الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم التاريخ

مذكرة بعنوان:

تحولات المجتمع الجزائري خلال القرنين 19-20م من خلال الأطروحات الجزائرية

(الهواري عدي وأحمد مهساس – أنموذجا -)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبات:

- خولة هويدي
- سار ة سبع
- هالة العمري

إشراف الأستاذ:

*د. أحمد بالعجال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد القادر عزام عوادي		رئيسا
أحمد بالعجال		مشرفا ومقررا
عبد الكامل عطية		مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر وعرفان

نحمد الله عز وجل على توفيقه وكرمه، فهو الملهم والمعين، نسأله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، نافعا للعلم ورافدا للمعرفة، انه ولي ذلك والقادر عليه.

بفيض من الامتنان والتقدير، نرفع أسمى آيات الشكر والعرفان لكل من كان له أثر في مسيرتنا العلمية، وساندنا بفكرة وتوجيهه حتى رأى هذا العمل نور.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير الى أستاذنا الفاضل الدكتور " أحمد بالعجال " الذي لم يبخل علينا بعلمه وارشاداته القيمة.

كما نشكر جميع أساتذتنا الأفاضل الذين ساهموا في تكويننا طيلة سنوات الدراسة، وإلى كل من قدم لنا يد العون، سواء من قريب أو من بعيد.

كما نشكر زملائنا واصدقائنا الذين شاركونا الفكر والنقاش، وكانوا لنا رفاق درب في هذه الرحلة العلمية.

الإهداء

اهدي هذا العمل لأسرتي حفظهم الله ورعاهم ولزميلاتي

متمنية لهن مزيداً من النجاحات

خولة هويدي

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أوصاني بهما الله برا وإحسانا والدي الكريمين، أطال الله في عمرهما، وألبسهما لباس الصحة والعافية.

إلى من جمعنا معهم بيت واحد وكانوا خير سند، أخوتي الأعزاء كل باسمه .

إلى رفقاء الدرب من غادرونا وبقيت كلماتهم وقعا في آذاننا وإلى من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي ولم يبخل بعطاءه.

إلى نفسي التي راهنت على النجاح، وإلى كل من اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة عن ذكرهم، أهديكم عملي المتواضع عرفنا لكم بالجميل، وتقديرا لجهودكم

ساره سبع

الإهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في أن أصل إلى هذه المحطة من حياتي العلمية...

إلى والديّ العزيزين، مصدر القوة والدعاء الدائم، وكل التضحية والحب.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا دومًا سندًا لي في كل خطوة.

إلى أصدقائي الذين شاركوني الطريق، بحلوه ومرّه، ووقفوا بجانبي دائمًا.

وإلى أستاذي الفاضل، "احمد بالعجال "، الذي لم يبخل عليّ بعلمه، وتوجيهه، وصبره، ودعمه المتواصل طوال فترة إعداد هذه الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير.

إلى كلّ من آمن بي، وساندني بكلمة طيبة أو دعاء صادق...

أهديكم ثمرة هذا الجهد، عربون وفاء وامتنان.

هالة العمري

قائمة المختصرات

ص ص	صفحة
دمج	دون مجلد
د.ع	دون عدد
د. د	دون دار
د.س	دون سنة نشر
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
م	ميلادي
هـ	هجري
Page Nombre Volumes	P N V

الملخص:

تناولت مذكرتنا مسار التحولات الاجتماعية في الجزائر عبر ثلاث مراحل تاريخية مفصلية، بداية من أواخر العهد العثماني وصولًا إلى الثورة التحريرية في الفصل الأول، يتم تصوير المجتمع الجزائري في نهاية الحكم العثماني كبنية تقليدية متماسكة تقوم على مؤسسات دينية واجتماعية راسخة، قبل أن تبدأ هذه البنية في التصدع مع دخول الاستعمار الفرنسي، الذي أحدث تغييرات عميقة في التعليم، والرموز الاجتماعية، وضرب المؤسسات الدينية. أما الفصل الثاني، فيعتمد على أطروحة هواري عدي لتحليل السياسات الاستعمارية التي استهدفت تفكيك المجتمع الجزائري عبر إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال فرض الملكية الفردية وتقويض التماسك الاجتماعي. وفي الفصل الثالث، يتم استعراض مسار التحول الثوري للمجتمع الجزائري كما صوّره أحمد مهساس، حيث يُبرز تطور الحركة الوطنية من النضال السياسي إلى الكفاح المسلح، ويُسلط الضوء على إخفاقات الأحزاب التقليدية والدور الحاسم للجنة الثورية للوحدة والعمل في تأطير العمل الثوري يعكس هذا المسار التحليلي عمق التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع مقاوم واعٍ بواقعه وتاريخه.

Summary

Our memorandum examines the course of social transformations in Algeria across three pivotal historical stages, beginning with the late Ottoman era and continuing through the liberation revolution. In the first chapter, Algerian society at the end of Ottoman rule is depicted as a cohesive traditional structure based on established religious and social institutions, before this structure began to crack with the advent of

French colonialism, which brought about profound changes in education, social symbols, and the destruction of religious institutions. The second chapter draws on Houari Addi's thesis to analyze colonial policies that aimed to dismantle Algerian society by reshaping the economic and social structure, imposing private property and undermining social cohesion.

In the third chapter, the path of revolutionary transformation of Algerian society is reviewed, as depicted by Ahmed Mahsas. He

highlights the evolution of the national movement from political struggle to armed struggle, shedding light on the failures of traditional parties and the crucial role of the Revolutionary Committee for Unity and Action in framing revolutionary action. This analytical path reflects the depth of the transformation from a traditional society to a resistant society aware of its reality and history.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر وعرفان.....

الإهداء.....

قائمة المختصرات.....

الملخص: .....

فهرس المحتويات.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: التطور الاجتماعي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي

تمهيد.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الأول: صورة المجتمع الجزائري نهاية العهد العثماني بداية فترة الاحتلال الفرنسي.....7

أولا: سكان المدن 7

ثانيا سكان الأرياف: 10

ثالثا: المؤسسات الاجتماعية والخدمات: 11

رابعا: الريف الجزائري خلال نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي: 17

المبحث الثاني: تفكيك البنية التقليدية للجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي.....19

أولا: الأزمات الاجتماعية:.....20

ثانيا : قوانين الإستعمارية ضد الأهالي:.....21

ثالثا: مشاريع التنصير 22

رابعا: التعليم.....23

خامسا: ضرب المؤسسات الدينية:.....23

خلاصة الفصل الأول: 25

الفصل الثاني: تحولات المجتمع الجزائري من خلال أطروحة د. الهواري عدي "كتاب الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830/1860–"

تمهيد: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الأول: الهواري عدي وكتابه الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 "عرض وتحليل. 29

أولا: التعريف بالهواري عدي. 29

ثانيا: قراءة تحليلية للكتاب الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960. 31

المبحث الثاني: تفكيك المجتمعية الإستعمارية من منظور الهواري عدي..... 33

أولا:تفتيت الملكية الجماعية وإنشاء الملكية الفردية.....32

ثانيا :تكوين الدوار.....35

المبحث الثالث: التحولات الإقتصادية وتأثيرها على البنية الإجتماعية..... 40

أولا:النظم الإجتماعية (البداوة والحضر).....39

ثانيا:الأثار الناتجة عن التفكك الإجتماعي.....43

ثالثا:الإندماج في الإقتصاد.....45

خلاصة الفصل الثاني:.....49

الفصل الثالث: تحولات المجتمع الجزائري من خلال أطروحة د.أحمد مهساس "كتاب الحركة الثورية في الجزائر"

تمهيد: .....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الأول: عرض وتحليل كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" لـ: د. احمد محساس. 52

أولا: التعريف بأحمد محساس (مهساس) 52

ثانيا: كتاب الحركة الثورية في الجزائر –من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة –قراءة وتحليل..... 53

المبحث الثاني: تطور الحركة الوطنية والسياسية من الكفاح الى الراديكالية. 55

أولا: الكفاح والتحولات السياسية وسياسة الانتخابات: 55

ثانيا: فشل سياسة المؤتمر وترسيخ التيار الثوري: 59

ثالثا: الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية(1945- 1939)والمطالبة بالحقوق السياسية للجزائرين. ... 62

المبحث الثالث: من التنظيم السياسي إلى العمل الثوري المسلح. 66

أولا: حزب الشعب الجزائري –حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نقطة المجد وتغلغلها في الاوساط الشعبية. 66

ثانيا: الاتجاه الراديكالي يشهد نوعية طفري: تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل. 70

خلاصة الفصل الثالث: 76

الخاتمة 78

قائمة المصادر والمراجع:..... 81

الملاحق..... 84

مقدمة

مقدمة

- التعريف بالموضوع:

شهد المجتمع الجزائري تحولات عميقة ومعقدة، مع بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830، حيث دخل المجتمع الجزائري مرحلة تفكيك شاملة طالت النسيج الاقتصادي، البنيات التقليدية، والروابط الاجتماعية، بفعل سياسة استعمارية ممنهجة هدفت إلى تقويض أسس المجتمع المحلي لصالح مشروع استيطاني طويل الأمد وقد ركز العديد من المفكرين والباحثين الجزائريين على تحليل هذا المسار، ومن أبرز هؤلاء الهواري عدي الذي قدّم في كتابه "الاستعمار الفرنسي في الجزائر": سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960" أطروحة سوسيولوجية معمّقة، تبيّن كيف عمد الاستعمار إلى نسف التوازنات التقليدية عبر إلغاء البنيات القبلية، مصادرة الأراضي، وتدمير الاقتصاد المحلي، ما أدى إلى إعادة تشكيل المجتمع بشكل قسري في اتجاهات غير متجانسة.

من جهة أخرى، يسجّل أحمد مهساس في كتابه "الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة" تطور الوعي الوطني والاجتماعي لدى الجزائريين، من خلال تتبّعه لتحولات الحركة الوطنية، وتحليل العلاقة بين البنية الاجتماعية التقليدية وصعود الكفاح السياسي وقد بيّن مهساس كيف أسهمت التحولات الاجتماعية التي فرضها الاستعمار، لاسيما في المدن والمناطق الزراعية، في خلق طبقات اجتماعية جديدة قادت تدريجياً إلى بروز الحركة الثورية المسلحة سنة 1954.

- أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يعالج تحولات جوهرية عرفها المجتمع الجزائري خلال قرنين من الزمن، في سياق استعماري استثنائي، كان له أثر عميق على مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتكمن أهميته أيضاً في اعتماده على أطروحات جزائرية نابعة من تجربة محلية، تُمثل محاولات فكرية جادة لفهم واقع التحول من الداخل، بعيداً عن القراءة الكولونيالية أو الإسقاطات النظرية الجاهزة.

فمن خلال تحليل مساهمات باحثين أمثال الهواري عدي وأحمد مهساس، تتيح الدراسة الإلمام بكيفية مقاربة النخب الفكرية الجزائرية لمسألة التغير الاجتماعي في ظل الاستعمار، كما تسهم في إبراز التفاعل بين العوامل التاريخية والسياسية والبنى السوسيولوجية، بما يسمح بفهم أعمق لرهانات الماضي والحاضر.

كما أن إعادة قراءة هذه التحولات من منظور جزائري يساهم في إعادة الاعتبار للإنتاج المعرفي المحلي، ويفتح المجال لنقاش علمي حول تطور المجتمع الجزائري وتحدياته البنيوية، لا سيما في ظل استمرار بعض آثار المرحلة الاستعمارية في بنية الدولة والمجتمع إلى اليوم.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى اعتبارات علمية وأخرى ذاتية فمن جهة، أردنا التطرق إلى قضية مركزية في التاريخ الاجتماعي للجزائر، وهي تحولات المجتمع الجزائري خلال القرنين 19 و20، باعتبارها مرحلة حاسمة أعادت خلالها السياسات الاستعمارية تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل عميق وقد وجدنا في الأطروحات الجزائرية، مثل أعمال الهواري عدي وأحمد مهساس، مدخلاً فكرياً وسيسيولوجيا يسمح لنا بفهم هذه التحولات من منظور داخلي يعكس خصوصية السياق المحلي ومن جهة أخرى، كان الدافع الشخصي يتمثل في رغبتنا في خوض تجربة بحثية جديدة ومشوقة تجمع بين التحليل السوسيولوجي والدراسة التاريخية، وهي تجربة مكّنتنا من التعمق في موضوع يهمنا كمجموعة مهتمة بفهم الديناميكيات العميقة التي شكلت المجتمع الجزائري في سياقه الاستعماري وما بعده.

- **أهداف الدراسة:**

وعليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل تحولات المجتمع الجزائري خلال القرنين 19 و20، انطلاقاً من قراءة نقدية في أطروحات جزائرية رصينة، تتقاطع فيها النظرة السوسيولوجية مع التحليل التاريخي، لإبراز الكيفية التي أعاد بها المجتمع الجزائري تشكيل ذاته، في مواجهة محاولات التفكيك والاستلاب، وفي سياق نضال طويل من أجل التحرر وإعادة البناء.

- **إشكالية الدراسة:**

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في محاولة استكشاف الكيفيات التي عالجت بها الأطروحات السوسيولوجية الجزائرية، وبالضبط أطروحة الهواري عدي وأحمد مهساس، تحولات البنية الاجتماعية في الجزائر خلال القرنين 19 و20، وذلك من خلال تتبع المنظورات التحليلية التي اعتمدها كل منهما لفهم ديناميكيات التفكيك وإعادة التشكل وصعود الوعي الثوري في ظل الهيمنة الاستعمارية.

- **الأسئلة الفرعية:**

ويندرج تحت هذا الإشكال الجوهري مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

- ما هي ملامح البنية الاجتماعية الجزائرية في نهاية الحكم العثماني؟
- كيف أثّر الاستعمار الفرنسي في تفكيك البنيات التقليدية للمجتمع الجزائري؟
- ما طبيعة المقاربة التي قدمها الهواري عدي حول التفكيك –الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر الاستعمارية؟
- كيف ربط أحمد مهساس بين التحول الاجتماعي وصعود الحركة الثورية؟
- إلى أي مدى تُعبّر هذه الأطروحات عن خصوصية السياق الجزائري في التحليل السوسيولوجي والتاريخي؟

- **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في هذا البحث على منهجين متكاملين، هما المنهج التاريخي والمنهج السوسيولوجي التحليلي، وذلك بالنظر إلى الطبيعة المركبة للموضوع الذي يجمع بين تتبع التحولات الزمنية وفهم ديناميكيات التغير الاجتماعي. فقد وظّفنا المنهج التاريخي في تتبع السياقات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري، من نهاية العهد العثماني إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي، مركزين على سياسات التفكيك التي مارستها الإدارة الاستعمارية والتي مست البنية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية. أما المنهج السوسيولوجي التحليلي، فقد استعنا به في تحليل المضامين النظرية التي قدمها كل من الهواري عدي وأحمد مهساس، حيث قمنا بتفكيك رؤيتهما للتحولات المجتمعية وتفسير مواقفهما من آليات إعادة التشكل الاجتماعي وبروز الوعي الثوري. وقد مكّننا هذا التداخل المنهجي من الجمع بين التفسير التاريخي والوصف السوسيولوجي، ما أضفى على دراستنا بعداً تحليلياً متماسكاً وشاملاً.

- **وصف المصادر والمراجع:**

لقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع من أهمها:

كتاب الهواري عدي "الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960"، الذي يتناول بالتحليل السياسات الاستعمارية التي استهدفت تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، مما ساهم في خلق تحولات عميقة ما تزال آثارها قائمة إلى اليوم. كما تم الاعتماد على كتاب أحمد مهساس "الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة"، الذي يعرض تطور الحركة الوطنية والثورية، مسلطًا الضوء على التحولات التي عرفها النضال السياسي والتنظيمي للجزائريين،

وصولًا إلى اندلا ع الثورة المسلحة سنة 1954، مما يجعل منه مرجعًا أساسيًا لفهم الخلفيات التاريخية والسياسية لهذا الحدث المفصلي.

- **وصف هيكل البحث:**

جاءت خطة البحث موزعة على ثلاثة فصول رئيسية، سعت إلى تتبع تحولات المجتمع الجزائري خلال القرنين 19 و20 من خلال منظور تاريخي-سوسيولوجي يستند إلى أطروحات فكرية جزائرية. خُصّص الفصل الأول لدراسة صورة المجتمع الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، من خلال تحليل تركيبته السكانية بين سكان المدن والأرياف، واستعراض المؤسسات الاجتماعية والدينية الفاعلة، إضافة إلى التغيرات الديمغرافية والاقتصادية، وصولاً إلى السياسات الاستعمارية التي استهدفت تفكيك هذه البنية، خاصة من خلال مصادرة الأراضي، الأزمات الاجتماعية، القوانين التمييزية، والتنصير والتعليم. أما الفصل الثاني، فتم تخصيصه لتحليل تحولات المجتمع الجزائري في ضوء أطروحة الدكتور الهواري عدي، كما وردت في كتابه "الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960"، حيث تناولنا تعريفاً بالمفكر وقراءة تحليلية لمضامين كتابه، ثم تطرقنا إلى مفاهيمه حول سياسة التفكيك الاجتماعي، نشوء الملكية العقارية، تكوين الدواوير، وانعكاسات التحولات الاقتصادية على البنية الاجتماعية، خاصة في ما يخص البداوة والحضر والعائلة والقبيلة. في حين خُصّص الفصل الثالث لتحليل تحولات المجتمع الجزائري من خلال أطروحة الدكتور أحمد مهساس كما وردت في كتابه "الحركة الثورية في الجزائر – من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة"، حيث استعرضنا سيرة المؤلف، وقرأنا فكرته المركزية حول تطور الحركة الوطنية، من الكفاح السياسي إلى التيار الراديكالي والعمل الثوري المسلح، مع التركيز على دور حزب الشعب الجزائري، اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتنظيمات السرية التي مهدت لانطلاق ثورة نوفمبر 1954.

- **صعوبات الدراسة:**

تمثلت أبرز الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا، صعوبة اختيار وتحديد الأطروحات المناسبة للتحليل، نظراً لتعدد المقاربات وتداخل المرجعيات الفكرية، إضافة إلى التحدي المتمثل في اختيار النماذج من كل أطروحة والتعامل معها بطريقة منهجية دقيقة. كما وجدنا صعوبة في التعامل مع الموضوع من زاوية سوسيولوجية، باعتبار أن هذا البحث يُعد أول تجربة علمية جماعية لنا، ما تطلب جهداً إضافياً في فهم المفاهيم وتطبيق الأدوات المنهجية المناسبة.

الفصل الأول: التطور الاجتماعي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي

المبحث الأول: صورة المجتمع الجزائري نهاية العهد العثماني بداية فترة الاحتلال الفرنسي.

المبحث الثاني: البنية تفكك التقليدية للجزائر خلال الاحتلال الفرنسي.

عرفت الجزائر خلال تواجد العثماني تطور السكاني ملحوظ مقارنه بفترات السابقة ويعود ذلك لذه اسباب اهمها وتطور الاقتصادي والاستقرار السياسي للمنطقة بعد انضمام الدولة العثمانية حيث تعايشت عده فئات اجتماعيه مثل اتراك والكراغله والعرب والامازيغ واليهود والاوروبيين اما من الناحية الإدارية والاجتماعية فقط لعبت الزوايا والمساجد والوقف دورا كبيرا في تأطير ديني والتعليم وقد اعتبرها اساسيه وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 دخلت الجزائر في مرحله من التغيرات التي شملت مختلف جوانب الحياه فقد مارست عليها سياسه استثماريه من اجل تفكيك البنيه تقدير اجتماعيه والاقتصادية وقد نتج عن ذلك اضرار وخيمه على الاهل الجزائريين حيث احدثت السياسة العقارية والاقتصادية تغييرا كبيرا على المجتمع الجزائري حيث تم تجريدهم من اراضيهم ومنحها للمستوطنين بهدف افقارهم وإضعاف بنتهم بنيتهم الاجتماعي وقد عمدت كذلك لضرب مؤسساتها الدينية من اجل الطمس الهوية العربية الاسلامية

وبناء على هذا يسعى هذا الفصل الى دراسة صوره المجتمع الجزائري خلا ل فترة العهد العثمانية وفاطمة الاستعمار من خلال التربية الاجتماعية مع تسليط الضوء على التحولات التي طرأت نتيجة السياسات المختلفة التي شاهدها المجتمع خلال تلك الفترتين.

المبحث الأول: صورة المجتمع الجزائري نهاية العهد العثماني بداية فترة الاحتلال الفرنسي

أولا: سكان المدن

1. **الاتراك:** بدأ استقرارهم منذ أواخر القرن السادس عشر، خاصة في مدينة الجزائر، وهران، عنابة، وقسنطينة. وقد انقسموا إلى فئتين رئيسيتين:

- **الفئة الاولى:** تضم الاتراك العثمانيين الاصليين، الذين جاءوا من تركيا اومن مناطق اوروبية خاصة للحكم العثماني، وقد استقر الكثير منهم في الجزائر وانخرطوا في التجارة والصناعة وتزوجوا السكان المحلين[1].
- **الفئة الثانية:** تتكون من "الاغلاج" وهم العبيد الاوروبيون الذين اسرو خلال المعارك البحرية واجبروا على اعتناق الاسلام، ثم تحرروا وأصبحوا جزءا من المجتمع العثماني في الجزائر، حيث التحق بعضهم بالجيش العثماني، لكنهم لم يتمتعوا بنفس الامتيازات التي حظي بها الاتراك الاصليون. ورغم كون الاتراك فئة مميزة داخل المجتمع الجزائري، فقد واجهوا تغيرات كبيرة مع الاحتلال الفرنسي، حيث بدأ بعضهم التعاون مع المستعمر، مما أدى الى تحولات اجتماعية جديدة في البلاد[2].

2. **الكراغلة:** بعد تزوج بعض عناصر الجيش الانكشاري من نساء جزائريات وانجبوا اطفالا، تحت ظل الكم العثماني، وهؤلاء هم الكرا غلة أي أبناء الانكشارية ومن الطبيعة ان يطمع هؤلاء إلى مهنة أباءهم، ولكن غير المتزوجين من الانكشارية نظروا إلى هؤلاء الأبناء على انهم خطر عليهم فإذا وقع أي نزاع مع السكان فإن اولئك الابناء قد ينضمون إليهم بدل الانضمام الى الفرقة الانكشارية وهكذا عمل الانكشاريين منذ البداية الى الحد من عدد الكرا غلة المسموح لهم بالتسجيل في فرقتهم ثم اصدروا قوانين تمنع صعودهم إلى مراكز القوة أو المسؤولية في الفرقة[3].

3. **الحضر:** ويُقصد بهم العناصر الاجتماعية التي نشأت وتطوّرت في المدن عبر مختلف المراحل التاريخية، يشكلون شريحة سكانية متميزة ضمن النسيج الاجتماعي العام. وقد تكوّن هذا المكون الحضري أساسًا

[1] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514\1830، دار هومة، ص، 35

[2] نفس المرجع: ص، 357

[3] حنفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدي، طبعة الاولى 1428هـ\2007م ص 79

من العرب والأمازيغ، اللذين وفدا إلى المدن أو نشأوا فيها، نتيجة لظروف تاريخية متعددة، من أبرزها موجات النفي والتهجير القسري، سواء من الأرياف أو من مناطق النزاع السياسي والاجتماعي. ومع استقرارهم في الحواضر، استطاع الحضر أن يتكيفوا مع الحياة الحضرية، ويوظفوا إمكاناتهم الاقتصادية والتجارية لتأسيس طبقة برجوازية ذات نفوذ مالي واضح، وإن لم يكن بالضرورة سياسيًا فقد برعوا في مجالات التجارة، والحرف، والعقارات، ما مكنهم من تراكم الثروة وتوسيع نطاق نفوذهم الاجتماعي داخل المدن. وبالرغم من هذه المكانة الاقتصادية، فإن الحضر ظلوا بعيدين عن دوائر السلطة المباشرة ومجالات الحكم، مفضلين التركيز على مصالحهم الاقتصادية والارتقاء الاجتماعي دون الانخراط في التنافس السياسي، إما بدافع الحذر من تقلبات السياسة أو نتيجة لإقصاء ممنهج من قبل النخب الحاكمة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الطبقة الحضرية ساهمت في إرساء نمط حضاري مميز في المدن، من خلال أنماط العيش، والعمارة، والثقافة، كما لعبت دورًا في تشكيل هوية مدنيا خاصة، تمثل مزيجًا من القيم العربية والأمازيغية، مع انفتاح تدريجي على التأثيرات الخارجية نتيجة التبادل التجاري والثقافي[1].

كما يذهب المؤلف ان الحضر ملمون بالعلوم، ولكنهم لا يهتمون بها فإذا حفظ أحدهم القرآن وتعلم الكتابة وأصبح في مقدوره ان يقسر القرآن فأنه بعد عالما كبيرا، ولكن يتسم سلوكهم بالانعزال والانصراف عن الدنيا[2].

4. **البرانية:** تشكلت طائفة البرّاني من أفراد غادروا الأرياف بحثًا عن العمل في مدينة الجزائر، وكانوا يعرفون في الأوساط المحلية باسم "القبيلة" أو "الجهة " التي ينتمون إليها. كان أصلهم متنوعًا، حيث جاؤوا من مناطق مختلفة مثل البسكريين، القبائليين، الزواوة، الأغواطيين وغيرهم. تقلد هؤلاء عدة مهن، فاشتغلوا في الحمامات العمومية، النقل البحري، وأعمال البناء، مع سيطرة واضحة للقبائليين على قطاع البناء بفضل مهارتهم المكتسبة من طبيعة مناطقهم الجبلية، حيث كانوا يعتمدون على بيوت الحجر ذات البنية القوية. أماكن تواجدهم كانت أساسًا في مدينة الجزائر، وكانوا يشكلون جزءًا هامًا من النشاطات التجارية

[1] صالح عباد: المرجع السابق، ص، 358

[2] كاتب مجهول: مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، صابر محمد، ص، 696

والاقتصادية، حيث تمتعوا بمستوى معيشي جيد نسبيًا بفضل مهارتهم في أعمال البناء التي كانت مطلوبة بكثرة[1].

5. **الدخلاء:** في هذا السياق، لا يُقصد بهم فقط أولئك الغرباء عن المدينة، بل يشير المصطلح إلى فئة أوسع تشمل كل من يُعتبر غريبًا عن الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، أي الغرباء عن البلاد ككل، وعن الإسلام تحديدًا، سواء من حيث العقيدة أو من حيث الانتماء الثقافي والاجتماعي.

وتتكون هذه الفئة من شرائح متعددة، أبرزها:

- **العبيد السود:** هم الذين جلبوهم من افريقيا عبر تجارة الرقيق كام العبيد السود يجلبون الى الجزائر عبر تجار من افريقيا خاصة بعد تغير طرق تجارة الذهب كان الاتراك والكرا غلة والحضر في الجزائر يقبلون على اقتناء العبيد حيث كانوا يشترون هؤلاء العبيد وقد كانت تقرت وورقلة تقدمهم ضريبة للأتراك وبعضهم أصبحوا موالين لهم[2].
- **فئة المسيحيون:** تكون هذ الفئة من القناصر والموضفي القنصليات والارساليات ووكلات المؤسسات التجارية.
- **الاسرى المسيحيون:** عرفت الجزائر تواجد العديد من الاسرى المسيحيون في العهد العثماني وذلك نتيجة للصراع الديني والحضاري بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي حيث كان البحر الابيض مصرحا لهذا الصراع حيث كان يبلغ عددهم في سنة 1578 حوالي 25000 ألف اسير من الفرنسيون والاسبان والمالطيين ليصل الى 500 و122 اسير، وكذلك لارتباطه بالنشاط البحري وفترات السلم والحرب، كما يشير سعيود انه بايلك قسنطينة حوالي 1300 من الاسرى المسيحيين والبهم في منطقة القالة[3].
- **اليهود:** شكلت طائفه اليهود العنصر المهم بين الدخلاء وقد برز دور اليهود في المعاملات التجارية والمفاوضات بين التجار اذ مكانهم من احتكار التجارة الخارجية من طرف عائلتي بكري وبوشناق كما ساهموا في تأثير على الحياه السياسية الاقتصادية خاصه في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني وقد قدر عدد اليهود بمدينه الجزائر ما بين 7000و8000 نسمه وقد اوكلت العناية بشؤونهم الى احد اعيانهم المعروف

[1] ابو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان 1830\1855، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص، 14.

[2] صالح عباد: المرجع السابق، ص، 360

[3] صابري محمد: فريح لخميسي، دراسة سيوسيو تاريخية العادات وتقاليد المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، المجلد السابع، العدد الرابع، ديسمبر 2022، ص ص، 699و700

بالمقدم وقد قسمت الدراسات التاريخية الجالية اليهودية في الجزائر بحسب أقدميتهم فيها الى مجموعتين كانت الاولى يمثلها اليهود الذين التحقوا بإفريقيا بعد ان تشتت صفوفهم في الشرق اما المجموعة الثانية فكانت تتألف من اليهود النازحين من جزر البليار[1].

وقد كان وضعهم القانوني خلال العهد العثماني بالجزائر مرتبطا بتعليم الشريعة الاسلامية، اد خضعوا لأحكام عقد اهل الدمة، وهو العقد الدي يمنح اهل الكتاب المسيحين واليهود المقيمين بين المسلمين الدين يحترمون السلطة والمجتمع الاسلامي بقوانينه وعاداته وتقاليده الامان والحماية لأنفسهم واموالهم، ويعطيهم حق ادارة مؤسساتهم وكل ما يتعلق بشؤون حياتهم الدخيلة، مقابل ضريبة مالية تدعى الجزية.[2]

ثانيا سكان الأرياف:

1. **قبائل المخزن:** كانت قبائل المخزن تمثل الجيش الاحتياطي في الجزائر وقد اسست بناء على النظرية العثمانية التي اعتبرت الخدمة العسكرية من اهم واجبات المسلم وفقا لذلك قسمت الراعية الى فئتين فئة تؤدي ذلك الواجب فتحظى بالإعفاء من الضرائب وتتلقى مرتبات عينية على شكل غلال ومحاصيل زراعية او مرتبات نقدية من خلال خزينه الدولة مثل الاوجاق اما الفئة الثانية لم تكن تؤدي الواجب المذكور فيتم فرض الضرائب عليها وقد كانت قبائل المخزن حلقه وصل بين السكان والحكام[3].
2. **الاجواد:** برز الاجواد كزعماء محليين فرض سيطرتهم بالقوة على مناطق نفوذه حيث اختلف مدى قوتهم تبعا للمستوى السلطة المركزية العثمانية ورغم اضطرار العثمانية الى الاعتراف بنفوذهم الا انهم كثيرا ما ساندوا اطرافا معينه داخل عائلاتهم لإضعافهم واحداث توازن في القوة كما اعتمدت عليهم السلطة في المناطق لجمع الضرائب والغنائم وفرض اعمال الصخر دون تدخل مباشر منهم لكنهم كانت تتدخل عنده الضرورة لحد من نفوذهم عندما يصبح تهديدا[4].
3. **المرابطون:** كانت تمثل هذه الفئة من الاشراف والشيوخ والزوايا والطرق الصوفية والاتباع من الفقراء وخدام في الجزائر خلال العهد العثماني لقد حظيت هذه الفئة بالاحترام الحكام لما كانت تتمتع به من احترام

[1] هشام بوبكر: دراسة سيوسيو تاريخية للجماعات السكانية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة العدد السابع، مارس 2017، ص، 295

[2] معوش امال: يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830\1870، الجزائر وزارة الثقافة، ص 9

[3] حنفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص 85

[4] صالح عباد: الجزائر خلال الحكم العثماني، المرجع السابق ص 64

وتبجيل حتى تقديس العامة لها وقد كانت مداخيل هذه الفئة كبيره جدا لأنها ممولها كانت الرعية اما عن طريق الاوقاف او الزوايا حتى السخرة (التويزة) وكذلك النفوذ الروحية الذي حظيت بها الطرق الصوفية لمناطق لم يتمكنوا الحكام من اخضاعهم بحد السيف[1].

4. **الرعية:** تشكلت قبائل الرعية من عامة السكان الدين كانوا تحت سيطرة المخزن حيث خضعوا لسلطة دون أي امتيازات، واستخدموا في مختلف الاعمال التي تتطلبها الاداة العثمانية اد كانوا يقطنون في مناطق تقع تحت نفود المخزن حيث كانت الاراضي الزراعية الخصبة مملوكة للقبائل المخزنية، تسببت الحروب بين القبائل حول الاراضي والمياه وفرض السيطرة في اضعافهم تشكلت قبائل الرعية من عامة السكان الذين وُضعوا تحت سيطرة المخزن دون أن يُمنحوا أي امتيازات، لا سياسية ولا اقتصادية. فقد خضعوا لسلطة الدولة العثمانية بشكل مباشر، وكان يُنظر إليهم كقوة عمل تُسخّر لتلبية حاجات الإدارة، سواء في الأعمال الفلاحية، أو في المهام اللوجستية والخدماتية، خاصة في المناطق التي كانت خاضعة لنفوذ المخزن. ولم تكن لهم أراضٍ زراعية خاصة بهم، إذ كانت الأراضي الخصبة مملوكة في الغالب للقبائل المخزنية التي تمتعت بامتيازات واسعة مقابل ولائها للسلطة. هذا التمييز البنيوي أسهم في تهميش قبائل الرعية وإضعاف دورها الاقتصادي والاجتماعي. كما أن الحروب المتكررة بين القبائل، سواء حول الأراضي أو مصادر المياه أو من أجل فرض الهيمنة، ساهمت في إنهاك هذه القبائل واستنزاف قدراتها، مما جعلها في موقع خضوع دائم، وعزز من تبعيتها للسلطة المركزية دون أن يكون لها دور فعلي في صناعة القرار أو المشاركة في الثروة[2].

ثالثا: المؤسسات الاجتماعية والخدمات:

1. **المساجد:** لم تكون المساجد مجرد اماكن للعبادة بل لعب دورا اساسيا في نشر التعليم والثقافة في الجزائر خلال العهد العثماني فقط كانت تعقد فيها حلقات لتدريس مختلف العلوم حيث قدمت دروسا يوميه في العلوم الشرعية واللغة وغيرها كما كانت بمثابه مراكز علميه تنظم فيها حلقات دراسية وتدرس فيها الفنون العلمية[3].

[1] بعارسية صباح: مجلة الثروبولوجية الاديان، ص ص 508\488

[2] صابر محمد وفريح لخميسي: دراسة سسيو تاريخية العادات والتقاليد للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، مرجع سابق ص 700

[3] كاتب مجهول: مجلة العبر لدراسات التاريخية والاثرية، المجلد3 العدد 2، 2020، ص 248

حيث شهدت المساجد المرحلة هامه من مراحل التطور المعماري والفني للعمارة الدينية بصفه عامه والمسجدية بوجه خاص وذلك لفتره زمنيه امتدت من بداية القرن السادس عشر الى بدايات القرن التاسع عشر ولهذا السبب تنوعت في العناصر المتعلقة بالمساجد وعماراتها ومن بين تلك العناصر المناظر التي تعتبر تحفه فنيه تجمع بين عنصر الوظيفة والجمال فهي جلسه للخطيب الذي يحث على التوحيد الله عز وجل في خطبتي الجمعة والاعياد وفي نفس الوقت رعيت فيه كل المقاييس الدقيقة في الصناعة والزخرفة حتى تصبح عملا فنيا راقيا يليق بالوظيفة السامية[1].

2. **الاوقاف:** يعتبر الوقف من اهم مظاهر الحياه الإسلامية فهو اساسا يعبر عن اداره الخير في الانسان المسلم وعن احساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الاسلامي ولكن بتطور الزمن تكاثر وتعددت اوجهه واغراضه وقد تطور خاصه في العهد العثماني نتيجة اعتبارات سياسيه واقتصاديه وكانت جزاء من بين المناطق الإسلامية التي شاغلت هذه التطور[2].

ويخضع الوقف لنظام دقيق من اجل الحفاظ على المال العام وصرفه في موضعه في الباشا او الاقليم هو الذي يعين الوكيل بناء على مواصفات معينه كالأخلاق الفاضلة والنزاهة والعلم والسمعة الطيبة بين الناس واذا كانت الاوقاف خاصه بعائلة ولي صالح فيمكن ان يتم اداره الوقف بطريقه وراثيه من الابناء ويمكن تغيير هذا الوكيل او ما يعرف بالناظرة والمشرف او الرئيس على الوقف اذا صدر منه تصرف سيء يتدخل الباشا او البيع لتنحيته ويضع تحت ويضعه تحت التصرف المشرف الرئيسي على الاوقاف عدد من الاعوان يسهلون عليه عمليه الوقف.

حيث يعتمد الوقف على مبدا الشرعي وثيقه رسميه تدون بحصو الوقف والشهود متضمنه قيمه الوقف واغراضه وشروطه والاستفادة منه والمشرفين عليه كان للقضاء دور في توثيق الوقف لضمان التزام الجميع بالشروط الا ان هذه الوثيقة لم تكن محل احترام حيث سئل بالأوقاف احيانا وتدخلت السلطة في الشؤون مما ادى الى اهمالها[3].

[1] خيرة بن بلة: منابر المساجد الجزائرية في العهد العثماني، مجلة العام للاثاريين العرب، ص146

[2] ابوالقاسم سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الاول، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى، ص 227

[3] صالح محمد: دور الوقف في الحركة الثقافة بالجزائر اواخر العهد العثماني، المجلد 3، العدد 2 سبتمبر 2020، ص243

3. المذاهب:

أ- المذهب الحنفي:

- **الإفتاء:** كان منصب المفتي الحنفي من أرفع المناصب في الدولة العثمانية، واحتل المرتبة الثانية بعد الداي في الجزائر لعب المفتي دوراً مركزياً في إصدار الفتاوى التي استندت إليها قوانين الدولة، كما كان له دور سياسي ورقابي مهم.

المفتي الحنفي كان مسؤولاً عن قراءة التكاليف الرسمية للباشا الجديد عند تعيينه، مذكّراً إياه بمسؤولياته تجاه الرعية من أمن وعدالة وتوزيع عادل للثروات. كان المفتي والعلماء الأحناف بمثابة مراقبين على الحكام (الباشاوات)، مما سبب توتراً بينهم[1].

- **القضاء:** علماء المذهب الحنفي تقلدوا مناصب قضائية مهمة، وكان لهم دور مباشر في حل النزاعات اليومية للرعية تأسست المحكمة الحنفية حوالي عام 1758م، وكانت تفصل في قضايا مهنية، شخصية، ومالية (مثل الزواج، الطلاق، البيع، الوقف، النزاعات الحرفية...) كانت الجلسات القضائية تُعقد أولاً في جامع السيدة ثم في مقر المحكمة بالرحبة القديمة.

حيت لعب المذهب الحنفي دوراً محورياً في التنظيم السياسي والقضائي للجزائر خلال الحكم العثماني، من خلال تولي الفتوى والقضاء ومراقبة السلطات التنفيذية[2].

ب- المذهب المالكي:

لقد كان المذهب المالكي المذهب السائد في البلاد، حيث فضّل العثمانيون ترك الأمور الدينية بيد السكان المحليين الذين كانوا يتبعون المذهب المالكي، بينما لم يعمل أتباع المذهب الحنفي على نشر مذهبهم بقوة وقد دعم العثمانيون هذا التوجه عبر تعيين قضاة ومفتين ووعاظ من أتباع المذهب المالكي. وقد أرسل السلطان العثماني سليمان القانوني رسالة عام 1519م تؤكد على اعتماد المذهب المالكي في القضاء والفتوى والتعليم، ما يدل على

[1] الزحيلي، تاريخ القضاء في الاسلام، دار الفكر المعاصر، بيروت دار الفكر دمشق، ص 436

[2] الزحيلي: نفس المرجع، ص 438

ثقة الدولة العثمانية في هذا المذهب واعتباره مناسبا للوضع في الجزائر. وتولت الأسر العلمية المالكية مناصب التعليم والإفتاء، وكان لبعض العلماء المالكيين تأثير كبير في المجتمع[1].

ج- دور المذهب المالكي في الجزائر:

- **المكانة الدينية والقضائية:** اعتمدت الدولة العثمانية عليه في القضاء والفتوى والتعليم، ما منحه شرعية رسمية.
- **الهوية الثقافية:** ساهم في ترسيخ الهوية الدينية للجزائر وربطها بالمغرب العربي.
- **الاستقرار الاجتماعي:** حافظ على التوازن الديني والاجتماعي عبر علمائه وقضاته الذين كانوا رموزاً للعدل والفتوى.
- **الدور السياسي:** لعب دورًا سياسيًا غير مباشر من خلال علماء الدين الذين دعموا العثمانيين ضد التدخلات الخارجية، مثل ما حدث في قسنطينة.
- **التأثير العلمي:** أنتج علماء بارزين وفرض حضورهم العلمي، وشاركوا في الإفتاء والتدريس وإدارة الشأن الديني[2].

4. **الزوايا:** لم تظهر الزوايا لدى المسلمين كمركز ديني تعليمي الا بعد ظهور الرباط، فقد اتخذت الزوايا عده تسميات منها التكية وخوانق وتسمى بالمغرب "دار الكرامة " فهي تشبه الأديرة في العصور الوسطى باعتبارها مدرسه دينيه ودار مجانيه لضيافة ومنذ القرن السادس هجري و12 ميلادي زهره في العالم الاسلامي نوع اخر من الزوايا التابعة للطرق التي اتخذها شيوخ الطرق مكانا للقاء من يرغب في اتباع طريقتهم[3].

وقد توسعت وانتشرت خلال العهد العثماني لما لاقته من استحسان وقبول لدى الاتراك خاصه وانها وافقت الى جانبهم اثناء حملات الاولى لصد الغاز الاسباني من السواح الجزائرية وقد كان الكثير من الزوايا في مثل هذه المناطق عباره عن الرابطات يقيم فيها الجندي ليكون تحت الطالب كلما دعت من المناطق وقد بقيت هذه الروابط والزوايا في الغرب الجزائري اكثر من غيرها من المناطق لاستمرار الوجود الاسباني بوهران وبعد السواحل المجاورة لها

[1] ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق ، ص 393

[2] ابو القاسم سعد الله: نفس المرجع ص 393

[3] كاتب مجهول: مجلة المعيار، مجلد24، عدد49، السنة 2020، ص 274رشيدة شدري معمر

وكثيرا ما كانت هذه الزوايا باتباعها وجنودها وطلبتها تشكل قوه كبيره ضمن الجيوش التي حاربت ودافعت من اجل التحرير مدينه وهران[1].

5. **التصوف والطرق الصوفية:** عرف التصوف بانه حركه دينيه انتشرت في العالم الاسلامي في القرن الثالث الهجري تدعو للزهد والشده العبادة والابتعاد عن الانضباط في الطرف ثم تطورت حتى صارت طرقا مميزة تبنت مجموعه من القواعد المختلفة والرسوم العلمية المخترعة حسب تكونت من المناهج كثيرة [2].

وقد تفرعت الطرق الصوفية بحيث لا يمكن حصرها او يستحيل ذلك وسوف اذكر اكثر طريقتين من الطرق الكبار المشهورة[3]:

أ. **الطريقة القادرية:** نسبه للشيخ عبد القادر الجيلاني المتوفي سنة 561 هجري وهو المؤسس للطريقة القادرية فيقول لا يجب على المبتدأ في هذه الطريقة الاعتقاد الصحيح الذي هو الاساس فيكون على العقيدة السلف الصالح وقد ذكر بعض البدعة العلمية مثل الاوراد والسماع والتوكل الصوفي والفقر والصلوات الايام والليالي وغير ذلك لكن الميزة العظمى للشيعة عبد القادر هو الرد على اهل البدع.

ب. **الطريقة التجانية:** الطريقة التجانية اكتسبت أهمية كبرى بفضل انتشارها السريع ونفوذها المتزايد في مناطق واسعة من شمال وغرب إفريقيا، حيث تحولت إلى قوة دينية واجتماعية أثارت مخاوف السلطة العثمانية. كان مؤسسها الشيخ أحمد التيجاني يتمتع بكاريزما روحية جذبت الأتباع وامتدت شبكته إلى مناطق بعيدة، ما دفع بعض الحكام إلى محاولة احتوائها أو التصدي لها. وقد نال دعماً سياساً مما ساعد في تعزيز مكانتها وانتشارها، لكنها واجهت في المقابل عداءً من الباي محمد الكبير الذي قاد حملة عسكرية ضدها سنة 1784م، خشية من تحوّلها إلى مركز نفوذ مستقل يهدد السلطة القائمة. [4].

بالنظر الي الطرق الصوفية البارزة في الجزائر خلال فترة موضوع البحث وهي من اكثر الفترات اهمية، يتبين أن الصوفية في البلاد كانت تتفرع الى طريقتاين رئيسيتين هوما الطريقة القادرية والطريقة التجانية وقد تفرعت

[1] كاتب مجهول: دراسات في آثار الوطن العربي، زوايا بالجزائر خلال العهد العثماني، عبد القادر دحدوح، ص 1169

[2] عبدالله بن دجين السهلي: كتاب الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها واثارها، الطبعة الأولى، كنوز شبيليا للنشر والتوزيع، ص ص10 و84

[3] عبد الله بن دجين السهلي: الطرق الصوفية نشأته عقائده واثارها ، المرجع السابق، ص84

[4] عبدالحفيظ حميمي :طريقة التجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال المصادر المحلية، مج 4ع خ ,جامعة طاهري محمد _بشار ،2018 ،ص ص 55 40.

مثلهم الكثير من الطرق الصوفية الاخرى، ما يعكس عمق وتأثيرهما وانتشارهما الواسع، ويؤكد المؤرخ الفرنسي لوي رين في كتابه مرابطون واخوان وجود ما لا يقل عن 13 طريقة صوفية في الجزائر، مع الاشارة الى ان القادرية والتجانية كانتا الاكثر هيمنة وانتشارا، ورغم هذه الهيمة ظهرت عدة طرق صوفية اخرى منها الطريقة الشاذلية والطريقة الرفاعية والطريقة الختمية والطريقة البكتاشية، وتظهر هذه التعددية مدى التنوع الصوفي الذي عرفته الجزائر خلال تلك المرحلة.

وقد تميزت الفترة العثمانية بكثره الطرق الصوفية حيث كان لها اثر كبير على انهيار المجتمع وتسببت في ضياع العلم وغياب العقل حيث اعتمد بعض المتصوفين في نشر الخرافة والدجل وكان همهم ادعاء الكرامات وجمع الامور الهديه من الفقراء واستغلال العامة ماليا وابتعادهم عن معنى التصوف الحقيقي تماما القائم على العلم والعمل به والذي يستمد اصله من الكتاب والسنه وهذا الشيء ادى الى ظهور ثورات فكريه قادها بعض العلماء الذين انتصروا للتصوف الحقيقي وسخروا جهودا في محاربه الدجال والشعوذة التي يمارسون باسم التصوف[1].

6. **المكتبات:** أدت المكتبات في العصور الماضية دوراً شبيهاً بما تقوم به اليوم من مهام، إذ كانت تُعد مراكز ثقافية ومعلوماتية تجسد تراث الشعوب وتعكس مدى تطورها في الميادين العلمية والأدبية والفنية ففي الجزائر خلال العهد العثماني، أشار المؤرخ أبو القاسم سعد الله إلى أن الكتب كانت تُنتج محلياً عبر التأليف والنسخ، كما كانت تصل من مناطق خارجية كالحجاز ومصر وإسطنبول والأندلس.

وتنوع محتوى المكتبات آنذاك، حيث غلب عليه الطابع الديني، فضم مؤلفات في التفسير والحديث الشريف، وأصول الفقه، وعلم التوحيد، إلى جانب علوم اللغة والعقل، مثل العروض والبلاغة. أما المواضيع المتعلقة بالتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، فكانت أقل حضوراً، كما كانت الكتب الطبية والفلكية نادرة نسبياً[2] ومع ذلك، فقد عُرفت الجزائر في العهد العثماني بثراء مكتباتها، وكانت من بين الدول المتقدمة في اقتناء الكتب وإنشاء المكتبات، حتى أن بعض خصوم العثمانيين من الفرنسيين أقرّوا بوجود هذا الزخم، رغم ادعائهم بأن العثمانيين لم يساهموا في تنشيط الحياة الفكرية والروحية في البلاد.

[1] حنفي هلايلي، : وراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى لنشر والتوزيع طبعة الاولى، ص246

[2] ابو القاسم سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق، ص285

وقد كانت صناعة الكتب مزدهرة في الجزائر من خلال التأليف والنسخ، بالإضافة إلى استيراد الكتب من الحواضر الكبرى، خاصة الأندلس ومصر والحجاز وإسطنبول. وكان في الجزائر رصيد كبير من المكتبات حتى قبل دخول العثمانيين، حيث كانت تلمسان تُعد مركزاً علمياً مرموقاً، وبلغت فيها حركة الكتاب – من تأليف ونسخ واقتناء – مستوى عالياً، وكذلك كان الحال في بجاية وقسنطينة. ومن الأمثلة البارزة، زاوية إبراهيم التازي في وهران خلال القرن التاسع عشر، والتي كانت تضم مكتبة غنية بالكتب العلمية، إلى جانب أدوات وآلات حربية، ما جعلها بمثابة مكتبة ومتحف في آن واحد وقد أشار ابن صعد في كتابه "النجم الثاقب" إلى امتلاء خزائن هذه الزاوية بالكتب وآلات الجهاد. ومع اشتداد الضغط الإسباني على مسلمي الأندلس، تزايدت هجرة الكتب إلى الجزائر مصاحبة لهجرة السكان. ويذكر التمغروطي في أواخر القرن العاشر الهجري أن مدينة الجزائر كانت مشهورة بكثرة الكتب إلى درجة أنها فاقت بقية مدن إفريقيا، خاصة في امتلاك كتب الأندلس[1].

رابعا: الريف الجزائري خلال نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي:

1–تطور النمو الديمغرافي:

أما إذا عدنا إلى النمو الديموغرافي، فيمكن القول إن عدد سكان الجزائر بدأ يتراجع منذ أواخر القرن الثامن عشر نتيجة اشتداد وطأة الطاعون، زيادة عن انتشار المجاعات وقلة الوافدين مقارنة بالقرن السابع عشر الذي عرف هجرة واسعة للأندلسيين."

ونقدم هنا مدينة الجزائر كعينة عن تناقص السكان، فبعدما بلغ عددهم في القرن السابع عشر تسعين ألف نسمة، فلم يعد يتجاوز في أواخر القرن الثامن عشر خمسين ألف نسمة، وعشية الاحتلال الفرنسي قدر بثلاثين ألف نسمة.

لقد ذكر جو شرو D.SD. Juchereau، أن العدد الإجمالي للسكان في المدن الجزائرية في بداية القرن الثامن عشر، كان يقدر بمائتين وواحد وثلاثين ألف 231000 نسمة. وعرف هذا العدد انخفاضا كبيرا في عام 1830م، حيث قدر بتسعين ألف وتسعمائة وخمسين 90950 نسمة. وقد أرجع صاحب هذا الإحصاء

[1] ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ، مرجع سابق، ص286

أسباب انخفاض السكان في المدن إلى سياسة الحكام الجائرة "أعتقد أن سبب انسحاب السكان إلى الأرياف يعود إلى تلك الاضطرابات والصراعات القائمة على مستوى هرم السلطة"[1].

2-النشاط الانتاجي

لقد كانت الجزائر حياتهم مألوفة خاصة في طرق الانتاج التي لم يطرا عليها تحولا كبير عما كان سائدا وكل التطورات التي حصلت كانت سبب تطور السياسية والعسكرية داخل البلاد بالإضافة الى العوامل الطبيعية كالجفاف والفيضانات وقد غلب على الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني الطابع الزراعي والرعي لاعتبار ان اكثر من 95% من سكان الإيالة كانوا يرتكزون على الارياف وبالإضافة الى اطراف المدن حيث كان النشاط الغالب في الحواضر هو النشاط الحرفي المتنوع الموجه لتلبيه حاجيات السكان وقد كانت الفلاحة تعتبر العمود الفقري الاقتصاد الجزائر ومصدر الاساسي لرزق السكان خاصه في الارياف[2].

ولكن بعد دخول الاستعمار الفرنسي عام 1830 اعتمدت السلطة الفرنسية سياسة الاستيطانية ترتكز على السيطرة على الاراضي الزراعية واستغلال الفلاحين مما ادى الى اضطرابات اجتماعيه واسعه نابجه عنها تحركات سكانية وهجرات بالأخص الفلاحين وسكان الارياف الذين كانوا يعتمدون على الاراضي الزراعية كأساس الرزق لهم وقد اتخذت الهجرة مسارين رئيسيين وهما الهجرة نحو فرنسا واوروبا والثانية الى نحو المدن الداخلية او مزارع المعمرين كما لجأت الإدارة الاستعمارية الى فرض اجراءات مختلفة لمصادرة الاراضي حيث استولت على املاك الاثرياء وعمدت الى تأجيل النزاعات القبلية للاستحواذ على الاراضي وقد اثرت هذه السياسة على البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان فاضطر الكثير منهم الى الهجرة نحو المدن مما ادى الى اكتظاظها بالسكان بينما استمرت معادلات الهجرة في الارتفاع[3].

ولكن بعد دخول الاستعمار الفرنسي عام 1830 اعتمدت السلطة الفرنسية سياسة الاستيطانية ترتكز على السيطرة على الاراضي الزراعية واستغلال الفلاحين مما ادى الى اضطرابات اجتماعيه واسعه نابجه عنها تحركات سكانية وهجرات بالأخص الفلاحين وسكان الارياف الذين كانوا يعتمدون على الاراضي الزراعية كأساس الرزق لهم وقد اتخذت الهجرة مسارين رئيسيين وهما الهجرة نحو فرنسا واوروبا والثانية الى نحو المدن

[1] ازيزقي شويتام: المجتمع عشية الاحتلال الفرنسي، ص 117.118

[2] العربي بلعزوز: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الفترة العثمانية، ص 530

[3] رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ضل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988\2008، ص 304

الداخلية او مزارع المعمرين كما لجأت الإدارة الاستعمارية الى فرض اجراءات مختلفة لمصادرة الاراضي حيث استولت على املاك الاثرياء وعمدت الى تأجيل النزاعات القبلية للاستحواذ على الاراضي وقد اثرت هذه السياسة على البنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان فاضطر الكثير منهم الى الهجرة نحو المدن مما ادى الى اكتظاظها بالسكان بينما استمرت معادلات الهجرة في الارتفاع[1].

رغم ان الاستعمار الفرنسي انتهج سياسة التهجير القصري فان الاحصاءات تشير الى ان أعلى معدلات الهجرة الداخلية سجلت خلال الازمه الاقتصادية والحروبات وقد نتج عن ذلك توسع عشوائي غير متجانس ما زال أثره واضحا حتى اليوم[2].

وفي الاخير نستنتج انا الجزائر شهدت تنوع سكاني كبير خلال العهد العثماني، شمل الاتراك والكراغلة والحضر والبرانية الى جانب فئات من اليهود والمسيحيين وقد لعبت الموسسات الدينية كالزوايا والمساجد، دورا محوريا في تنظيم الحياة الاجتماعية والثقافية مدعومة بنظام الاوقاف، كما انتشرت الطرق الصوفية والمكتبات مما جعل المدن مراكز دينية وعلمية نشطة رغم بروز بعض الممارسات المنحرفة التي واجهها العلماء بالنقد والتصحيح.

المبحث الثاني: البنية تفكك التقليدية للجزائر خلال الإحتلال الفرنسي.

تعرضت الجزائر للاحتلال الفرنسي الذي مارس عليها أبشع السياسات التعسفية أودى بالأوضاع الاقتصادية إلى العجز انعكست هاته الأخيرة على الأوضاع الاجتماعية، فقد صادر الاستعمار أراضي وممتلكات الجزائريين عن طريق ترسانة من التشريعات والقوانين التعسفية استغلها بما يخدم الاقتصاد الفرنسي، وهمشت الزراعات التي تخدم الشعب من قمح وشعير واستبدلت بما يخدم السوق الفرنسية مما تسبب في تدهور أوضاع السكان لا سيما أن الاحتلال قد مس جميع القطاعات، فلم تبقى لهم لا تجارة يتاجرونها فقد استولى الأجانب عليها خاصة اليهود ولا صناعة تقيمهم مما هم عليه لبدائية وسائلهم وظهور منافسة قوية لها من طرف المستعمر.

تباين التأثير الاستعماري في عدة مجالات حتى العمران فلم يسلم، حيث استبدلت المساجد لكنائس ومعظم البيوت لثكنات عسكرية، فتناقص عدد السكان بسبب الحروب والفقر والبطالة والسياسات التعسفية

[1] رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ضل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988\2008، ص 304

[2] رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ضل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، نفس المرجع، ص 305

البشعة المتفنن فيها إضافة لما شهدته تلك الفترة من أوبئة وأمراض زاد في حدتها الكوارث الطبيعة التي اهلك جراءها الكثير.

أولا –مصادرة الاراضي:

الجزائر بلد زراعي وهي حقيقة أغفلها الفرنسيون بعد استيلائهم على أراضي الفلاحين الجزائريون، ويذكر التاريخ أن العديد من الرحالة الفرنسيين كتبوا عن ذلك في عدة تقارير قبل دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر، وذكرت هذه الأخيرة حول مناخ الجزائر وكذا تربتها وسهولها، فلقد كانت الأراضي الجزائرية قبل الاحتلال ملكا للذين كانوا يستثمرونها وهم بذلك حققوا إكتفاءا ذاتيا وتصدير الفائض من الإنتاج إلى المشرق والدول الجوار، وبعد القرارات العسكرية والمراسيم التي شرعتها سلطة الاستعمار انتقلت ملكيتها للمعمرين[1].

ولقد شهدت الجزائر خلال فترة الأولى من الاحتلال عدة قوانين بمصادرة الأراضي لعل أبرزها:

1–مرسوم 31 مارس 1871 الذي انصب على أراضي بلاد القبائل وإعطائها للنازحين من الألزاس واللورين.

ب–قانون 21 يوليو 1871 تضمن منح 100.000 هكتار للنازحين من الألزاس واللورين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الجنسية الألمانية والاستقرار بالجزائر.

2–قانون فارني أو ما يسمى قانون المستوطنين الصادر بتاريخ 26 يوليو 1873 والذي نص على إخضاع قانون المتعلق بالملكية العقارية في الجزائر وإلحاقه بالقانون الفرنسي وإلغاء القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تلك التي مستوحاة الأعراف المحلية، كما نص على تقسيم الأراضي على المستوطنين، واعتمدت على عقود ملكية للاعتراف بملكية المواطنين الجزائريين، كل هذه القوانين والمراسيم هدفها إزالة ما تبقى من عقبات التي تحول دون انتقال ملكية هذه الأراضي للمستوطنين[2].

ثانيا: الأزمات الاجتماعية:

بعد دخول فرنسا وعمليات الاستيلاء على كل ما هو ملك للمواطن الجزائري، فما زاد الطينة بلّة هو تلك الأزمات التي حلت بالبلاد وما يذكره التاريخ فقد صارت الوضعية تنذر بالخطر ففي السنوات 1845 إلى

[1] العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999، ص 17

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 180\1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ص248

1846 شهدت البلاد أزمة الجراد، وفي عام 1849 و1850 أزمة الكوليرا أدت إلى تراجع النمو الديموغرافي، وفي عام 1866 وما بعدها توالت الأزمات من حصاد سيء إلى جفاف يرافقه الجراد ثم توالت الكوارث بوقوع الزلازل مثل ما وقع في مدينة الشلف في عام 1867، لم ينتهي إلى هذا الحد بل وصل بالسكان بالعيش على الفطريات وعروق وقشور الأشجار فقد كان الناس يموتون في الشوارع والطرقات لتأكلهم الذئاب والضباع، إضافة إلى الكوليرا والإسهال والجدري وغيرها كل هذه الأزمات جعلت فرنسا تفكر بتعويض السكان بعدد من بالجنس الأوروبي حوالي 2.500.000.00 فرد في ظل إهمال السلطات الفرنسية التي لم تحارب هذه الكوارث داخل مستعمراتها [1].

أما بالنسبة للمرافق الطبية والخدمات المتعلقة بالمجال الصحي فقد أهملت السلطات فرنسية تلك المرافق ولم تهتم بها إلا في المراكز التي يقطنها المستوطنين وما إن اندلعت ثورة نوفمبر 1954 والأغلبية من الجزائريين لا يعرفون الطبيب أو المستشفى أو المستوصف والتداوي كان بالطرق التقليدية كون أغلب الأهالي متواجدين في الأرياف وفي القرى ن وكان يستخدمون في ذلك الأعشاب باختلاف أنواعه واللجوء إلى الرقية والنار والتمائم[2].

ثالثا: قوانين الإستعمارية ضد الأهالي:

1- مرسوم كريميو 1870:

ارتبط إسمه بالفرنسي " إسحاق موشي كريميو " [3]فقد عمل على الدفاع من أجل مصالح اليهود الذي الموجودين في الجزائر فقد تضمن هذا المرسوم على تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية الذي بلغ عددهم أكثر من 34.574 يهودي، فقد أعطى هذا المرسوم أكثر أهمية لشأن اليهود وميّزهم عن المسلمين في العديد من النواحي القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل ما ترتب عن هذا القانون جملة من إنعكاسات أهمها:

- إرتفاع عدد المستوطنين الفرنسيين بالجزائر رغم معارضتهم على تجنيس اليهود.
- إستحكام قبضة الإدارة الفرنسية من خلال اليهود وإطلاعهم على تفاصيل الخصائص المجتمع الجزائري.
- زيادة نفوذ اليهود.

[1] محفوظ قداش: تاريخ الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830\1954 . المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والاشهار، الروبية 2008 ص ص 175 /176

[2] العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق، ص27

[3] إسحاق موشي كريمو 1796-1880 محام وسياي فرنسي يهودي، أنتخب نائبا عاما في 1848، كما تولى وزارة العدل مرتين أوكلت إليه إدارة

2-قانون الأهالي " الإندجينا " 1881:

ويقصد بالأهالي بالسكان الأصليون الذين تم تجريدهم من كافة الحقوق ووضعهم في درجة أدنى من الإنسان، فقد تم إصدار هذا القانون عقب بوعمامة 1881 تكون مدته سبعة سنوات قابلة للتجديد وهو عبارة عن نصوص قانونية الإستثنائية والإجراءات القمعية التي تم فرضها على الشعب الجزائري بهدف تضييق الخناق على الجزائريين، وقد للسلطة الفرنسية بالجزائر عدة صلاحيات تتضمن عدة عقوبات لعل أهمها:

- منح الحاكم العام وحكام البلديات توقيع على العقوبات الجزائريين خارج صلاحيات السلطة القضائية.
- سلطة قضاة الصلح بالسجن ومصادرة الأملاك.
- سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالمسلمين.
- الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية يتم معاقبة القبيلة أو الحي بمخالفة تقع بإقليمها.
- السجن أو التغريم لعدم مخالفات من شأنها عرقلة سير القوانين الفرنسية [1].

ثالثا: مشاريع التنصير

لم يتوقف الإستعمار الفرنسي عند النهب والتقتيل والترهيب بل ذهب إلى أبعد من ذلك عن طريق نشر المسيحية وقطعهم عن الإسلام، وهو ما جسد فعلياً في عام 1838 عيّن لافيجري أسقفا على العساكر والمعمرين، في الوقت التي كانت فيه السلطات العسكرية والإدارية تعرض نشاط التنصير خشية الثورات الممكنة حدوثها إلا أن الأسقفية تمسكت بذلك دفاعا عن هذه الديانة مواصلة تهجمها عن الديانة الإسلامية ووصل به الأمر إلى إحتضان الأيتام وتمسيحهم في ظل الأزمات التي مرت بها الجزائر (عام المجاعة 1866) مع عائلاتهم، ومواصلة لنشاط التنصير فقد تم تأسيس كنيسة في عام 1839 وتم تدشينها في عام 1845.[2]

وفي مواصلة النشاط التنصيري والترويج للمسيحية وذلك بمعية من السلطات الفرنسية فقد منع جمعية العلماء من فتح المدارس، في ظل التهجم على الإسلام والطعن فيه وفي الثقافة العربية ونسبتها إلى التعصب وأنها خالية من الروح الأخلاقية هذا من جهة وذكر محاسن الديانة المسيحية وميزاتها وتجميلها والثقافة الفرنسية المزعومة

[1] بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر ,مرجع سابق ، ص ص 233 234

[2] محفوظ قداش: تاريخ الجزائريين ، مرجع سابق، ص 182

من جهة أخرى وفي هذا السياق فقد ذكر " البشير الإبراهيمي أن الحاكم العام في الجزائر رهن إشارة رئيس الكنيسة بل وأن هو الحاكم الحقيقي لشدة الإمتثال له[1].

رابعا: التعليم

استولى الفرنسيين على الأوقاف مثل المساجد التي كانت أمكنة للعبادة إضافة إلى الدور التي تقوم به كمراكز للتعليم وكذا الزوايا التي كانت تحت سيطرة الجمعيات الخاصة، وإضافة إلى المستويات التعليم بجميع أطواره، وهكذا جردت فرنسا كل التعليم الجزائري من أهم موارده، وذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم بحيث أشار الفرنسي " دي توكفيل " أن فرنسا وضعت يدها على الأملاك ويقصد بذلك الأوقاف وتم تغيير الغرض التي كانت تستعمل لأجله وبذلك ماتت المدارس وإندثرت الندوات، وبإختفاء هذه المؤسسات إندثرت اللغة العربية وإضطهدت بحيث إعتبرها الفرنسيون لغة ميتة بل أن فرنسا إعتبرت اللغة الفرنسية لغة رسمية بعد قرار الإلحاق سنة 1834م، وعلى هذا الأساس أهمل الفرنسيون تعليم اللغة العربية وإكتفوا بها كأداة إدارية من أجل أغراض سياسية بحتة، لذلك فقد تم التنازل عنها تدريجيا من خلال إزالتها من المدارس الإبتدائية ثم الثانوية وكان مصيرها مرتبط في الدراسات العليا من أجل سياسية الإدماج عن طريق العاملين في الترجمة والإدارة وهو ما كان متوقف على موافقة السلطة العسكرية.

خامسا: ضرب المؤسسات الدينية:

1. **مصادرة الاوقاف:** حسب الاجراءات التي قامت بها فرنسا فان الفقراء لا يحصلون على جزء من موارد هذه المؤسسات اما الباقي فيدفع الى الصندوق املاك الدوله وتيك لم تكن هي نيه المؤسسين وبمثل ذلك الا الى بيت المال اذا كان قد اوصى بشيء لبعضهم فانهم ينظرون اولا الى الوضع الذي يكون عليه صندوق بيت المال وتلغى وصيه الواهب اذا كان ذلك الصندوق فارغا اما اذا اراد احد المسيحية ام لا للكنيسة او الفقراء المسيحيين فإنها القديم يثبت العقد الذي يعتبر شرعا ويكون للهيئة نفس مفعول هبتنا نحن وعلى عكس فاذا امر ذلك المسيحي بنفس الهبه للمساجد او فقرائنا من المسلمين فان القاضي لا يستطيع ان يثبت بنفس ذلك العقل والذي يعتبر غير شرعي ولا يعترف به القانون وبصحته[2].

[1] بشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 278.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، مرجع سابق، ص 239

2. **سياسه الاحتلال في القضاء على الزوايا:** لقد ركز الاستعمار الفرنسي في الجزائر على القضاء على الزوايا لأنها متى تم القضاء عليه يمكن القضاء على الشخصية الجزائرية وتنفيذ الهدف السياسي قام الاحتلال بمطارده اللغة العربية في كل المجالات فابعدها عن الإدارة وعن المدارس بحيث اصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية لهذا قامت بالقضاء على معظم مراكز الاشعاع الثقافي العربي الاسلامي التي تمثلت في مدرسه الزوايا القائمة في البلاد انا ذاك وحولت بعضها الى معاهد ثقافيه فرنسيه ويسلم بعضها للأخر الى هيئات التبشرين المسيحية التي اتخذت منها مراكز نشطات المستهدف هدم عقيده الجزائريين المسلمين كما قام بها البعض الاخر تماما[1].

3. **موقف الاحتلال من التصوف:** لقد اعتبر الفرنسيون المتصفح عدوهم لدود فتصدوا لها بتشتيت صفوفها وتمزيق وحدتها واستعمال القوه معها والشراء الذمة وتزويج بعض رجالها للفرنسيات والتحالف معهم وبهذه الاجراءات تضعضعت الوحدة الصوفية وتفرعت الى فروع ضعيفة ومتنافسة لا تعتبر بعضها البعض ولا بتابعيه الشيخ الواحد وقد دفعت فرنسا شيوخ الى ان يعلنوا ولائهم لها وقد اتبع الحاكم العام جون كامبون اسلوب جديد نحو الطرق الصوفية وهو استماله رؤوسها واستخدام نفوذ[2].

[1] –دكتور عبد العزيز شهيبي، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 37

[2] نفس المرجع، ص163.164

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل، تم تسليط الضوء على التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني والفترة الاستعمارية الفرنسية، مع التركيز على كيفية تأثير هذه الفترات على التركيبة الاجتماعية وأنماط الحياة والخدمات الاجتماعية خلال العهد العثماني، كان المجتمع الجزائري يعيش نوعًا من الاستقرار النسبي، رغم تعدد واختلاف الأفراد والمجموعات الاجتماعية. كانت هناك تفاعلات متعددة بين الأتراك، الكراغلة، العرب، الأمازيغ، اليهود، والأوروبيين في الجزائر هذا التنوع العرقي والاجتماعي أثر على الحياة اليومية، حيث تأثرت العادات والتقاليد المحلية بهذا التمازج، خاصة في مجالات مثل الزواج، الأعياد، واللباس كما كان لنظام الوقف دور حيوي في تعزيز التكافل الاجتماعي، مما ساعد على الحفاظ على التماسك الاجتماعي. إلى جانب ذلك، لعبت الزوايا والمساجد دورًا محوريًا في نشر التعليم والتوجيه الديني، مما ساعد في المحافظة على الهوية الثقافية والدينية في مواجهة التحديات الخارجية، لكن مع بداية الاحتلال الفرنسي في عام 1830، دخل المجتمع الجزائري مرحلة جديدة من الصراع والتحديات التي ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة. حاول الاستعمار الفرنسي بشكل منهجي تدمير البنية الاجتماعية التقليدية، من خلال السياسات الاستعمارية التي سعت إلى تفكيك الهياكل الاجتماعية القائمة شملت هذه السياسات الاستيطان الأوروبي، وتفريغ الأراضي الزراعية من السكان الأصليين، وإفقار الجزائريين، بالإضافة إلى محاولة فرنسة التعليم وفرض الهيمنة الثقافية على الشعب الجزائري. هذه الإجراءات أدت إلى تغييرات ديموغرافية ملحوظة، حيث تم تهجير العديد من السكان إلى المدن بحثًا عن فرص للعمل ونجاة من القمع، ما أسهم في نشوء طبقات اجتماعية جديدة.

مع مرور الوقت، برزت مقاومات اجتماعية وثقافية ضد هذه السياسات الاستعمارية كانت الزوايا والمساجد هي الحصن الذي دافع عن الهوية الجزائرية، من خلال توفير التعليم الحر وتنظيم الأنشطة الثقافية كما نشأت حركات مقاومة تركزت في الحفاظ على اللغة العربية، ودعم التعليم في المدارس الحرة التي كانت تعمل في السر في مواجهة سياسة فرنسة التعليم. هذه الحركات شكّلت عاملًا أساسيًا في تعزيز الهوية الوطنية الجزائرية، وأسهمت في مواجهة التحديات الكبرى التي فرضها الاستعمار الفرنسي.

باختصار، كان هذا الفصل يهدف إلى تقديم صورة شاملة عن المجتمع الجزائري في ظل العهد العثماني والفترة الاستعمارية، مع التركيز على التحولات التي طرأت على هذا المجتمع نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية

المختلفة. التغيرات التي حدثت كانت لها آثار عميقة على التركيبة الاجتماعية للجزائريين، وأسهمت في تشكيل ملامح الهوية الوطنية التي استمرت في التأثر والتشكل خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

الفصل الثاني: تحولات المجتمع الجزائري من خلال أطروحة د. الهواري عدي "كتاب الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1860/1830–"

المبحث الأول: الهواري عدي وكتابه الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960 "عرض وتحليل.

المبحث الثاني: تفكيك المجتمعية الاستعمارية من منظور الهواري عدي.

المبحث الثالث: التحولات الاقتصادية وتأثيرها على البنية الاجتماعية

يشكل فهم التحولات الاجتماعية في الجزائر الحديثة محورًا أساسيًا في مقاربة العلاقة المعقدة بين البنى التقليدية والبنية الاجتماعية المعاصرة. وتعد أعمال الدكتور الهواري عدي من أبرز المساهمات السوسيولوجية التي حاولت تفكيك هذه التحولات، خاصة في سياق ما بعد الاستعمار، حيث شهد المجتمع الجزائري سلسلة من التغيرات العميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. لذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض تحليلي لأطروحة الهواري عدي، مع التركيز على فهمه لظاهرة التفكك الاجتماعي، انطلاقًا من الشروط التاريخية لتشكل الملكية العقارية وتكوين الدوار، وصولاً إلى آثار هذه التحولات على النظم الاجتماعية التقليدية، مثل القبيلة والعائلة الموسعة.

المبحث الأول: الهواري عدي وكتابه الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960 "عرض وتحليل.

أولا: التعريف بالهواري عدي.

1. مولده وتعليمه

هواري عدي من مواليد 1949 بمدينة وهران بالجزائر، حيث تحصل على شهادة في علم الإجتماع وفي علم الاقتصاد سنة 1973 بجامعة وهران، ثم تحصل على دبلوم الدراسات المعمقة في الاقتصاد من جامعة قرونوبل الفرنسية في سنة 1974.[1]

ناقش الدكتور عدي أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع تحت عنوان " **الدولة والسلطة في مجتمعات العالم الثالث حالة الجزائر** " وذلك في سنة 1987 في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الإجتماعية جامعة باريس[2]

2. المناصب التي شغلها هواري عدي:

شغل الهواري عدي مناصب أكادمية بارزة خلال مسيرته، من بينها توليه منصب مدير معهد العلوم الاجتماعية بجامعة وهران بين سنتي 1981 و1983، قبل أن يُنتدب إلى مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس من 1983 إلى 1986. كما عمل أستاذاً زائراً بجامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991، ثم التحق بمعهد الدراسات السياسية بمدينة ليون الفرنسية كأستاذ مشارك سنة 1994، وواصل التدريس فيه إلى أن أصبح أستاذاً ابتداءً من سنة 1998. كما اشتغل أستاذاً زائراً بجامعة يوتا الأمريكية، ثم التحق بعضوية معهد الدراسات المتقدمة بجامعة برينستون منذ سنة 2002.[3]

---

[1] --الهواري عدي: السيرة الذاتية لهواري عدي، موقعCVHATالفرنسي، ت أ 2025/05/5 https//cv.hat.science.

[2] -الهواري عدي: السيرة الذاتية لهواري عدي، موقعCVHATالفرنسي، ت أ 2025/05/5 https//cv.hat.science.

[3] كاتب مجهول: الهواري عدي، الموقع الإلكتروني للأبحاث والدراسات السياسية، ت أ 2025/5/5 https: //bookstore.dohainstitute.org/m-1368.aspx.

3-مؤلفاته:

للدكتور هواري عدي عدة مؤلفات وهي:

مؤلفاته المترجمة بالعربية:

- تحولات المجتمع الجزائري (العائلة والرابط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة) ترجمة ميلودي الطاهر، حيث يحلل هذا الكتاب التحولات عميقة التي شهدها المجتمع الجزائري من خلال دراسة البنية العائلية وأنماط التضامن الإجتماعي.

- عالِما أنثروبولوجيا في المغرب الكبير: إرنستغلنر -كليفوردغيرتز، حيث يتناول هذا العمل بالنقد والتحليل أطروحات إثنين من كبار الإنثروبولوجيين حول المجتمعات المغاربية، ويكشف عن إختلافتها المنهجية والتأويلية في فهم البنى الثقافية والدينية والمغرب الكبير. [1]
- الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسية التفكيك الإقتصادي الإجتماعي 1830-1960 ترجمة جوزيف عبد الله، حيث يركز الكاتب على الإستراتجية الإستعمارية الفرنسية في تفكيك البنى الإقتصادقية والإجتماعية للجزائر كاشفاً عن الممارسات اللأخلاقية التي مارسها الإحتلال الفرنسي بغرض السيطرة والدمج القسري وهو الكتاب محل دراستنا في الفصل الثاني المخصص لدراسة وتحليل أطروحة الهواري عدي.

كما نجد أيظا لديه العديد من المؤلفات والاعمال بالغة الفرنسية نذكر منها:

-Radical Arab Nationalism and Political Islam

-The Crisis of Muslim Religious Discourse: The Necessary Shift from Plato to Kant

CLIFFORD GEERTZ: Intexprétation et culture[2]

كما نجد للكاتب عدة مقالات باللغة الفرنسية وبعضها ترجم إلى اللغة العربية نذكر منها:

- العلوم الإجتماعية والنقاش الفكري في العالم العربي، ترجمة نوري إدريس وزين الدين خرشي، مقال منشور بمنصة المجلات العلمية الجزائرية.

[1]-الهواري عدي: تحولات المجتمع الجزائري(العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة (، ت ميلود طواهري، منشورات La Decouvete باريس 1999ص3

[2]- الهواري عدي: تحولات المجتمع الجزائري(العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة ، مرجع نفسه ، ص3

– للدكتور عدة مقالات باللغة الفرنسية ولعل تلك التي نشرها في مجلة publicationsالإلكترونية.
كما أن للدكتور عدة مداخلات عبر شاشات التلفزيون وكذا في الجامعات ومنصات التواصل الاجتماعي.[1]

ثانيا: قراءة تحليلية للكتاب الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960.

1. وصف الكتاب:

الكتب معنون" الاستعمار الفرنسي في الجزائر) سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960 (،عدد صفحاته227،حجم الكتاب متوسط السمك والابعاد، ترجمة عبدالله جوزيف، نشر من طرف دار الحداثة بالعصمة بيروت دولة لبنان، الطبعة الاولى باللغة العربية 1983.

أما بالنسبة للغلاف يحمل تصميم بسيط باللونين البرتقالي والبني نجد في الاعلى اقصى يسار الكتاب اسم المؤلف " د. عدي الهواري "وفي الوسط في دائرة عنوان الكتاب كامل ويوجد تحت عنوان الكتاب تصميم شعار لدار النشر والمكتبة التقدمية واسم المترجم اقصى اليسار.[2]

أما بالنسبة لخلفية الكتاب كانت باللون الابيض والبرتقالي والبني حير ثلثيها بالأبيض مكتوب عليها كلمة عن الكتاب وفي اخر الكتاب مكتوب اسم دار الحداثة للنشر ومعلومات وثمن الكتاب بالخط العربي، وثلث ملون طوليا باللونين البني والبرتقالي[3].

ما بالنسبة لأهمية الكتاب تكمن في ما يلي:

- يعتبر كتاب الهواري عدي مصدرا مهما لتاريخ الجزائر الإجتماعي والإقتصادي خلال فترة الإحتلال الفرنسي.
- الدراسة عبارة عن محاولة لتفسير التخلف واتخاذ الجزائر كمثال للكولونيالية.[4]

---

[1]–الهواري عدي: السيرة الذاتية لهواري عدي، موقعCVHATالفرنسي، ت أ 2025/05/5 https//cv.hat.science.

[2]–انصر للملحق رقم1

[3]–انضر للملحق رقم 2

[4]–هواري عدي: : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960 ، تر جوزيف عبد الله ,ط1، دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع ، لبنان 1973 ، ص 10.

2. تحليل محاور الكتاب:

يتكون هذا الكتاب من قسمين، الأول بعنوان الجزائر: المجتمع والإستعمار، والثاني الجزائر: الإقتصاد والإستعمار وتفصيلهما كما يلي:

-مضمون القسم الأول: الجزائر: المجتمع والإستعمار.

تناول هذا القسم تأثير الاستعمار على المجتمع الجزائري، مركّزًا على التغيرات التي مست بنيته الاجتماعية والاقتصادية تم التطرق إلى المنطق الاجتماعي الداخلي الذي كان سائداً قبل الاحتلال، حيث كانت العلاقات مبنية على أسس تاريخية واجتماعية متينة، مع تقسيم واضح للعمل داخل المجتمعات المحلية غير أن التدخل الاستعماري أدى إلى اضطرابات عميقة، أبرزها التحولات في الملكية العقارية، إذ انتقلت من الطابع الجماعي إلى الفردي، مما ساهم في تفتيت القبائل وتكوين الدواوير كنمط جديد للاستقرار.[1]

كما أدى دخول الاقتصاد النقدي إلى زعزعة التوازنات التقليدية، حيث تحول السكان من الاعتماد على الريع العقاري إلى أنماط اقتصادية جديدةوشهد المجتمع الجزائري تغيرات في نمط العيش، إذ تراجعت البداوة لصالح التحضر، مما أثر على التماسك الاجتماعي وساهم في خلق قطيعة بين الماضي والحاضر. في النهاية، خلّفت هذه التحولات نتائج اجتماعية عميقة، غيرت ملامح المجتمع الجزائري وجعلته يواجه تحديات جديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

-مضمون القسم الثاني: الجزائر: الإقتصاد والإستعمار.

يتناول القسم الثاني من الكتاب موضوع الاقتصاد والاستعمار، مركّزًا في البداية على الحالة الجزائرية، حيث يناقش الأثر العميق للاستعمار الفرنسي على البنية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تهميش السكان المحليين ومصادرة الأراضي، وتفكيك النسيج الاجتماعي والسيطرة على الهياكل السياسية. ثم ينتقل إلى تحليل أوسع للاقتصاد الكولونيالي، عبر مفهوم الاستعمار المالي الذي استخدمت فيه القوى الاستعمارية أدوات مثل البنوك والديون للهيمنة الاقتصادية، متناولاً أيضًا الاستثمار الدولي في التشكيلات التابعة، والذي خدم مصالح المركز الرأسمالي دون تنمية حقيقية للمجتمعات المحلية. كما يناقش الاستثمار الكولونيالي بوصفه وسيلة لنهب الموارد وترسيخ التبعية، ويُبرز العلاقة بين الاستعمار والتخلف بوصفه نتيجة ممنهجة للاستغلال وتُختتم هذه الوحدة

[1]-ا هواري عدي: : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 ، مرجع سابق، ص220

بخلاصة نقدية تشمل تفكيك الإيديولوجيا التنموية الاستعمارية، وفضح التناقض بين الخطابات التنموية والواقع المفروض، مع تحليل نقدي للخطط الاقتصادية الوضعية، وتفسير التخلف كنتاج للتبعية لا كمجرد تأخر طبيعي في التطور.[1]

المبحث الثاني: تفكيك المجتمعية الإستعمارية من منظور الهواري عدي.

جعل الإستعمار الفرنسي ضرب المجموعة السكانية ووحدتها أولى أهدافها وذلك من خلال عدة سياسيات تتعلق بالملكيات الأراضي التي كانت تجمع روابط إجتماعية وذلك من خلال تفكيك الملكية وتحويلها إلى ملكيات فردية وذلك من خلال ما سيتم تحليله.

أولا: تفتيت الملكية الجماعية وإنشاء الملكية الفردية.

قامت السلطات الفرنسية فيما تعلق بالملكية العقارية للسكان بإعتبار أن الأرض وسيلة تستخدم لكسب القوت عن طريق الزراعة والمحاصيل التي تنتجها هذه الأرض، بحيث أزالت العوائق التي رأها من خلال تملك وتقسيم الأراضي الزراعية نتج عنها إما أراضي تابعة للدولة أو أراضي العرش تابعة للعائلات مملوكة بسند يثبت ملكيتهم، هذه التقسيمات أدت إلى تفكك الوحدة الإجتماعية للقبائل من خلال تعميم الملكية الفردية للأراضي حتى تتم عملية الإستيلاء بشكل أصبح أسهل [2].

1-التشريعات العقارية الإستعمارية.

أصدرت فرنسا بهذا الشأن عدة قوانين ومراسيم لنزع الملكية لعبت هذه الأخيرة دورا في حاسما في تفكك الوحدة الإجتماعية والتي من خلالها برزت فكرة الملكية الفردية للأراضي.

أ-المرسوم الصادر في 22 جويلية 1834:

حدد المرسوم الصادر في: 22 جويلية 1834 [3] الوضعية القانونية للجزائر بعد دخول فرنسا، كما حمل في طياته القوانين المتعلقة بالأراضي التي سيطبق عليها نزع للملكية، منها المرسومين في أكتوبر

[1]-الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق ، ص220.

[2]الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص ص 59 60.

[3] المرسوم 22 جويلية 1834 يقضي بإلحاق الجزائر بفرنسا، يحي بوعزيز، سياسية الإستعمار الفرنسي والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، دسوان المطبوعات الجامعية، 2007 ص 8.

1844 تناول هذا المرسوم كل المعاملات شراء الأراضي التي تمت بعد سنة 1830 بين جزائري وأروبي وإعتبرته باطلا[1].

ب–المرسوم المؤرخ في 21 جويلية 1846.

أما المرسوم الثاني في 21 جويلية 1846 فقد نص على إثبات الملكية بموجب سندات، هذه المراسيم جعلت من المعاملات بيع وشراء الأراضي غير قانونية أما الأراضي التي ليس لها سندات فقد تحولت ملكيتها مباشر للدولة، كما تم إلحاق أراضي البور لها لإفتراض أنها بدون ملاك [2].

كانا هاذين المرسومين إلى منح الأراضي للمستوطنين والقضاء على نظام الحبوس والإستيلاء على الأراضي بطرق عديدة ومنح عقود تتطابق مع التشريع الفرنسي، كل ذلك من أجل التسهيل لعمليات البيع والشراء للأراضي من الجزائريين لصالح المعمرين [3].

ت–المرسوم المؤرخ في 16 جوان 1851.

لم تكتفي فرنسا بالمرسومين السابقين الذكر بل قامت بإستصدار مرسوم آخر يعزز ذلك وهو المرسوم 16 جوان 1851 الذي ينص على ملكية الدولة لأرض العرش، فقد إعتبرت ملكا خالصا لها وعلى القبائل دفع ضريبة على الأرض مقابل حق الإنتفاع بها فقط كبدل إيجار، نتج عنه إقامة القبائل في الكانتونات مع منحها جزء من أرض العرش مقابل تخليهم عن أراضي أخرى صالحة لصالح الإستعمار[4]، أثر هذا القانون بشكل خطير على المساحات التي كان يملكها السكان في هذه المناطق والتي بدأت تضيق نتيجة تطبيق هذا القانون.

ث–المرسوم المؤرخ في 22 أفريل 1863.

أثارت عملية الإقامة في الكنتونات جدلا كبيرا لذلك جاء مرسوم آخر يلغي المرسوم السابق سنة 1851 وهو المرسوم المؤرخ في: 22 أفريل 1863 [5] الذي أعطى مفهوم جديد للملكية الفردية رافضا نظرية حق ملكية

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص 61.

[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 ، مرجع سابق، ص 61.

[3] محمد بليل: تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 – القطاع الوهراني نموذجاً – مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بقسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2006-2007، ص 62.

[4] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 ، مرجع سابق، ص 62.

[5] مرسوم سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر سعى إلى تفتيت القبيلة وإحلال الملكية الفردية، أنظر صالح حيمر مقال بعنوان " قانون سيناتو كونسيلت 1863حول الملكية العقارية في الجزائر " المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 11، ع 2، ص 305.

الدولة على أرض العرش، كما تخلت عن نظام الكنتونات وأقرت تقسيم إداري وعقاري وإجتماعي جديد وهو " الدوار "[1].

لقد إستهدف هذا القانون الجديد تماسك القبائل وسعى إلى تفكيكها عبر إنشاء جماعة محلية جديدة، هذا الكيان الجديد يحكمه قضاة إداريين حلّ محلهم زعماء القبائل، ونتيجة لهذا كان لابد من تقسيم الأراضي لتحقيق الغرض الأساسي من هذا القانون وبالتالي تحولت الملكية الجماعية للقبائل إلى ملكيات فردية والتي أدت إلى تفكيك المجموعة المحلية [2].

ج–المرسوم المؤرخ في 26 جويلية 1873.

لم تتوقف فرنسا عن كل ما سبق لذلك أصدرت المرسوم 26 جويلية 1873 أو ما يسمى قانون " وارني " [3] نظّم هذا القانون تشكيل الملكية الفردية، هذا القانون لم يكن فعّالاً للمستعمرين لأنه تطلب تطبيق بعض النصوص في المراسيم السابقة وبالتالي جاء المرسوم 28 أفريل 1887 [4] الذي أكد على عدة عمليات وهي تحديد أراضي القبائل وتوزيعها على دوارات، إلا أن هذا القانون ما لم يلبث حتى خلفه القانون المؤرخ في: 16 فيفري1897 الذي أتاح للجماعات التي ترغب في ببيع حقوقهم في أرض العرش أو الملك[5].

[1] الدوار هو عبارة وهو سكن في شكل دائري وفي اللهجة الجزائرية تعني السكن في قرية جبلية صغيرة بحيث يصل عدد سكانها إلى 12 خيمة أو منزل، إنظر ليلى تيته، تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 17، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2014 ص 138.

[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960، مرجع سابق، ص 65.

[3] قانون وارني 26 جويلية 1873 هو عبارة عن مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية التي سعت إلى إلغاء الملكيات الجماعية وتعويضها بالملكيات الفردية ومصادرة الأراضي التي لم تصلها القوانين الفرنسية السابقة خاصة تلك التي ليس لها سندات ملكية، وينسب إسمه على النائب في البرلمان الفرنسي Warnier، بختاوي خديجة، مقال بعنوان " قانون وارني والملكية الفردية من خلال المخطوطات الأرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع 11، 2014، ص 298.

[4] قانون 28 أفريل 1887 إشتهر بإسم قانون الفرنسة، أو قانون سيناتوس كونسيلت المصغر 1863 ومعدلاً للقانون 1873 يتكون من 22 مادة، عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الإستعمارية، وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة التاريخ تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد درايعية، أدرار 2022–2023 ص 112.

[5] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960 مرجع سابق، ص 66.

كان الهدف الرئيسي من هذا القانون هو فرنسة القوانين العقارية وإخضاعها إلى التشريع الفرنسي مع إجبار الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب بإقناعهم بأن هذا القانون يخدم مصالحهم، كما أن الذين نادوا بهذا القانون كانوا يحاولون الوصول إلى أراضي العرش التي تمثل مركز قوة الجماعة [1].

ح–أثر السياسية العقارية الإستعمارية.

لقد نتج عن سنّ هذه القوانين تأثير كبير بالحضارة التي أراد الفرنسيين نشرها من خلال التشكيلة الرأسمالية أي الملكية الفردية لوسائل الإنتاج لاسيما الأرض عكس ما كان موجود داخل الوسط الإجتماعي المحلي والذي خلق تفكك داخل هذه الجماعات وبالتالي نشوء الملكية الفردية.

لقد أثرت الملكية الفردية على الفلاحين الجزائريين ووضعهم في حيز فارغ خالٍ من العلاقات التي نسجتها القبيلة، دون نشوء أي روابط أخرى والتي شهدت إرتداداً تاريخياً، فالعلاقات الإجتماعية إنحصرت في القرابة فقط هذا من جهة وتلاشي البنية الهرمية للمجتمع وأصبحوا مجموعة من الأفراد المنظافين إلى بعضها البعض [2].

إن عمليات السلب المتتالية والتي لم تعرف توقفاً إزدادت شيئا فشيئا خلفت أثاراً كارثية على المجتمع الجزائري منها الفقر والبطالة والقحط والمجاعة وذلك بفعل السياسة السياسية الإستعمارية التي جردته من حقوقه ومنعته حتى من أبسط ما يكفل به العيش الكريم الذي جعلته يعجز حتى عن بناء مسكن يؤويه وإستبدالها بالكوخ لعدم قدرته على تحمل التكاليف، هذا التحول لم يكن نتيجة التحضر بقدر ما كان إنعكاسا للحالة المزرية التي آلت إليها البلاد[3].

ثانيا: تكوين الدوار.

1–تفتيت القبائل.

عمل قرار مجلس الأعيان 22 أفريل 1863 على تنفيذ هدفين أساسين أولهما تكوين الملكية الفردية والثاني تشكيل ما يسمى بالدوار من بقايا تفكيك تلك القبائل التي طبق عليها السياسيات الإستعمارية، فالهدف الأول

[1] محمد بليل: تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساتها على الجزائريين بين 1881–1914 – القطاع الوهراني نموذجاً ، مرجع سابق، ص 70.

[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960، مرجع سابق، ص 68.

[3] كوثر العايب، محمد السعيد عقيب، ، مقال بعنوان " إستراتجية الإستعمارية في تفكيك القبائل الجزائرية خلال القرن التاسع عشر ميلادي وأثارها (قبائل الحدود الشرقية نموذجاً) مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 55، ع 1، 2021، 1245.

هو الإنتقال بالمجتمع الجزائري إلى ما قبل الرأسمالي أو حتى بمظاهر التي غير واضحة للرأسمالية إلى نظام قابل للتحولات الإقتصادية ويخضع لها، هذا التحول أتاح الطريق نحو عمليات بيع وشراء للعقارات التي كان يملكها السكان ومهدت الطريق للمستعمرين الأوروبيين وخلق شروط ملائمة لتوسعهم، أما الهدف الثاني المحقق تمثل في إنشاء تقسيم إداري جديد لإعادة تجميع بقايا الأفراد المفككين بعد أن أصبح الفرد منقسم عن القبيلة نتيجة تلك القرارات السابقة الذكر [1].

وفقاً للقانون المؤرخ في: 1884/04/05 الفرنسي فإن الدوار يتكون من القضاء المختلط والقضاء الكامل، بالنسبة للقضاء المختلط فهو عبارة عن بلدية أو كيان إداري يتمتع بالشخصية المعنوية وله ذمة مالية شبه مستقلة يديرها موظف وهو حاكم إداري محاط بمجموعة من الموظفين والإداريين وقضاة وزعماء محليون..، يترأس هذا المجلس هيئة متكونة من نونموذجا).ن من طرف المستعمرين، يضم أكثر من 80 ألف نسمة ذات رابط مشترك من حيث الأملاك والتقاليد والروابط الإجتماعية ذات مصلحة واحدة إضافة إلى مراكز للمستعمرين إلا أنها لم تبلغ من التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى مصاف القضاء الكامل، أما النسبة للقاء الكامل يتشابه في مفهومه للبلدية في فرنسا غير أن مجلسه البلدي يتكون من أعضاء مسلمين لا تنتخبهم الفئة المسلمة كونها تتألف من رعايا فرنسيين وليس المواطنين، وبالتالي فالقضاء المختلط يكون الحضور للجانب الأوروبي ضعيف أما القضاء الكامل يكون الحضور الأوربي فيه هاما من حيث الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار بالعدد السكاني [2].

مثال حول تفتيت القبائل (قضاء الجندل نموذجا) .

- أُنشئ رسميًا سنة 1885، لكن القبائل المكوّنة له كانت قد تحولت إلى دوارات منذ 1863.
- قبيلة الجندل (7 فرق): أصبحت دوار الجندل.
- بني أحمد (4 فرق): شكّلت دوار "وادي تلبينة".
- بني فاطمة (6 فرق): أصبحت دوارًا يعيش فيه سكان في خيم ومساكن بسيطة.
- قبيلة مطماطة (9 فرق): قُسمت إلى دوارين:
- دوار وادي تبغزرت: 3نسمة.ة.

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع، سابق، ص ص 78 79.
[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص 79.

- دوار جبل لوه: 2020 نسمة [1].
- قبيلة غريبة (4 فرق): شكّلت دوارًا من 3768 نسمة.
- قبيلة حناشا (4 فرق): شكّلت دوارًا من 715 نسمة.
- قبيلة العوامي (3 فرق): شكّلت دوارًا من 2540 نسمة.
- قبيلة سومطرة: قُسمت إلى:
- دوار وادي الجر: 2511 نسمة.
- دوار وادي السبت: 2504 نسمة.

في قضاء الجندل المختلط، تم الحفاظ على وحدة القبائل عند توسعها دون اللجوء إلى تفتيتها.

مثال ذلك إنشاء دوار تبغزيرت التابع لقبيلة مطماطة سنة 1909 ضمن قضاء ثنيت وهاد المختلط [2].

مناطق أخرى ألحقت مباشرة بمراكز الاستعمار دون تكوين دواوير:

- عبيد (درا الميزان – 1870/07/27).
- بني تور (دلس – 1868/10/30).
- شوا (شرشال – 1872/12/23).
- خلايفة الجبل (علي – 1873/04/06).
- موزايا (مدينة موزايا – 1874/09/23).
- توارغة (دلس – 1874/09/08) [3].

تهدف هذه الإجراءات إلى تنظيم القبائل إداريًا بطريقة تخدم المصالح الاستعمارية.

على سبيل المثال، قبيلة "عطاف" ظلت قائمة كوحدة إدارية منذ عام 1863، ثم تم تقسيمها إلى قيادتين، ووزعت على أربع دواوير، لكنها خضعت لتعديلات مستمرة شملت دمج دواوير وإلغاء أخرى.

تطور الوضع الإداري مع تأسيس قضاء "عطاف" سنة 1884، فدخلت بعض الدواوير تحت سلطته.

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص 80.
[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص 82.
[3] الملحق رقم 01.

أما قضاء "العطاف المختلط"، فقد تأسس تدريجيًا، حيث دخلته دواوير جديدة كانت تابعة لمناطق مجاورة مثل: بني مليكش، موزايا، وورنو [1].

في سنة 1892، قامت الإدارة الفرنسية بتقسيم قضاء سان سيبريان إلى قضاءين: سان سيبريان وروينا. ثم، في عام 1921، أعادت توزيع أجزائه، فأُلحق جزء بقضاء عطاف، والآخر بقضاء كارنو.

كل هذه التعديلات لم تكن عشوائية، بل كانت تهدف إلى تسهيل السيطرة والتحكم في السكان لكن الحقيقة أن هذه الدوارات لم تكن كيانات متماسكة، بل تركيبات إدارية مصطنعة لا تعكس أي وحدة اجتماعية أو ثقافية، كما أشار أحد الباحثين الفرنسيين: " الدوار ليس سوى مكان جغرافي تلتقي فيه عائلات مختلفة لا تجمعها مصالح مشتركة، بل في كثير من الأحيان تكون متنازعة أو متباعدة " بالتالي، لم تكن الدوارات سوى أداة استعمارية لإضعاف البنية القبلية التقليدية، وعزل السكان، وتحويلهم إلى تابعين داخل حدود إدارية مصطنعة، لتسهيل السيطرة على الأرض والإنسان، ومنع أي إمكانية للحفاظ على الهوية [2].

2-الوضع الاقتصادي في الدوار.

يعتمد إقتصاد الدواوير على الزراعة مع عدم إكتفاء الذاتي لسد الحاجة الغذائية للجماعة، فزراعة الحبوب تتصدر أولى الزراعات بنسبة ثلاثة أرباع المساحة إلا أن مردوده ضئيل وذلك راجع لنوعية التربة وبدائية الأدوات المستعملة، إلى جانب بعض البقول والأشجار المثمرة هذا من جهة، كما يسود نشاط تربية المواشي على الرغم من ضعفها إلا أنها مهمة خاصة تهدف إلى تغذية السكان وتزداد أهمية هذا النشاط كلما إتجهنا نحو السهوب، أما الماعز فكان في التلال والجبال مقارنة بتربية الأبقار الذي كان ضعيفاً جداً، أما تربية الدواجن فقد كان نشاط تمارسه النساء[3].

لقد كان الوضع الإقتصادي في الدوار مزري لعل من أهم أسباب ذلك المساحات الزراعية التي لا تكاد تصلح للزراعة وكذا الأدوات التقليدية المستعملة في النشاط الفلاحي وعدم الحصول على الأسمدة التي تساعد في

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص 88.
[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص ص 88-89.
[3] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 ص ص 89-90.

زيادة الإنتاج، كل ذلك جعله يدور في حلقة مفرغة ثم إن إدخال المكتشفات الطبية قلل من وفيات الأطفال أدى إلى إنفجار سكاني كبير وهو عاد بالسلب على نسبة إرتفاع البطالة والإفراط في إستخدام الأرض [1].

عملت القوانين الإستعمارية على إضعاف الروابط الإجتماعية بل وخلقت كيانا إتصف بالمجهول من حياة الجماعة إلى الفرد كونه كان ضمن توازن إجتماعي يحفظه، فمبدأ الجماعة يحمي الملكية العقارية المهدد بالتجزئة وهو الذي يحافظ على الرباط الإجتماعي لمواجهة التقلبات المناخية، والتخبط بين تكديس السكان داخل دوارات والهجرة الفوضوية أدى إلى تغيير كبير في حياة السكان وهي أقل ما يقال عنها تحصيل حاصل والوصول إلى نتائج سلبية جُسدت على أرض في تلك الفترة [2].

المبحث الثالث: التحولات الإقتصادية وتأثيرها على البنية الإجتماعية.

أدت السياسات الإستعمارية التي فرضت على الواقع الإقتصادي والإجتماعي إلى تغيير في نمط الحياة السكاني وتفككها سواء في المدن أو الأرياف وعلى مستوى الأسر الكبيرة وذلك ما من خلال ما سيتم طرحه.

أولا: النظم الإجتماعية (البداوة والحضر) .

أثر الإختلال الإقتصادي الذي سببته السياسة الإستعمارية من خلال نزع ملكية أراضيهم وطردهم وحصرهم في تقسيم إداري تمثل في الدوار إلى قلب حياتهم رأساً على عقب، مع حتمية التأقلم وفق هذا النمط الجديد مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات، خلقت هذه الأخيرة نمطين من الحياة (نمط حياة البدوي ونمط حياة حضري) وبذلك إنعكس على الصعيد الإجتماعي بمعنى تفتت القبائل [3].

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص ص 94-95.

[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ، ص 95..

[3] الهواري عدي: الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص ص 96-97.

1-البداوة ونصف البداوة.

نقصد بالبداوة هو الترحال للبحث عن المرعى بمفهومه الضيق، أما بالمفهوم الواسع فهو نمط عيش وعلاقات إجتماعية، وهي أيضا ترحال ونظام قبلي وإقتصاد رعوي يسوده الأعراف والتقاليد، ونقضيها العمران يعكس مفهوم الثبات والإستقرار[1].

فالبداوة في منظور**الهواري عدي** نوعين البدو ونصف البدو، فالبدو الحقيقيون هم بدو الجنوب الكبير، أما نصف البدو هم سكان السهول العليا الذين يمارسون النشاط الرعوي مع النشاط الزراعي[2].

نقصد بالبدو في الجنوب الكبير هي تلك القبائل الصحراوية التي تقع بالصحراء وهي قسمين قسم يقوم بالترحال عبر فترات متقاربة ويتقدمون مجموعات عائلية نحو الأطلس الصحراوي مع أعداد كبيرة من المواشي، تقوم هذه العائلات بنصب خيامها وعرض منتوجاتها من الصوف والتمر وحلي مقابل منتوجات المتواجدة في تلك المناطق لاسيما الحبوب، إلا أن هذه الاسواق باءت قيمتها مع تواجد المستعمر والمنافسة التي كانت لصالحهم خاصة فيما تعلق بوسائل النقل الحديثة مقابل الوسائل التقليدية المتمثلة في الجمال، أما القسم الآخر فهو يقضي الشتاء والصيف في الصحراء دون القيام بالترحال [3].

لقد واجهت هذه القبائل مصاعب جد قاسية في ظل الاستعمار مما إضطر معظمها للتحول إلى الحياة الحضرية في ظروف وعرة، كما إحتفظت بالخيم كمسكن يحتويهم إلا أنه ونظرا للظروف ونقص إمكانيات إصلاحها لجأوا إلى الطوب الذي لا يصلح للسكن، ثم إن عملية الترحال أعطى وجهين من البداوة إحداهما الرعوية والأخرى التجارية فبالإضافة إلى المواشي التي تقوم برعيها نجد البضائع التي تقوم بمقايضتها أينما حلّت فقد واجهت عائق أمام العمليات شق الطرق والسكك الحديدية الذي سهل من تنقل وفرة البضائع[4].

عبر الهواري عدي عن مفهوم نصف البداوة تلك المناطق الموجودة بالهضاب العليا والسهوب شبه الصحراوية، فالإنسان هنا يكون راعي ومزارع في أنِ واحد كما أن فترة بقائه في تلك المنطقة تعتمد على مدى

---

[1] محمد الصافي مقال بعنوان " المدن الصحراوية بجنوب المغرب من نسق البداوة إلى ضرورة التحضر " مجلة العلوم الإجتماعية بجامعة الأغواط، المجلد 7، عدد 29، 2018، ص 10.

[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص 97.

[3] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق ص ص 98.-99

[4] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 ، مرجع سابق، ص 99.

حاجته من خلال الأرض ومنطقة الرعي، هذه التنقلات التي فرضتها الظروف والطبيعة الجغرافية لا علاقة للفرد بها، والإنسان نصف البدو يبحث دائما عن الإستقرار والإقامة الثابتة، فالإنسان في هذه البيئة لا يختار البداوة تقليدًا، بل يفرضها عليه الواقع الطبيعي القاسي، حيث الأمطار نادرة والزراعة غير مضمونة. هذا ما يجعل نصف-البدوي مجبرًا على التنقل المستمر بحثًا عن موارد تكفيه وتكفي قطيعه ومن أبرز الأمثلة قبائل الهضاب العليا مثل أولاد سيدي محمد وأولاد عامر، سكان الأوريس الذين يتنقلون في الشتاء نحو الجنوب للحفاظ على قطعانهم، ويعودون في الصيف لقراهم بعد تجدد المراعي[1].

يستند الهواري عدي في مفهوم تطور البداوة لمقومات الحياة البدوية حسب ما قدمه بثلاثة عناصر:

- الوحدة البشرية: حيث يشكل الفريق المتنقل مجتمعاً صغيراً متجانساً نسبياً. فأما يكون قبيلة بكاملها (اللاربعا، السيد عتبا...) واما يكون فرعاً من قبيلة مفتتة بشدة (أولاد سيدي محمد، أولاد سيدي عامر، وهم من أولاد نابل...) . تشكل القبيلة في المغرب وحدة بشرية، وتمتاز بالهرمية.
- وجود القطيع: أن تربية الخراف (أو نقص المراعي على الأقل) . هي بالتحديد التي تفرض التنقل. فالقطيع هو المورد الرئيسي، لأنه يسمح بإنتاج اللحم والصوف والجلد، ويسمح بالتالي، بشكل غير مباشر، بالحصول على الحبوب الضرورية، بواسطة المبادلة لذا يحتل القطيع مكانة أساسية في حياة البدوي. ونظراً لغياب العلف الاصطناعي، فإن التنقل يوفر للقطيع الغذاء الضروري لاستمراره.
- الإنتقال الدوري في رحلة ثابتة: فهو لا يعتقد أن البدو هيمون على وجوههم في الصحراء. إنهم يتوجهون دوريًا نحو مراع تتجدد ونحو ينابيع مياه يعرفونها. يقول أي. ماسكيري: «لا يتنقل بدويونا بشكل عشوائي. بل يتبعون خطوط تجول محددة بوضوح.... ربما ان توفر المراعي المرتبطة بالفصول وبامتداد السماء، فان ينقلهم يشبه ينقل البيسون واللقلاق والسنونو[2].

حُرم البدويون من حق الإنتفاع بالأراضي إستنادا للقوانين السالفة الذكر، فالأراضي التي بدون مالك وطبقا لهذه القوانين تعود ملكيتها للدولة مع إعطاء الحق لهم في ممارسة نشاط الرعي عليها لذا عمدت السلطة الفرنسية إلى إصدار المزيد من المراسيم التي تنظم الملكيات العقارية والهدف منها أساسا إنتزاع الأراضي بشكل أوسع بل أن هذه المراسيم طالت الأراضي التي لا تصلح للزراعة وهو ما أثار غضب المعمرين الذين إستفادوا منها، هذا الوضع

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص 100.
[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص ص 105-106.

أدى إلى تقلص المساحات المخصصة للرعي من جهة ومن تحول البعض إلى الحياة الحضارية في ظروف غير ملائمة، لذلك فقد أثرت بشكل مباشر على الحياة الإجتماعية فقد أصبحت القبيلة مجرد مرجع شكلي بل ومالت إلى الإختفاء، وبعضها الأخر فضّل تواجد بشكل منفرد [1].

2-الحضـــر.

قسم الدكتور " الهواري عدي " النطاق الحضرية[2] إلى مناطق أولها جبال التلال بحيث أن تم اختيار النمط الحضري فيها بسبب هطول الأمطار قبل الوجود الإستعماري خاصة في منطقة جرجرة وإمتدادهاومتيجةومليانة، بحيث تكسوها ثروة زراعية مثل أشجار الفواكه وغيرها إلا أن هذه المناطق تتواجد على السفوح الجبال ومن ثمة إتساع مناطق الرعي نظراً لما تتطلبه من مراعي واسعة، يضطر الراعي دائما في التواجد بطريقة مستمرة دائما بالقرب من بستانه من أجل القيام بعملية السقي، لذلك فإنه غالبا ما يوجد بيت وبالقرب من بستان أو حقل وكلاهما مرتبط بالأخر، وفي جبال جرجرة (القبائل الكبرى)، يعيش عدد كبير من السكان في مساحة ضيقة، مما يجعل الكثافة السكانية فيها من أعلى ما يوجد في الجزائر. السكان هناك مستقرّين، ويعيشون في قرى متفاوتة الحجم، القرى الكبيرة تُسمّى "تيدار"، والصغيرة "إيخليجن"، ومجموعة القرى الكبيرة تُشكّل "الخروبة". رغم ثباتهم في الأرض، ما زال التنظيم القبلي حاضر بقوة، حيث تسكن كل فرع من القبيلة في قرية أو أكثر، والتعايش في هذا المجال الضيق يخلق صراعات وجب على المجتمع عليه وهنا تلعب الجماعة دور كبير هذا من جهة [3].

أما بالنسبة للمناطق السهول الداخلية والساحلية فهي أكثر المناطق التي تواجد فيها المستعمرين كونها أراضي تصلح للزراعة مثل سهل البون والجزائر، كانت هذه المناطق تتوافر على المواد الزراعية وتنوعت واختلفت محاصيلها لذا إعتبرت مراكز للمعمرين خلافا للمناطق الجبلية لسببين أولها أن هذه الأخيرة تحتوي مساحات صغيرة عكس ما هو موجود في السهول والذي يمكّن من إستخدام العتاد الزراعي ونظرا لطبيعة التربة وكذا التضاريس، أما السبب الثاني فهو الكثافة السكانية والتحكم في توزيعها، ولعل هذا الإختلاف في التواجد بهذه المناطق أوجد لنا عدة صعوبات منها ضعف الموارد الطبيعية في تأمين الحاجات الغذائية لذا لجأ السكان المتواجدين في الجبال إلى

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص ص 108-109.

[2] يقصد بالحضر هي تلك العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير نمط الحياة من ريفية إلى حياة حضارية والتي تمس جوانب الحياة المختلفة كالعادات والتقاليد وطرق المعيشة حتى يتكيفوا مع الحياة في المدينة، محمد الصافي، مرجع سابق، ص 12.

[3] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص ص 110-113.

استغلال سفوح الجبال والوديان والقضاء على الغابات بهدف الحصول على مساحات أكثر كل هذا أدى إلى البعض للبحث عن فرص العمل خارج هذه المناطق فأصبح المواطن أجيراً عن المعمر داخل مزارعهم [1].

وبالنسبة لسكان الواحات الصحراوية كانوا مستقرين، بسبب النخيل اللي يتطلب حضور دائم وصيانة مستمرة. على الرغم من ندرة المياه، لكن الفلاحة تعتمد على تقنيات ري متطورة. والبيوت تبنى من مواد محلية كالجص والتراب، وتتميز بتصميمها التقليدي المقبب، كل هذه العمليات تتطلب تواجد المزارع بشكل دائم وبالتالي فالإقامة ثابتة [2].

ثانيا: الأثار الناتجة عن التفكك الإجتماعي.

لقد نتج عن السياسة الإستعمارية سواء المتعلقة بنزع الأراضي والتوزيع غير العادل لها ووضع أطر إدارية المتمثلة في الدوار، إضافة إلى تفكك البنية الإجتماعية أنماط جديدة في المفهوم الذي قدمه الدكتور " الهواري عدي " والمتمثلة في القبيلة والجب والعائلة الموسعة.

أ- التحولات داخل القبيلة.

عرف الهواري عدي القبيلة على أنها إطار إجتماعي سياسي، أعضاؤها يعترفون بانتمائهم إلى جد مشترك، غالباً ما يكون شخصية أسطورية، وشجرة النسب تُضفي شرعية على هذا الانتماء، رغم أن روابط القرابة تكون غالباً وهمية، تشكل القبيلة عادة من عائلة قوية تجذب إليها عائلات أخرى لحماية مصالح مشتركة، وتتوسع عبر المصاهرة والانضمام التدريجي، فالقرابة داخل القبيلة هي قرابة إجتماعية لا بالدم، أما الجب فهو وحدة فرعية داخل القبيلة، أكثر تماسكاً وتفاعلاً، يعيش أفراده حياة يومية مشتركة، ويرتبطون فعلياً أو رمزياً بقرابة دموية، ويملكون أراضيهم الخاصة، بينما تكون أراضي التجوال فقط جماعية[3].

عمد الاستعمار الفرنسي إلى تفكيك هذا النظام لضرب القوة السياسية للقبيلة، من خلال نزع الملكيات وتقسيم الأراضي، ما أدى إلى انهيار العلاقات الاجتماعية التقليدية، خاصة في السهول حيث كان الضغط الاستعماري أشد وتغيرت أنماط الزراعة بشكل جذري وفي المقابل حافظت الجبال على نسقها الزراعي والبنى

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 ، مرجع سابق، ص ص114-115.
[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، المرجع نفسه، ص ص 155-116.
[3] لهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص ص 116-117.

الاجتماعية رغم بعض التأثيرات الناتجة عن الاحتكاك بين المجتمعين في إطار المبادلات الثقافية التي يشجعها النظام الإستعماري[1]

ب- **العائلة الموسوعة.**

إن العائلة الجزائرية في مظهرها القبلي قائمة على خط النسبي الأبوي بحيث الأبناء المتزوجين الملتفين حول كنف الأب أو الأخ الأكبر بعد وفاة الوالد في حين يبقى الجد المرجع الروحي للعائلة بحيث ستمثل دور هذا الأخير في توزيع المهام الفلاحية بين أفراد الوحدة العائلية الذي يحاول الحفاظ عليها، في المقابل فإن عدم تنفيذ الأوامر هو سخط لأفراد " دعوة الشر " يترتب عنها عقاب رباني، ثم إن مكانتها الإجتماعية التي تسمح لها بالدخول في منافسات مع عائلات أخرى من خلال استظهار الرمز المادي مثل تقديم عدد من الغنم في الولائم وحسن الضيافة وكذا إبراز قوتها من خلال العتاد والسلاح في حالة مواجهة العدو، لذا يغلب صيتها بين العائلات والتي يكسبها مفخرة بينها، لذا فهي وجب العمل على إبقاء على ذكرى أسلافهم وبالتالي ينبغي أفراده بالتكاثر ومنه الحفاظ على رأس المال الإجتماعي [2].

كانت العائلة الموسعة في المجتمع التقليدي الجزائري تشكل الوحدة الاجتماعية الثالثة بعد القبيلة و"الجب"، وكانت مدمجة ضمن هذه البنى، خاصة إذا كانت عائلة الزعامة، ما منحها بعدًا سياسيًا واجتماعيًا مميزًا تكونت من عدة عائلات ذرية مرتبطة بالقرابة الدموية، وتكاملت وظائفها السياسية والاقتصادية والدينية، حيث كان زعيم العائلة يمثلها خارجيًا ويشرف على استغلال الأرض وتوزيع المهام، أهم وظائفها تمثلت في تحديد هوية الفرد الاجتماعية، وهي وظيفة أساسية تفوقت على الإنجاب خاصة بعد تراجع دور القبيلة وتفكك الروابط الاجتماعية الكبرى، ورغم أن الاستعمار لم يستهدفها مباشرة، فقد أثرت التحولات العميقة على تماسكها، لكنها ظلت حافظة للقيم الأخلاقية والدينية، وكان الطرد منها من أقسى أشكال العقاب. واعتمدت وحدة العائلة على وحدة الأرض، لكن بعد وفاة الأب كثيرًا ما أدى تقسيم الإرث إلى تفككها، كما ساهم ضعف الإنتاج والنزعة الفردية والنمو السكاني في تراجع دورها، وأجبر الأفراد على اللجوء إلى العمل المأجور أو الهجرة، ما أدى إلى تدهور هذه البنية الاجتماعية ومع ظهور أنماط جديدة من العائلات الذرية[3]، أصبحت العائلة الموسعة حلمًا يصعب تحقيقه،

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 مرجع سابق، ص 120.

[2] الهواري عدي: تحولات المجتمع الجزائري (العائلة والرابط الإجتماعي في الجزائر المعاصرة)، ت ميلود طواهري منشورات La Decouvete باريس 1999، ص ص 30-31.

[3] الملحق رقم 02.

خاصة مع الانفصال بين الوظائف الاجتماعية والبنى التقليدية التي ما زالت قائمة كقيم معيارية رغم تراجع قدرتها على تأدية أدوارها، ما أدخل العائلة الجزائرية في أزمة بنيوية مزمنة[1].

شهدت فترة الاستعمار في الجزائر انبعاثًا لحركة المرابطين كردّ نفسي واجتماعي على تفكك القبائل وهدم البُنى التقليدية من طرف الاستعمار، خاصة في السهول. ساهمت هذه الظاهرة في خلق روابط خيالية أو رمزية بين الأفراد، تجمعهم حول شخصيات أولياء صالحين، تمثل رموزًا لسلالات منقرضة أو متخيلة، ما منحهم شعورًا بالانتماء والتوازن النفسي، فقد أصبحت الاحتفالات السنوية حول الأضرحة فرصة لإعادة تشكيل الهوية الجماعية، وتعويض الفراغ الاجتماعي الذي خلفه انهيار القبيلة في مشهد تتحول فيه الأسطورة إلى بديل عن التاريخ الواقعي، غير أن هذه الظاهرة ظلت محدودة في المناطق الجبلية مثل القبائل، أن هذه العودة لما يُعتقد أنه "ماضي مجيد" ليست رفضًا واعيًا للحداثة، بل رد فعل نفسي على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية[2].

ثالثا: الإندماج في الإقتصاد.

أصبحت المنظومة الإجتماعية في الجزائر قابلة للإنحلال عندما عملت السلطات الإستعمارية بإدخال تلك القوانين المتعلقة بنزع الملكية وتفتيت القبائل، وهي مرحلة تشبه كثيرا تلك التي في البلدان التي تعرضت للإستعمار، فالقطاعات الإقتصادية تتحكم فيها السلطة الإستعمارية وهو ما يؤثر على قوة العمل بالداخل، فمرسوم 1863 جاء بعملية تقسيم أراضي القبائل إلى أجزاء صغيرة مبنية على قاعدة الملكية الخاصة والفردية وهو ما سهل إلى عملية نشوء الإستقلال الذاتي وحرية التداول لحساب المعمرين وصولاً إلى الهدف وهو تدمير كل أشكال الجماعة والحية الإجتماعية تحمل في طياته فصل المنتج عن وسيلة إنتاجه وهي الأرض، كما أدى إلى قطيعة في التوازن النسق الإجتماعي القديم للإنتاج وتفككه وإعادة تركيبه في شكل فردي ومشتت بمثابة نظام رأسمالي [3].

يعتبر التخلف أحد أثار التفكك الإجتماعي وهو ما عبر عنه الدكتور " الهواري عدي " بالمنظومة الإجتماعية المتفككة المعرضة للتخلف والتي تظهر بمظهر كلي وذلك من خلال عدة نواحي الناحية الإجتماعية الإقتصادية، والناحية الإجتماعية السياسية.

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص ص 120-123.
[2] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص ص 127-129.
[3] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص ص134-137.

1-الدخول في الإقتصاد النقدي.

كان الإقتصاد داخل القبيلة يعتمد على الاكتفاء الذاتي، بحيث لا وجود للمبادلات عن طريق النقد أي الذهب أو غيره من المعدن بل كانت عبارة عن مقايضة عينية فحسب وبالتالي كان الشعور بأنه لا حاجة له لأن السلع غير موجهة للخارج وإنما استهلاك موجه للداخل فقط، كل هذا قلل من التبعية عكس ما هو موجود في النظام الضريبي الإداري الذي يتعامل بالنقد داخل الأقاليم الخاضعة للفرنسيين، فقد فرضت التحول على الفلاحين في اقتناء القطع النقدية من أجل المبادلات خصوصا في مادة القمح داخل القبائل التي لها عدة معاملات مع الفرنسيين وعادة ما تدفع الضريبة في موسم جني المحصول أو بعده [1].

إن عمليات التسويق والمبادلات الناتجة عن العبء الضريبي على الفلاحين وأصحاب الملكيات الصغيرة اضطرهم إلى اقتناء بعض المواد بعملات نقدية، وبالتالي فإن هذه الأدوار تتيح تقسيم العمل فمن جهة تدخل للتاجر الجزائري ورأسمال الأجنبي من جهة أخرى، ففي بعض الأحيان يتخلى الفلاح عن محاصيله في وقت مبكر وذلك لعدة أسباب لعل أهمها إرتفاع أسعار المعيشة وانعدام تقنيات الخاصة بجني الحصاد، لذلك فإن الرأسمال التجاري محصور بين يدي الأوروبي وأغلب عمليات البيع هي لصالحه مهما اختلفت طرق هذه المبادلات [2]

أدى الاحتكاك في التعامل مع الفرنسيين وكذا الانفتاح على التجارة الخارجية الذي يسوده الرأسمالية والملكية الفردية لوسائل الإنتاج إرتفاع في أسعار المحاصيل التي كانت تودع في موانئ الجزائرية ومن ثمة إلى مرسيليا، هذا التحول استفاد منه الفرنسي من جهة وأثر على الفلاح الجزائري من جهة أخرى الذي وجد نفسه من نمط اقتصادي فردي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح ومع استعداده ماديا في حال التغيرات والأزمات الإقتصادية، وبسبب القوانين العقارية المذكورة سابقاً أصبح الفلاح أعزلاً معرضا إلى الأزمات الإقتصادية[3].

لقد خلقت قوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي وانتزاعها من أصحابها اختلال في بنى الإجتماعية بين المعمرين والمواطن الجزائري وقد أثر في الإنتاج وكذا امتلاك وسائل الإنتاج وبالتالي تأمين الحاجات الغذائية ومن هنا نشأت الأزمات وتفشت المجاعة، يرجع سببها نقص أراضي وتقليصها ولم تعد النشاطات الزراعية تؤمن الطعام لعائلات الفلاحين وقلة تربية المواشي لارتباطها بأراضي الرعي التي باتت تتقلص ماسحتها أكثر وأكثر وأصبح الفلاح يلجأ

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960 ، مرجع سابق، ص 70.
[2] عبد اللطيف بن أشهنو كتكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1979، ص ص 240 -243.
[3] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص 71.

لقطع الأشجار دون معرفته وجهله بعواقب ذلك، في حين قل إنتاجه الكمي والكيفي وعدم مواكبته لاستعمال أساليب متطورة في عمليات الحرب مع الأساليب التي كان أجداده يستخدمونها كما وجد نفسه خارج الجماعة وهو ما أثر على البنية الإجتماعية [1].

على الرغم من إنتزاع الأراضي لملاكها الأصليين إلا أن استخدامها لم يكن بذلك التطور مثل ما هو في فرنسا باستخدام آلات متطورة عكس ما هو موجود محليا كون أن الألة استخدامها معقدة ويتطلب تصليحها داخل مجمعات استيطانية هذا من جهة، ومن جهة أن التربة في البلاد غير تلك الموجود في فرنسا وزيادة على إستخدام الأسمدة، هذه العوائق حالت دون تنوع المحاصيل جديدة الكرمة، القطن، التبغ..إلخ أي تلك الزراعات المخصصة للتصدير واكتفى الفلاح الجزائري بتلك المحاصيل التقليدية ذات استهلاك ذاتي مثل القمح والشعير.

[1] الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، مرجع سابق، ص ص 74-75.

خلاصة الفصل الثاني:

يُبرز هذا الفصل، من خلال تحليل أطروحة الدكتور الهواري عدي، مدى تعقّد التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري، خاصة في ظل الاستعمار وما تلاه من تغيرات اقتصادية وسياسية عميقة. فقد كشفنا كيف ساهم نشوء الملكية العقارية وتكوين "الدوار" في تفكيك البُنى التقليدية، مما مهّد لتحوّلات مست بنية القبيلة والعائلة الموسعة ونظام "الجب". كما بيّنا أن المجتمع الجزائري عاش بين نموذجين اجتماعيين متداخلين: البداوة والحضر، وهو ما عكس هشاشة في البناء الاجتماعي التقليدي في ظل الضغوط الاستعمارية والتغيرات الاقتصادية المفروضة. هذا التفكك، وإن كان مؤلماً، فتح المجال لظهور أنماط جديدة من الاندماج في الاقتصاد العصري، ولو بشكل غير متوازن. إن أطروحة الهواري عدي تضعنا أمام قراءة نقدية لسيرورة التحديث القسري، الذي لم يؤدِ إلى قطيعة تامة مع الماضي، بل خلق تداخلاً معقداً بين البنى القديمة والجديدة، يجعل من فهم الحاضر مهمة تقتضي الغوص في عمق هذه التحولات الاجتماعية التاريخية.

الفصل الثالث: تحولات المجتمع الجزائري من خلال أطروحة د.أحمد مهساس "كتاب الحركة الثورية في الجزائر"

المبحث الأول: عرض وتحليل كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" لـ: د. احمد محساس.

المبحث الثاني: تطور الحركة الوطنية والسياسية من الكفاح الى الراديكالية.

المبحث الثالث: من التنظيم السياسي إلى العمل الثوري المسلح.

شهد المجتمع الجزائري في النصف الأول من القرن العشرين تحولات عميقة نتيجة الاستعمار الفرنسي، الذي فكك البُنى التقليدية، وعمّق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى صعود نخب جديدة وتبلور وعي وطني سياسي واجتماعي. هذا السياق المعقد شكّل الخلفية التي نشأت فيها الحركة الوطنية وتطورت إلى حركة ثورية منظمة في هذا الإطار، يقدّم أحمد مهساس، أحد الفاعلين في العمل السياسي الثوري، في كتابه "الحركة الثورية في الجزائر"، قراءة تحليلية لمسار النضال الوطني، من بداياته إلى غاية الاستعداد للعمل المسلح، ينقسم الكتاب إلى محاور تعكس مراحل تطور هذا المسار، مثل "المد الثوري"، "الثورة السياسية"، "التحرر الاجتماعي"، "الثورة المسلحة" و"البناء الثوري" وهي محطات تُظهر كيف تدرّجت الحركة من الوعي السياسي إلى التنظيم الثوري

المبحث الأول: عرض وتحليل كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" لـ: د. احمد محساس.

أولا: التعريف بأحمد مهساس (محساس)

1–مولده: وُلِد أحمد مهساس في 17 نوفمبر 1923 في منطقة بودواو، بولاية بومرداس[1]، ويعرف أيضا بعلي محساس[2]، فكان ولده الثالث في مطلع الثلاثينيات يشتغل فلاحًا بضواحي بدواوه[3]. وعادةً ما كان الفلاحون يقصون على أبنائهم من حين لآخر بعض مآثر الأجداد ومنها المشاركة في الثورة المقراني

2–**تعليمه:** تلقى تعليمه بمسقط رأسه، وفي سنة 1940 ترك مقعد الدراسة وهو في المرحلة الثانوية[4]، لينظم ذلك إلى شبيبة حزب الشعب الجزائري في بلكور سنة 1941 –في سنة 1947 عين عضوًا في اللجنة المركزية للحزب، ثم أصبح بعد ذلك قياديًا في المنظمة

الخاصة، ألقي القبض عليه بعد اكتشاف المنظمة الخاصة لكنه تمكن من فرار رفقة أحمد بن بلة من سجن بليدا متجهًا نحو فرنسا، حيث ساهم في تأسيس اتحاد جبهة التحرير الوطني هناك، بعد ذلك اتجه إلى القاهرة سنة 1955 وعين مسؤولاً سياسياً وعسكرياً بتونس، حيث لعب دورا بارزا في تكوين القاعدة الشرقية كقاعدة لتموين الثورة الملتهبة داخل البلاد. وبعد مؤتمر الصومال عوض أحمد مهساس بالعناية عمر أو عمران، الأمر الذي دفعه إلى الاستمرار نحو مواقع جديدة للسهر على تموين الثورة بالسلاح من الشرق الأوسط ومن أوروبا بعد الاستقلال شغل منصب وزير الفلاحة وكان من أعضاء مجلس الثورة المنبثق عن حركة 19 جوان 1965. [5]

3–مؤلفاته: يذخر أحمد مهساس بالعديد من المؤلفات التاريخية التي كتب عنها وخاصة الثورة الجزائرية من أبرز مؤلفاته نجد كتاب "أفكار حول الحركة الوحدوية العربية وأبعاده" (1974) الذي يُحلل فيه واقع وآفاق الوحدة العربية من منظور قومي وحدوي أما في كتابه "الجزائر: ثورة ديمقراطية"، فيسلط الضوء على المسار السياسي للثورة الجزائرية وعلاقتها ببناء الدولة الديمقراطية ويُعد كتابه "التسيير الذاتي في الجزائر" (1975) مساهمة فكرية نقدية

---

[1] –أ. د مقلاتي عبد الله:) احمد مهساس ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (، افكار وافاق جامعة المسيلة، قسم التاريخ، ع7، 2017، ص 10.

[2] –الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962 ط خ، دار الامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 599.

[3] –محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص149.

[4] ––محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ط خ، ترجمة: نجيب عباد، ، صالح المثلوثي، دار موفم للنشر الجزائر، 2007.

[5] –كمال زايت: وفاة المجاهد احمد مهساس احمد مفجري ثورة التحرير، ، ت ن، 2013/02/24، ت أ2025/5/3، القدس العربي، alquds.co.uk

لتجربة التسيير الذاتي بعد الاستقلال، خاصة في القطاع الزراعي، حيث كان له دور مباشر في صياغة السياسات كما كتب "الحركة الثورية الجزائرية: من الحرب العالمية الأولى إلى 1954" (1979)، وهو عمل توثيقي وتحليلي مهم لمسار الحركة الوطنية من النضال السياسي إلى العمل المسلح، استناداً إلى تجربته الشخصية ووثائق تلك المرحلة.[1]

4–وفاته: تعرض أحمد مهساس لوعكة صحية خلال حضوره حفل رسمي، نقل على إثرها إلى المستشفى العسكري بالجزائر العاصمة، بقى في المستشفى لمدة ثلاثة أيام قبل أن يتوفاه الأجل يوم الأحد 23فيفري 2013، عن عمر ناهز ال90 سنة شيع جثمانه في مقبرة العالية يوم الاثنين في جنازة رسمية.[2]

ثانيا: كتاب الحركة الثورية في الجزائر –من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة –قراءة وتحليل.

1–وصف الكتاب:

الكتاب من تأليف الدكتور احمد مهساس بعنوان "الحركة الثورية في الجزائر –من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، عدد صفحاته 400 صفحة، حجم الكتاب متوسط السمك والأبعاد، نشر من طرف دار القصبة للنشر بالعاصمة سنة 2003، الطبعة بالغة العربية بترجمة الحاج مسعود محمد ومحمد عباس أما بالنسبة للغلاف يحمل تصميم بسيط باللون الأزرق المائل للأخضر، نجد في الأعلى أسم المؤلف د. أحمد مهساس باللون الأبيض ثم يليه عنوان الكتاب "الحركة الثورية في الجزائر بخط سميك وثم الجزء الثانوي من العنوان "من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة "بخط رفيع باللون الأبيض مزخرف، ويتوسط الكتاب صورة خلال معركة يحمل سلاحا أما في الأسفل فنجد اسم دار النشر [3]،أما بالنسبة لخلفية الكتاب كانت باللون الأبيض حيث في رأس الخلفية بضعة أسطر كلمة للكاتب يليها تعرف الكاتب مرفقا بصورة فتوغرافية للكاتب موضوعة على يمين الخلفية ما في اليسار رقم الإصدار[4]،أما بالنسبة لأهمية الكتاب تكمن فيما يلي:

- هي موضوع رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع ناقشها المؤلف في الجامعة الفرنسية.[5]
- وصف تطور الحركة الوطنية وصفا شاملا في مواجهتها للنظام الإستعماري من جهة، ومن خلال نشأة التيار الراديكالي من جهة ثانية.

---

[1] –جهيدة ثابت: المجاهد احمد مهساس عانى من التهميش ومات في، جهيدة ثابت: المجاهد احمد مهساس عانى من التهميش ومات في صمت، ت ن24 /2013/02 23: 30، ت أ2025/05/04 15: 08، موقع النهار اونلاين.https: //nhar.tv/4tmds

[2] –نسيم عبد الوهاب: المجاهد احمد محساس في ذمة الله، ت ن2013/02/24، ت أ2025/05/04، موقع جزايرسdjazaierss.com

[3] –أنظر للملحق ص4

[4] أنضر للملحق ص5

[5] –أنضر للملحق(خلفية الكتاب)

- التطرق إلى القوى السياسية المنظمة لمجراه بدرجات متفاوتة من الفعالية.
- رصد تطور الحركة الوطنية في مجملها وعبر فصائلها المختلفة.[1]

2-تحليل محاور ومضمون الكتاب:

يعكس فهرس هذ الكتاب مسارا متكاملا لتطور الحركة الوطنية الجزائرية، حيث تنتقل الدراسة من الجذور الاجتماعية والسياسية للحركة، إلى التفاعل الداخلية، ثم التحول الراديكالي الذي مهد لانطلاق الثورة.

يتناول القسم الأول نشأة الحركة الوطنية سياق استعماري قهري، ويكشف كيف تفاعلت النخب الجزائرية (الدينية، الثقافية، السياسية) مع أوضاع التهميش والتمييز بعد قرن من الاحتلال الفرنسي(1830-1930) مما أدى إلى تشكل أولى البنى التنظيمية مثل نجم شمال إفريقيا (1926) وجمعية العلماء المسلمين الجزائرية (1931)، كمبرز الفشل المبكر لمشروع المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة1936، وانقسام الحركة إلى تيارات إصلاحية وثورية.

أما القسم الثاني (1939-1945)،حيث استفادت بعض التنظيمات من الوضع الدولي المتغير، كما حدث مع تأسيس "أحباب البيان والحرية"سنة1944،غير أن خيبة الأمل كانت كبيرة مع مجازر 8ماي1945، التي أودت بحيات عشرات الآلاف من الجزائريين، وهو ما أدى إلى تزايد الراديكالية في صفوف الحركة الوطنية، وتصاعد خطاب القطيعة مع الإصلاحات الشكلية التي تطرحها فرنسا.[2]

أما القسم الثالث فيبرز المؤلف التحول السياسي النوعي، من خلال تتبع مسار حزب الشعب الجزائري وحركة الحريات الديمقراطية التي تأسست سنة 1946، رغم من قوتها التنظيمية إلا أنها فشلت في تحقيق إجماع وطني بسبب الانقسامات الداخلية، ونتيجة إخفاق المشاركة السياسية في تحقيق أي مكاسب فعلية بين مؤتمري 1947و1953 بدأت تتشكل ملامح التيار الثوري، وصولا إلى تأسيس الجنة الثورية للوحدة والعمل سنة1954،التي شكلت نقطة التحول الاستراتيجية نحو الكفاح المسلح وبذلك فإن تطور الحركة الوطنية، كما يظهر هذا الفهرس لم يكن سلسلة من الأحداث، بل هو انعكاس عميق لتحولات اجتماعية ثقافية وتنظيمية، شكلت ملامح الوعي الوطني وأعادت تشكل العلاقة بين النخب والشعب، في ظل استعمار طويل الأمد.[3]

يتناول المبحث الأول عرضاً وتحليلاً لكتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" لأحمد مهساس، من خلال التعريف بمساره النضالي ومؤلفاته، مع قراءة تحليلية للكتاب الذي يوثق تطور الحركة الوطنية من جذورها الاجتماعية والسياسية إلى التحول الراديكالي نحو الكفاح المسلح.

[1] --أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ص15.

[2] ا أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة لمرجع السابق، ص 399.

[3] أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة المرجع السابق ص 400.

المبحث الثاني: تطور الحركة الوطنية والسياسية من الكفاح الى الراديكالية.

أولا: الكفاح والتحولات السياسية وسياسة الانتخابات

تعددت الأراء والكتابات حول نشأة الحركة الوطنية الجزائرية، فبرز موقفين فمنهم من يرجع الحركة الوطنية إلى مواجهة الاحتلال، فيعتبر المعارضة السياسية التي قادها أعيان مدينة الجزائر بزعامة حمدان بن عثمان خوجة نقطة الإنطلاق للحركة الوطنية، ومنهم من يرجعها إلى حركة الأمير خالد 1919م ونشأة نجم شمال إفريقيا بداية الحركة الوطنية الجزائرية[1].

فالطرح الأول الذي يرجع نشأة الحركة الوطنية للسنوات الأولى من الإحتلال، وظهور نخبة الحضر ودورها السياسي كبداية للحركة الوطنية، أبو قاسم سعد الله الذي يتزعم هذا الطرح من خلال مؤلفه الحركة الوطنية الجزائرية بأجزأه الثلاث من سنة 1830-1945م، حيث يرد في جزءه الثاني 1900-1930م على المؤرخين الذين يرجعون أصول الحركة الوطنية الجزائرية إلى حركة الأمير خالد 1919م، أو إلى فترة 1926م عند أنشأ نجم شمال إفريقيا، ذلك التناول إلى أصول الحركة الوطنية الجزائرية مظل فأصحابه يتجاهلون عن قصد أو بلا قصد تاريخ الجزائر عامة وتاريخ الحركة الوطنية خاصة[2].

1. الحملة الانتخابية الأولى لحزب الشعب الجزائري:

لقد شكلت الانتخابات البلدية لجوان 1937 نقطة تحول سياسي مفصلية في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، تمثلت في أول مشاركة لحزب الشعب الجزائري (PPA) بعد ثلاثة أشهر فقط من تأسيسه، حيث مثّلت انتقالًا نوعيًا من الخطاب السياسي النظري إلى الممارسة السياسية الميدانية في ظل ظرف استعماري قمعي، ومشهد سياسي متشعب وقد واجه الحزب معارضة شرسة من أطراف متعددة، أبرزها جمعية العلماء المسلمين، الحزب

[1] -أبو القا سم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1930، دار المغرب الاسلامي، لبنان، 2007، ص14.

[2] .-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930، ج2، ط1، ، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1900، ص94.

الشيوعي الجزائري (PCA)، وفيدرالية النواب المسلمين، الذين اتخذوا موقفًا موحدًا تقريبًا بدعمهم لمشروع بلوم-فيوليت، في حين عارضه حزب الشعب باعتباره التفافًا على المطالب الوطنية.[1]

ساهمت هذه المشاركة في إعادة تشكيل جزء من البنية الاجتماعية-السياسية للجزائريين، من خلال بروز مناضلو الحزب كشريحة شعبية شابة وناشطة سياسياً، وتعزيز من الوعي السياسي للجماهير، وظهور تباين مواقف أعضاء المؤتمر الإسلامي خلال دعم شخصيات مثل الأمين العمودي والشيخ العقبي القوائم مختلفة، واتخاذ الحزب الشيوعي الجزائري موقفًا عدائيًا تجاه حزب الشعب وربطه بالفاشية والتطرف، وساهمت أيضا في ظهور شبكات نضالية وطنية مستقلة عن البنية التقليدية للأعيان والإصلاحيين، قائمة على الاحتكاك المباشر بالجماهير الشعبية، والتنظيم القاعدي، والعمل السياسي التعبوي.[2]

2. المؤتمر الإسلامي الأول (جوان 1936):

شهدت الجزائر في ثلاثينات القرن العشرين حراكًا سياسيًا كبيرًا توّج بانعقاد المؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان 1936 في قاعة سينما الماجستير بالجزائر العاصمة، في ظل ظروف داخلية وخارجية مميزة، منها بروز جمعيات وأحزاب كجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي وفيدرالية المنتخبين، وتأثر النخبة الجزائرية بالمؤتمرات الإسلامية الخارجية وأفكار شكيب أرسلان. جمع المؤتمر لأول مرة مختلف التيارات السياسية من علماء وشيوعيين ونواب، وترأسه الدكتور بن جلول، فيما شارك فيه شخصيات بارزة كابن باديس والإبراهيمي وفرحات عباس. ركز المؤتمر على مطالب أبرزها: المساواة في الحقوق، إلغاء القوانين الاستثنائية، الاعتراف بالعربية لغة رسمية، واستقلالية الدين الإسلامي عن سلطة الدولة الفرنسية ورغم أن وفد المؤتمر الذي التقى بحكومة الجبهة الشعبية في باريس لم يحقق نتائج فعلية، إلا أن المؤتمر شكل محطة هامة في توحيد الحركة الوطنية الجزائرية لأول مرة حول مطالب مشتركة.[3]

3. المؤتمر الإسلامي الثاني (جويلية 1937):

شكّل انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني في جويلية 1937 لحظة مفصلية كشفت بوضوح القطيعة بين التيار الإصلاحي والتيار الثوري الذي يقوده حزب الشعب الجزائري تجلّى هذا التوتر من خلال إقصاء الحزب من

[1] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة للنشر والتوزيع، تر الحاج محمد مسعود ومحمد عباس، الجزائر 2003، ص ص141 142.

[2] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، -ص143

[3] -محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية، 1954-1830، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1994، ص137.

المشاركة، لذي اعتبره حزب الشعب مناورة استعمارية تهدف لتفكيك المجتمع الجزائري. في المقابل، صعد نجم حزب الشعب كقوة جماهيرية حقيقية، متجاوزًا النخبة نحو الشارع، بفضل شعاره "الاستقلال" الذي لامس هموم العمال، الفلاحين، البطالين، والشباب وبفضل جريدة "الأمة" شنّ الحزب حملة ضد المشروع،

مؤكدًا على مركزية الهوية الإسلامية والوطنية، ومعارضًا التجنيس الذي شبّهه بتغيير ربطة العنق، وازدادت حدّة المواجهة السياسية عبر تظاهرات 14 جويلية 1937 [1] والتجمع الضخم في قاعة La Perle يوم 18 جويلية، ردًا على اتهامات بالجهل والعمالة ورفضًا للهيمنة الثقافية والسياسية للتيار الإصلاحي.

رغم هذا الوضع فقد ساهم في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للنضال الوطني، بتراجع دور العلماء والأعيان التقليديين، وبروز فاعلين جدد من قاعدة الشعب، مؤطرين سياسيًا وحاملين لوعي وطني جذري، يرفض الاندماج مع فرنسا وينادي بالاستقلال الكامل عنها.[2]

4. توقيف مصالي:

شهدت سنة 1937 نقطة تحول سياسية بارزة مع توقيف مصالي الحاج ورفاقه (خيضر، كحول، زكرياء...) يوم 27 أوت، وما رافقه من قمع ومحاكمة وسجن قاسٍ في بربروس، عرّى تناقضات حكم الجبهة الشعبية المدعومة من الشيوعيين، وأدى إلى تعاطف شعبي واسع مع حزب الشعب الجزائري، الذي بدا أكثر تمثيلًا لتطلعات الجماهير. خلال المحاكمة، كشف مصالي عن برنامج سياسي يدعو إلى تأسيس برلمان جزائري منتخب دون تمييز، في حين تأخر رد فعل فرحات عباس والعلماء والأمين العمودي، بينما اتُّهم الحزب الشيوعي الجزائري بالتواطؤ في الاعتقالات.[3]

هذا الصراع أبرز رغبة مصالي في الاستقلال التنظيمي عن شكيب أرسلان وستالين، ما عمّق الشرخ بين حزب الشعب والتيارات الأخرى. سياسيًا، أصبح الحزب يُمثل بوضوح تطلعات الطبقات الشعبية من العمال والبورجوازية الصغرى، رافضًا التبعية، ومصرًا على الاستقلال التنظيمي والسياسي، وهو ما انعكس اجتماعيًا في

[1] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى اللثورة المسلحة، ص ص143 149.

[2] --أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، مرجع سابق، ص150

[3] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، -ص ص 151 151.

تبلور وعي وطني جماهيري يرى في الحزب أداة للتحرر، مقابل تصدع الخطاب الشيوعي الذي فشل في استيعاب الهوية الدينية والثقافية للمجتمع. هكذا، ولدت دينامية جديدة رسمت بداية فرز اجتماعي–سياسي بين القوى الوطنية الصاعدة والقوى المترددة أو المتحالفة مع الاستعمار.[1]

5. الانتخابات أكتوبر 1937:

شارك حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج كوسيلة للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي وتعزيز التضامن مع الزعماء السجناء، حيث قدم برنامجًا سياسيًا يتضمن مطالب مثل تحويل المندوبين الماليين إلى مجلس جزائري منتخب، وإلغاء القوانين الاستعمارية، وتعليم اللغة العربية، وغيرها من المطالب التي تعكس رفض سياسة الإدماج الاستعماري. وعلى الرغم من القمع، حقق الحزب فوزًا كبيرًا بفارق كبير عن باقي المرشحين، مما أظهر الدعم الشعبي الواسع لحزب الشعب، بينما تكبد الشيوعيون هزيمة كبيرة[2].

ورغم تدخل الإدارة الاستعمارية في الانتخابات من خلال التزوير وإلغاء أوراق تصويت لصالح مصالي الحاج، فإن هذه الانتخابات عمّقت الوعي الوطني بين الجزائريين، وخاصة في الأحياء الفقيرة، وأظهرت فشل الاستعمار في تلبية مطالب الشعب، ساهمت هذه الحملة في تعزيز الهوية الوطنية الثورية، حيث أصبحت الحركة الوطنية أكثر توجهًا نحو مطالب الاستقلال، مما أحدث تحولات في بنية المجتمع الجزائري وأدى إلى تعزيز دعم الحزب الثوري على حساب القوى الإصلاحية والشيوعية.[3]

6. محاكمة مصالي الحاج:

شهدت سنة 1938 تحولات سياسية حاسمة أثّرت بعمق في البنية الاجتماعية والسياسية للجزائر المستعمَرة، أبرزها محاكمة مصالي الحاج التي حظيت بمتابعة جماهيرية كبيرة، وكرّسته كرمز للاتجاه الوطني الثوري، مقابل تراجع التيار الإصلاحي الذي اكتفى بالتنديد دون السعي إلى تقارب فعلي مع حزب الشعب الجزائري، وقد شكلت الانتخابات البلدية الجزئية في نوفمبر 1938 لحظة فارقة، إذ ساند حزب الشعب قائمة "الاتحاد

[1] –ا أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، مرجع سابق ص ص 152 153.

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، مرجع سابق، –ص ص154 155

[3] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص ص 156 157

الاقتصادي" بقيادة علي بومنجل وعباس محمد، وتفوق مرشحوها بشكل واضح على مرشحي الحزب الشيوعي، مما أبرز تحوّل قاعدة الناخبين المسلمين نحو الخط الثوري على حساب الخط الإصلاحي والتقدمي في المقابل واصلت قيادة الحزب الشيوعي الدفاع عن الجبهة الشعبية الفرنسية رغم خيبات الأمل، في حين عبّر الشيخ ابن باديس [1]

عن وعي متنامٍ بالمأزق السياسي الذي دخل فيه المؤتمر الإسلامي، محاولًا التوفيق بين الشرعية الدينية والمواقف السياسية الواقعية، ليؤسس لوطنية إسلامية معتدلة، وقد ردّ ابن باديس على انتقادات الحزب الشيوعي مؤكدًا أن فرنسا تخدع الجزائريين وتسوق لهم أوهامًا كاذبة، وأن هذا الخداع لا يمكن أن يستمر دون أن يدفع الشعب الجزائري نحو الصدام والمواجهة وهكذا، تكشف هذه المرحلة عن انتقال واضح في البنية الاجتماعية نحو التسيس والراديكالية، وتراجع الثقة في الإصلاح والمراهنة على المواجهة كخيار تاريخي.[2]

ثانيا: فشل سياسة المؤتمر وترسيخ التيار الثوري:

1. **دور حزب الشعب الجزائري:**

شهدت الساحة السياسية الجزائرية بين 1936 و1938 تحولات عميقة بدأت بفشل سياسة المؤتمر الإسلامي، حيث خابت آمال الإصلاحيين أمثال فرحات عباس الذين ظلوا مترددين وعاجزين عن تقديم بدائل حقيقية بعد سقوط مشروع بلوم–فيوليت، في المقابل، برز حزب الشعب الجزائري الذي بقي وفيًا لموقفه الثابت، رافضًا المشروع ومؤكدًا على خطورته على وحدة المجتمع المسلم، ما مكنه من كسب ثقة الشباب والمثقفين وفشل محاولات الشيوعيين في بناء تحالفات فعالة عقب حظر نجم شمال إفريقيا في جانفي 1937 كشف عن حدود العمل المشترك بين القوى الوطنية المتباينة وعبر لقاء 6 فيفري 1938 بين شبيبة المؤتمر وشبيبة حزب الشعب، ظهرت أول محاولة حقيقية لوحدة وطنية تتجاوز الخلافات الأيديولوجية، غير أن تصاعد القمع الفرنسي، خاصة بعد اعتداء 19 سبتمبر 1938 على مقر الحزب، ساهم في تعزيز مكانة حزب الشعب كرمز للنضال. بالمقابل، بقي الإصلاحيون غارقين في تحليلات سطحية، كما يتجلى في موقف فرحات عباس الذي رأى في مصالي مجرد ضحية لمناورة سياسية. ومع النجاح الانتخابي الكبير الذي حققه حزب الشعب في انتخابات 1938، رغم

[1] – أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ص ص157 158

[2]– أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، مرجع سابق 157 158.

الضغوط الإدارية المكثفة لصالح مرشح الإدارة زروق محي الدين، تأكد أن الحزب أصبح القوة السياسية الأولى في الجزائر. وقد انعكست هذه التحولات السياسية على البنية الاجتماعية بانهيار ثقة الجماهير بالإصلاحية التقليدية، ونمو الوعي الوطني لدى الشباب المثقف والطبقات الكادحة، مما مهد لتجذر المشروع الاستقلالي داخل المجتمع الجزائري[1].

2-جدال حزب الشعب الجزائري مع الحزب الشيوعي الجزائري:

عرفت العلاقة بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري تصاعدًا حادًا في العداء، خاصة بعد انتخابات بلدية الجزائر، حيث وجه حزب الشعب عبر جريدته هجومًا لاذعًا ضد مستشاري الحزب الشيوعي، مما شكّل أول نقطة تحول حادة في القطيعة بين الطرفين منذ عام 1936. هذا الصراع تجلى بين خطين سياسيين متناقضين: خط إصلاحي اتبعه الحزب الشيوعي بقبوله مشروع بلوم-فيوليت، وخط كفاحي ثوري قاده حزب الشعب الجزائري الذي رفع شعار الاستقلال الوطني، معززًا بذلك موقعه كتيار ثوري شعبي. وفي مواجهة اتهامات الحزب الشيوعي بأن حزب الشعب يمثل "البورجوازية الصغيرة" بيّن هذا الأخير أن تركيبته ترتكز أساسًا على العمال والبطالين والفئات الشعبية، مما زاد في التحام الجماهير به، خاصة مع انتقاله الواضح من المطالب الإصلاحية إلى تبني مطلب الاستقلال الكامل، وهو ما رسخ الوعي الوطني الراديكالي لدى الجماهير. هذا التصعيد تزامن مع ممارسات الإدارة الاستعمارية الانتقامية، كما حدث مع فصل دوار محمد، المنتخب عن حزب الشعب، وتعويضه بزروق محي الدين، الموالي للسلطات، مما كشف حدود الديمقراطية الاستعمارية وأدى إلى تأكيد قناعة الشعب بأن الاستقلال لا يمكن تحقيقه عبر مؤسسات المستعمر. بالموازاة، وسّع حزب الشعب نشاطه الاجتماعي عبر الأفراح والحفلات الشعبية وأعراس الختان، محولًا المناسبات الاجتماعية إلى فضاءات وطنية للنضال، مما أسهم بعمق في ترسيخ الحس الوطني داخل الحياة اليومية للجزائريين. وهكذا، تكون هذه التحولات السياسية قد ساهمت في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الجزائرية نحو وعي جماعي بالتحرر الكامل من الاستعمار.[2]

[1] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، -ص ص 165 170.

[2] -ا أحمد مهساس: لمرجع نفسه، ص ص 170 172.

3-تعبئة الجماهير:

شهدت نهاية الثلاثينيات تحولات سياسية عميقة أثرت مباشرة على البنية الاجتماعية الجزائرية، فقد قام مناضلو حزب الشعب الجزائري بعمل قاعدي تربوي وسياسي مكثف عبر نشر شعارات الحزب، مما جذر حضورهم وسط الجماهير وأدخل فئات جديدة إلى الفعل السياسي، خصوصًا النساء اللواتي شاركن بقوة في جنازة الشهيد كحال أرزقي سنة 1939، حيث عبّرن بالزغاريد عن انخراطهن في القضايا الوطنية. وجاءت مظاهرات 14 جويلية 1939 لتؤكد تصاعد وعي جماهيري واسع، إذ جمعت 25000 جزائري رفعوا شعارات تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية، مما جعل حزب الشعب يتفوق بوضوح على باقي التنظيمات السياسية. غير أن صعود الحزب أثار تخوف الإصلاحين وقلق المستعمر[1]

ما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى شن حملة قمع واسعة عقب إطلاق سراح مصالي الحاج يوم 27 أوت 1939، حيث تم حظر الحزب واعتقال قادته في 29 سبتمبر 1939، ما أدى إلى ضربة قاصمة لبنية الحركة الوطنية وهكذا ساهمت هذه التحولات في تفكك الديناميكية الاجتماعية الناشئة وأفقدت الحركة الوطنية فرصة تاريخية لتوحيد جهودها حول مطلب الاستقلال، مما أضعف روح المقاومة الشعبية في لحظة مفصلية من تاريخ الجزائر.[2]

4-تأكيد الخط الثوري لحزب الشعب الجزائري، الحزب الشيوعي الفرنسي والتحرير الوطني:

بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت تتشكل ملامح التيار الثوري داخل الحركة الوطنية الجزائرية، حيث مثّل نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري هذا التيار دون منازع، مما دفع بالبنية الاجتماعية نحو توجه شعبي صريح للكفاح ضد الاستعمار. وعلى الجانب الثقافي، ساهمت جمعية العلماء المسلمين بقيادة عبد الحميد بن باديس في تأكيد الشخصية الوطنية ثقافياً ودينياً، لكنها لم تتبن موقفاً سياسياً استقلالياً واضحاً، مما جعل أثرها الاجتماعي مقتصرًا على بناء الهوية دون تحريك الكفاح المسلح. أما النواب الفيدراليون داخل البرلمان الفرنسي فقد جسدوا التيار الاندماجي الفرانكفون، وعززوا شريحة برجوازية محلية سعت للإصلاح ضمن السيادة الفرنسية، وهو ما أدى

[1] [1] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، -ص ص 172 173.

[2] -المرجع نفسه ص 174

إلى انقسام اجتماعي بين دعاة الإصلاح ودعاة الاستقلال. وبالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، فقد ظل إلى غاية 1936 حزباً فرنسياً بحتاً منشغلاً بالصراعات الداخلية في فرنسا والاستراتيجية الأممية الشيوعية، دون اكتراث حقيقي بقضية التحرر الوطني، مما حدّ من وعي الطبقة العاملة الجزائرية بمسألة الاستقلال ورغم تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري، إلا أنه بقي وفياً للخط الفرنسي العالمي، معتبراً أن تحرير الجزائر يمر عبر فرنسا الاشتراكية، وهو تصور زاد من عزلته عن القضايا الوطنية الأساسية. وعكست رؤية الحزب الشيوعي للأمة الجزائرية، كما عبر عنها موريس ثوريز[1] بوصفها مزيجاً من عشرين عرقاً، ذهنية استعمارية تحاول تفكيك وحدة الهوية الوطنية، مما ساهم في محاولة إثارة الصراعات الجهوية داخل المجتمع. بهذا الشكل، تكشف هذه التحولات السياسية عن مسار صراع طويل أثر بعمق على البنية الاجتماعية الجزائرية، سواء في اتجاه تعزيز الهوية الوطنية أو في خلق انقسامات داخلية استغلها الاستعمار لاحقاً.[2]

ثالثا: الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية(1945– 1939)والمطالبة بالحقوق السياسية للجزائرين.

1–مبادرة فرحات عباس:

قدّم فرحات عباس مبادرة سياسية قبل وصول قوات الأنجلو–أمريكية إلى شمال إفريقيا، حيث رفع لائحة مطالب إلى المارشال بيتان [3]خلال حكم نظام فيشي، مشيرًا إلى مفارقة تاريخية تمثلت في عصرنة عمران الجزائر

[1] –موريس ثوريز (1900–1964) كان زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي من 1930 حتى وفاته، وواحدًا من أبرز رموز الشيوعية في فرنسا. وُلد في أسرة عاملة واشتغل كعامل منجم، ثم انخرط في العمل السياسي مبكرًا، وبرز في الثلاثينيات بدعمه لتحالف "الجبهة الشعبية" سنة 1936. خلال الحرب العالمية الثانية، لجأ إلى الاتحاد السوفيتي بعد حظر الحزب، ثم عاد بعد التحرير وشغل منصب وزير من 1945 إلى 1947. بقي زعيمًا رمزيًا للحزب رغم إصابته بجلطة دماغية سنة 1950،
توفي موريس ثوريز في 11 يوليو 1964 خلال رحلة بحرية متجهة إلى إيطاليا، أنظر إلى موسوعة بريتانيكا، ت ن 24 أبريل 2025، ت إ 6 ماي www.britannica.com.

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص ص 175–177

[3] –فيليب بيتان (24 أبريل 1856 – 23 يوليو 1951) كان جنرالًا فرنسيًا ومارشالًا للجمهورية، اعتُبر بطلًا قوميًّا بعد معركة فردان في الحرب العالمية الأولى. لكنه أصبح لاحقًا شخصية مثيرة للجدل حين ترأس نظام فيشي المتعاون مع الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.
بعد تحرير فرنسا، حوكم بتهمة الخيانة العظمى، وصدر بحقه حكم بالإعدام عام 1945، لكن الجنرال ديغول خفف الحكم إلى السجن مدى الحياة نظرًا لتقدمه في السن وخدماته السابقة. نُقل إلى جزيرة إيو (Île d'Yeu) على الساحل الأطلسي، حيث قضى بقية حياته في عزلة.

دون عصرنة سكانها، مما خلق خللاً في البنية الاجتماعية تضمنت مطالبه إصلاحات كبرى مثل إنشاء صندوق فلاحة لدعم الفلاحين، استعادة الأراضي الكبرى لصالحهم، تطوير التعليم، وتنظيم البلديات على أساس الدوار. هذا التوجه عكس أول تحول سياسي في مسار عباس، إذ رغم تمسكه بسياسة الإدماج، بدأ يطرح إصلاحات اجتماعية جذرية تهدف إلى ترقية الفئات المهمشة غير أن رفض نظام فيشي لمطالبه مثّل تحولاً سياسيًا ثانيًا، عمّق خيبة الأمل وزعزع الثقة في الوعود الفرنسية، مما دفع نحو تغيّر في البنية الاجتماعية تمثل في اتساع الهوة بين السكان الجزائريين والنظام الاستعماري. وأخيرًا، شكّل وصول قوات الأنجلو-أمريكية تحولاً ثالثا حاسمًا، أدى إلى اهتزاز قناعات النخب الجزائرية وأثار التحول نحو أفكار السيادة الوطنية بدل الإصلاح الداخلي، مما مهّد لظهور نخبة أكثر راديكالية وتحول اجتماعي عميق.[1]

2-إنزال الأنجلو أمريكان:

شهدت الجزائر مع نزول الأنجلو-أمريكان يوم 8 نوفمبر 1942 تحولًا سياسيًا بارزًا تمثل في سقوط نظام فيشي، هذا التحول بعث الأمل في نفوس الجزائريين، حيث شهدت الجزائر العاصمة العودة للحياة السياسية، واتخذ الحاكم العام بيروتون بعض الإجراءات أبرزها تقنين الحزب الشيوعي الجزائري، وإطلاق سراح مناضلي حزب الشعب الجزائري ومنهم مصالي الحاج الذي أُفرج عنه سنة 1943 ووضع تحت الإقامة الجبرية في بوغاري، دون السماح لحزبه بالنشاط القانوني. هذه الإجراءات ساهمت في توسيع التنظيم السري لحزب الشعب الذي استفاد من تخفيف القمع لبناء قاعدة جماهيرية واسعة ونشر الوعي الوطني. في المقابل، ركز الحزب الشيوعي بقيادة بعثة الحزب الشيوعي الفرنسي برئاسة ماريتي على مطلب "حرب من أجل الخبز"، متجنبًا إثارة قضية التحرير الوطني، هذه التحولات السياسية كانت لها آثار اجتماعية واضحة، إذ فتحت المجال أمام بروز تنظيمات شعبية سرية، وزادت من حدة الوعي الوطني، وعززت من موقع مصالي الحاج كرمز للنضال. [2]

توفي بيتان في 23 يوليو 1951 عن عمر ناهز 95 عامًا، ودفن في مقبرة الجزيرة، بعد أن رُفضت عدة طلبات لنقله إلى مقبرة عسكرية رسمية بسبب دوره في التعاون مع ألمانيا النازية، ، أنظر إلى موسوعة بريتنكا، فيليب بيتان، ت ن 24 أبريل 2025، ت إ 6 ماي www.britannica.com.

[1] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص189.

[2] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص ص 189 190

3-فرحات عباس يتخلى عن سياسة الإدماج:

شهدت الساحة السياسية الجزائرية تحولًا مهمًا تمثل في تخلي فرحات عباس عن سياسة الإدماج مع فرنسا، وهو الموقف الذي اعتبرته بعض الأوساط الفرنسية خيانة رغم أنها لم تدعم في الأصل مشروع الإدماج جاء هذا التحول تدريجيًا مع تزايد ابتعاد الرأي العام الجزائري عن فكرة الاندماج، مما دفع فرحات عباس، الذي لم يكن يؤمن بوجود هوية وطنية جزائرية مستقلة، إلى إعادة مراجعة مواقفه. ومع تطورات الحرب العالمية الثانية، خاصة سنة 1942، بدأ عباس يتجه نحو تبني مفهوم الفيدرالية، بتأثير مباشر من المفاهيم الأمريكية التي نقلها ممثل الرئيس روزفلت، روبرت مورفي[1]، أو نتيجة تطور طبيعي لأفكاره السياسية، وتمثل هذا التحول العملي في تقديم رسالة في 22 ديسمبر 1942 إلى الحكومة العامة الفرنسية وممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، حيث طالب فرحات عباس والمنتخبون المسلمون بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائر والدعوة إلى عقد مؤتمر سياسي واقتصادي واجتماعي. غير أن السلطات الفرنسية رفضت الرسالة واعتبرتها إنذارًا غير مقبول، مما دفع عباس إلى تقديم لائحة مطالب جديدة للجنرال جيرو في جانفي 1943، إلا أن الأخير قابله بالاحتقار الصريح معبرًا عن رفض أي إصلاحات، وقد انعكست هذه التحولات السياسية على البنية الاجتماعية الجزائرية بوضوح، حيث ساهمت في تنامي الوعي الوطني، وانكشاف زيف سياسة الإدماج الفرنسية في أعين الجزائريين، مما عزز من شعورهم بالانتماء الوطني. كما أدى تقارب فرحات عباس مع أفكار جمعية العلماء المسلمين إلى تقريب النخب الإصلاحية والوطنية من بعضها البعض، ممهدا الطريق نحو تكوين حركة وطنية موحدة تطالب بالاستقلال الكامل.[2]

---

[1] -روبرت دانيل مورفي (Robert Daniel Murphy) كان دبلوماسيًا أمريكيًا بارزًا، لعب دورًا محوريًا في السياسة الأمريكية تجاه شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة في الجزائر. وُلد سنة 1894 وتوفي سنة 1978، وقد مثّل الولايات المتحدة كمبعوث خاص للرئيس فرانكلن روزفلت في شمال إفريقيا، حيث اضطلع بمهمة حساسة تمثلت في التمهيد لإنزال الحلفاء في الجزائر والمغرب سنة 1942 ضمن عملية "الشعلة" (Torch). أجرى مورفي اتصالات سرية مع مسؤولين في حكومة فيشي الفرنسية بالجزائر لضمان تعاونهم أو على الأقل عدم معارضتهم للإنزال، ما جعله أحد أبرز مهندسي النجاح الدبلوماسي والعسكري للحلفاء في المنطقة. وقد وثّق هذه التجربة في مذكراته Diplomat Among Warriors (1964)، التي تُعد مصدرًا أساسيًا لفهم السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا خلال الحرب، ودور مورفي الحاسم في التقارب مع النخب الفرنسية المحلية وتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، ينظر إلى موقع https: //www.marefa.org/.

[2] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، -ص ص 191 192

4-بيان الشعب الجزائري:

بعد شهر من تطور موقفه، عبّر فرحات عباس عن تصلبه السياسي في "بيان الشعب الجزائري"، حيث وجه انتقادًا لاذعًا للاحتلال الفرنسي الذي لم يعترف بالمساواة مع الجزائريين المسلمين إلا في ساحات الحرب، حيث كان "الأهلي" يقاتل ويموت بصفته تابعًا، دون أن يحظى بمكانة مساوية رغم كفاءته العلمية، ندد فرحات عباس بسياسة الإدماج، معتبرًا إياها فاشلة في خلق شعب موحد، ومعلنا أن المسلم الجزائري لم يعد يطلب إلا أن يكون جزائريًا مسلمً.[1]

وقد جاءت هذه الأفكار وسط جدل حول إعداد البيان، حيث أشيع أن عباس ناقشه مع مسؤولين فرنسيين أمثال مورفي وأوجستين بيرك، رغم أن عباس أكد لاحقًا (أوت 1946) أن البيان يعبر عن تطلعات الشعب المسلم، شكّل البيان تحولًا سياسيًا حاسمًا لأنه جمع رجالات، كانوا يرفضون سابقًا فكرة الأمة أو الدولة الجزائرية، وأبرز وجود حزب الشعب الجزائري الذي، رغم نشاطه السري، ساهم في بلورة الأفكار الرئيسية للبيان خاصة مع لقاءات قادته بفرحات عباس مثل لمين دباغين وحسين عسلة، وقد تضمّن البيان الدعوة لإلغاء الاستعمار وتطبيق مبدأ تقرير المصير (مستلهماً من إعلان ويلسون وميثاق الأطلسي)، ووضع دستور يضمن الحريات والمساواة وإصلاحات اجتماعية واقتصادية كبرى، كالاعتراف باللغة العربية رسميًا والتعليم الإجباري وحرية الصحافة وفي مارس 1943، سلم البيان للحاكم العام بيغون، وناقش ضمن لجنة مع محافظ الحكومة أ. بيرك، ثم رفع في جوان إلى الجنرال ديغول والجنرال كاتروكس، مع ملحق إصلاحي يتحدث عن تحرير الجزائر ووضع دستور خاص ومجلس جزائري منتخب. [2]

رغم ذلك، لم يتحدث الملحق عن الاستقلال بل عن الإبقاء على الرقابة الفرنسية، مما عكس حدود الطموحات الإصلاحية ومع رفض فرنسا الاستجابة الحقيقية، كما عبر عنه الجنرال كاتروكس، واعتقال فرحات عباس وسي الحاج عبد القادر، ثم خضوع بعض الموقعين على البيان، ظهر فشل الرهان الإصلاحي وأدى هذا إلى خيبة أمل عميقة، وبرز تقارب تدريجي بين التيارات الإصلاحية وحزب الشعب الجزائري، الذي أكد أن أي

[1]- أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، مرجع سابق، ص193

[2] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص-ص 193 196

مطالب لا تدعمها تعبئة شعبية مصيرها الفشل. كشف قمع فرنسا للبيان عن تواطؤ السلطة المركزية مع مصالح المعمرين الذين كانوا يرفضون حتى أبسط الإصلاحات كما فعلوا منذ مؤتمر المعمرين وحتى مشروع بلوم-فيوليت، مما أبرز أن سياسة الإصلاحات الفرنسية كانت خداعًا يهدف إلى تأبيد السيطرة الاستعمارية، وهو ما أدى إلى احتقان كبير عجل لاحقًا بأحداث ماي1945.[1]

المبحث الثالث: من التنظيم السياسي إلى العمل الثوري المسلح.

أولا: حزب الشعب الجزائري –حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نقطة المجد وتغلغلها في الاوساط الشعبية.

1. التيار الثوري تنظيمه الهيكلي ونشاطه.

في نهاية سنة 1947، شكّل التيار الثوري بنية ثلاثية تتكون من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التنظيم السياسي، والمنظمة الخاصة، مما سمح له باكتساح الساحة السياسية بفضل احتضان الجماهير الشعبية، وأصبح بذلك القوة الرئيسية في الحركة الوطنية. توسّع النشاط إلى المجالات الاجتماعية والثقافية عبر تأسيس منظمات فرعية مثل جمعية النساء الجزائريات (أفريل 1947)، اتحادية العمال المسلمين، الكشافة الإسلامية الجزائرية، جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، ولجنة مساندة ضحايا القمع (أفريل 1948)، مما أدى إلى تعزيز ارتباط مختلف الفئات الشعبية بالعمل الثوري، كما أطلق الحزب جرائد مثل المغرب العربي والجزائر الحرة، إضافة إلى دوريات ثقافية وتعليمية أسهمت في نشر الوعي الوطني وسط الجماهير. قاد هذا التنظيم مصالي الحاج كرئيس، مدعوما باللجنة المركزية والمكتب السياسي، وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في تعزيز التجذر الاجتماعي للحركة، حيث صار المناضل قدوة وسط السكان بفضل تفانيه ورصانته في العمل ور غم ظروف القمع الاستعماري، واصلت الحركة جهود التكوين السياسي والتنظيمي، مما أكسبها قدرة أكبر على التنظيم والحشد، وأدى إلى ترسيخ الصلة الوثيقة بين التنظيم الثوري والقاعدة الشعبية، ممهّدا الطريق نحو تصعيد العمل الثوري لاحقًا.[2]

[1] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص ص 197 199.

[2] أحمد مهساس: مرجع سابق ص ص 294 296

2. دور الإطارات ومهامها:

شهد العمل السياسي تحولاً عميقاً تمثل في ضرورة الاعتماد على إطارات قادرة على التنظيم والتأطير، فقد أصبح تأسيس جهاز مركزي مرن، قادر على استيعاب مبادرات الجماهير دون الوقوع في الفوضى، ضرورة حتمية لاستمرار الكفاح ولم يعد دور الإطار يقتصر على نقل الأوامر من القيادة إلى القاعدة، بل أصبح يتمثل في تنمية الروح النضالية وتنشيط العمل التنظيمي، باعتباره ممثلاً للحزب ومحركه الأساسي، هذا التحول السياسي أفرز أثراً اجتماعياً كبيراً، إذ أدى إلى بروز طبقة من المناضلين الذين أصبحوا نواة فاعلة داخل المجتمع، تنشر قيم الالتزام والمسؤولية والانضباط الواعي بدل الولاءات التقليدية. كما عززت هذه التحولات ثقافة حرية التعبير والنقاش داخل التنظيمات، مما ساهم في ترسيخ روح ديمقراطية مبنية على الاحترام المتبادل، وأدى إلى انتقال القيادة الاجتماعية من الزعامة التقليدية إلى الإطارات الثورية. إن شروط الكفاح، بما فرضته من تضحيات ومخاطر، فرضت انتقاء طليعة مناضلة لا تقوم على أساس نخبوي، بل على قاعدة [1] الالتزام بالقضية والثقة في قدرة الجماهير على التغيير، مما كان له أثر عميق على البنية الاجتماعية في اتجاه تحديثها وتأهيلها لمرحلة التحرر الوطني.[2]

3. أعضاء الحزب الدائمون

ظهرت فئة الإطارات الدائمين، وعددهم أربعة، الذين خصصوا كل نشاطهم لخدمة الحزب وقضية الشعب، مما شكل نقطة تحول سياسية هامة في مسار التنظيم الثوري هؤلاء المناضلون اضطروا إلى التخفي والعمل بأسماء مستعارة بسبب ملاحقة الشرطة الاستعمارية، وهو ما رسّخ ثقافة العمل السري والانضباط الصارم داخل الحزب والمجتمع المناضل،[3] حيث من خلال احتكاكهم الدائم بالواقع الشعبي وتنقلهم المستمر، أصبحوا تقنيين محنكين في تنظيم الكفاح الثوري، مما ساهم في رفع مستوى الجهاز الحزبي وترقية سياسته بفضل خبرتهم ومعارفهم. اجتماعيا، أدى ذلك إلى نشوء نموذج جديد للمناضل المحترف، وعزز الروابط بين الحزب وقواعده الشعبية، حيث أصبح التفاني في خدمة القضية بدون انتظار مقابل يشكل أساس الالتزام النضالي.[4]

---

[1] -أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، -ص ص296-297.

[2] المرجع السابق، ص297

[3] --أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، مرجع سابق -ص197

[4] المرجع السابق-ص298

4. حزب الشعب الجزائري: تشكيلاته واستراتيجياته:

حدد حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه هدفه الأساسي المتمثل في إحباط عمليات الردع الاستعماري ومواصلة الكفاح من أجل الاستقلال، مما دفعه إلى استقطاب الجماهير الشعبية (من عمال وفلاحين وتجار صغار وموظفين ومتعطلين) مع قلة من المثقفين والأعيان. ورغم طابعه الثوري، لم يتبنَّ الحزب الطرح الماركسي التقليدي المبني على صراع الطبقات، بل ركز على فكرة التحرير الوطني كأولوية، بالنظر إلى خصوصية المجتمع الجزائري وظروف الاستعمار المباشر، عكس ما حدث مع تجربة حزب "فيات منه" بقيادة "هوشي منه" في فيتنام. وقد أدى هذا التوجه إلى تعزيز التلاحم الشعبي حول مشروع سياسي جامع بدل تفتيت المجتمع على أسس طبقية. وفي مواجهة مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، اللذين تبنيا فكرة الاتحاد الفرنسي كما دافع عنها "ليون فيكس"، تمسك حزب الشعب بمطلب الاستقلال السياسي باعتباره السبيل الوحيد لتفكيك النظام الاستعماري. وعلى المستوى الاجتماعي، ساهم الحزب في رفع وعي الجماهير وتهيئتها للكفاح المباشر، مع الحفاظ على التشبث بالشخصية العربية الإسلامية، ما أدى إلى ترسيخ الهوية الوطنية كوسيلة للممانعة الثقافية ضد مشروع الإدماج الاستعماري. [1]

وبفضل تجربة تنظيمية ثرية ومحفوفة بالمحن، تمكن الحزب في سنتي 1947-1948 من إعادة هيكلة صفوفه وتقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات كبرى (قسنطينة، سطيف، الجزائر، القبائل الكبرى، العاصمة، وهران)، مما عزز من قدرته على مقاومة القمع الاستعماري وتنظيم العمل النضالي بشكل أكثر نجاعة، وأرسى بذلك أسس الارتباط العضوي بين الحركة السياسية والبنية الاجتماعية للجماهير الشعبية.[2]

5. التنظيم الهيكلي عبر التراب الوطني:

عرف حزب الشعب الجزائري تحولات سياسية حاسمة مع نهاية الأربعينيات، أبرزها اعتماده سنة 1947-1948 لتنظيم ترابي هرمي صارم قسّم البلاد إلى ست ولايات تغطي كامل التراب الوطني، حيث انقسمت الولايات إلى دوائر، قسمات، أجزاء ومجموعات صغيرة من خمسة إلى ستة مناضلين، مع توزيع دقيق للمهام بين

[1]-أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، -ص -ص298-300.

[2]-المرجع السابق-ص301-302

التنظيم، المالية، الاستعلامات والدعاية. تم دعم هذا التنظيم الداخلي بلقاءات دورية بين رؤساء الولايات ولجنة التنظيم تحت إشراف المكتب السياسي، مما رسخ مركزية القرار دون المساس بالروح الديمقراطية بين المناضلين هذا التحول ساهم في تشعب النشاط السياسي عبر البلاد، حيث صار الحزب القوة المعارضة الفعالة الوحيدة للاستعمار. [1]

بالتوازي مع ذلك، ظهرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كواجهة شرعية، يقودها مناضلون معروفون لدى الشرطة، بينما استمر التنظيم السري في العمل الخفي وشكلت الانتخابات البلدية لسنة 1947 نقطة تحول إضافية، حين تعزز حضور الحركة بفضل نتائجها الانتخابية، رغم تخوف بعض الأوساط الثورية من انحراف الحزب نحو الإصلاحية، إلا أن التوجه الثوري بقي قائما بفضل التنظيم الخاص الذي تم تأسيسه سرًا تحضيرًا للكفاح المسلح. هذه التحولات السياسية أثرت بعمق على البنية الاجتماعية الجزائرية، إذ ساهمت في ربط المناضلين بالواقع الشعبي، ونشرت الوعي الوطني، ورسخت قيم التضحية الجماعية، مع دعم متواصل من الصحافة الوطنية كـ"المغرب العربي" و"الجزائر الحرة"، مما جعل الجماهير قاعدة صلبة للكفاح الوطني.[2]

6. المنظمة الخاصة رأس الحربة في المسار الثوري.

إن إنشاء المنظمة الخاصة كان نقطة تحول حاسمة في المسار الثوري لحزب الشعب الجزائري، حيث مثلت تطورًا نوعيًا في النهج الثوري من الناحية النظرية والعملية بعد أحداث ماي 1945 وما أسفرت عنه من قمع، أدرك الحزب ضرورة وجود قوة منظمة ومتخصصة لمواجهة الاستعمار، مما أدى إلى تأسيس هذه المنظمة التي تمحورت مهمتها حول إعداد المناضلين لثورة مسلحة عبر تدريبهم على فنون حرب العصابات وصناعة الأسلحة والتجهيزات اللازمة كانت المنظمة الخاصة هيكلًا سريًا، وتم تشكيلها على أساس العمل العسكري المنظم، حيث تم تقسيمها إلى مناطق وأقسام وأفواج لتوسيع نطاق نشاطها عبر البلاد رغم أن عدد أعضائها لم يتجاوز 2000 مناضل، إلا أن دورها كان حاسمًا في تأسيس نواة الثورة، ما جعلها في المستقبل محورًا أساسيًا للكفاح من أجل الاستقلال. تم تدريب المناضلين في مجالات متعددة مثل الاستعلامات وصناعة المتفجرات، وأصبحوا مستعدين

[1] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص302.

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص ص303–304

لتوجيه الثورة المسلحة في الوقت المناسب، مما عزز البنية الاجتماعية للثوار وعمق الوعي الثوري داخل المجتمع. كما ساهم هذا التنظيم في تعزيز التواصل بين النشاط الثوري والسياسي، مما جعله قوة سياسية وعسكرية متكاملة، كانت تشكل تهديدًا حقيقيًا للاستعمار الذي بدأ يدرك خطورة هذه التنظيمات المتجذرة في الشعب، مما زاد من عزيمته في مواجهة النظام الاستعماري[1]

ثانيا: الاتجاه الراديكالي يشهد نوعية طفري: تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

1. تشكيل الاتجاه الثالث:

بعد انقسام الحزب إلى تيارين سياسيين (المصاليين والمركزيين)، دخلت القاعدة النضالية في حالة حيرة وانقسام، مما دفع العديد من المناضلين والإطارات إلى البحث عن سبيل للحفاظ على وحدة النضال الوطني. فبادر فريق من عناصر المنظمة الخاصة والتنظيم السياسي، مثل راوبا وبودسة، إلى إصدار "نداء من أجل تحكيم العقل" في مستهل عام 1954، داعين إلى حياد إيجابي وتنظيم الصفوف تحسبًا للعمل الفعّال، مما شكل بداية استقلال تنظيمي عن الفئتين المتصارعتين. ورغم الخلافات الداخلية التي ظهرت خلال الاجتماع التأسيسي الأول في باريس، خاصة بسبب مشاركة بعض الإطارات المحسوبة على المركزيين كيزيد[2]

فإن الاتصالات بين العناصر المناهضة للانقسام تواصلت في الجزائر وفرنسا، مع بروز مبادرات جهوية بقيادة مصطفى بن بولعيد في الأوراس وباجي مختار في سوق أهراس، وبدعم من مناضلين مستقلين في العاصمة والقبائل مثل كريم بلقاسم وأوعمران.

ومع اتساع نطاق التيار الرافض للانقسام، تجاوزت الحركة حدود المنظمة الخاصة، وانضم إليها شخصيات بارزة مثل ماروك محمد ورقيمي جيلالي وولد حمودة، في حين كان قادة آخرون مثل بن بلة وآيت أحمد ومحمد خيضر ينشطون من القاهرة. وفي هذا السياق، تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، كتتويج

[1] أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، المرجع السابق، ص ص304 309

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص 373.

لكل هذه التحركات من أجل خلق بديل ثوري مستقل عن المصاليين والمركزيين، مما أتاح إعادة توجيه الطاقات الاجتماعية نحو مشروع الكفاح المسلح.[1]

2. محاولة استرجاع النفوذ:

عقب تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ظهرت اعتراضات داخل التيار الثوري بسبب ضمها لعضوين، دخلي وبوشبوبة، المعروفين بقربهما من اللجنة المركزي الفرنسية الشكوك حول استقلالية اللجنة وأعطى فرصة للمصاليين للطعن فيها واتهامها بالانحياز للمركزيين، مما أثر سلبًا على القاعدة النضالية وزاد من حالة البلبلة داخل الحركة الوطنية ومع استمرار اللجنة في التعبير عن مواقفها عبر جريدة "الوطني"، وتركزها على انتقاد المصاليين، زادت مخاوف المناضلين من انزلاقها نحو الفئوية. دفع هذا الوضع المؤلف وبعض المناضلين مثل بن مهيدي وديدوش مراد، وبدعم من بن بلة ولجنة القاهرة، إلى المطالبة بتصحيح الخط السياسي للجنة، وهو ما تحقق بعد ضغوط متواصلة. أدى هذا التصحيح إلى استعادة اللجنة لاستقلاليتها السياسية والأخلاقية، مما أعاد ثقة القاعدة الاجتماعية بها ومكنها من تثبيت مواقعها وتجنيد الطاقات الثورية للانتقال إلى العمل النوعي. وبذلك دفعت اللجنة بالحركة الوطنية نحو تبني خيار الاستقلال البيئي الكامل بدل الاكتفاء بمشاريع الاستقلال الذاتي السلطوي الذي كانت تطرحه السلطة الفرنسية[2].

3. المصاليون واللجنة المركزية واللجنة الثورية للوحدة والعمل:

شهدت الحركة الوطنية الجزائرية بعد 1947 تحولات سياسية كبرى أثرت بعمق على بنيتها الاجتماعية فقد أدى وهن إدارة حزب الشعب الجزائري –حركة انتصار الحريات الديمقراطية ودخولها في صراعات لفظية حول الاستراتيجية إلى انفصال القيادة عن قاعدتها الثورية، مما سبب إحباطًا وتفككًا داخل صفوف المناضلين. ومع انقسام الحزب إلى ثلاث اتجاهات (المصاليون، المركزيون، اللجنة الثورية للوحدة والعمل)، دخلت القاعدة الشعبية

[1] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ص ص 374-375

[2] –المرجع السابق 375-376

في حالة من التردد والانقسام بين ولاء مصالي الحاج والطموح الثوري للعمل المسلح الذي دعت إليه اللجنة الثورية. [1]

جاء اجتماع الـ22 في جوان 1954 كمحطة مفصلية حيث تقرر الانتقال السريع إلى العمل المسلح، وهو ما بعث الأمل في القواعد الثورية رغم ضعف الإمكانيات. وفي المقابل، تراجعت الأحزاب التقليدية مثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي عن مواكبة التحول الثوري، مما عمّق عزلة التيارات المعتدلة عن الشعب، ودفع الطاقات الثورية الكامنة إلى البحث عن تنظيم مستقل. مع بروز شخصيات مثل بن بولعيد، بن بلة، خيضر وآيت الحسين، وهي أسماء لم تكن معروفة وطنيا بسبب سرية نشاطها، بدأ يتشكل جيل قيادي جديد رغم صعوبة التواصل مع الجماهير بسبب الملاحقة البوليسية. وساهمت الاتصالات الخارجية منذ 1953، خاصة جهود بن بلة مع الوفد الخارجي ودعم مصر جمال عبد الناصر، في توفير شبكة تموين وتحضير الدعم الدبلوماسي واللوجستي للثورة. [2]

وتواصلت الاجتماعات في الخارج والداخل، وأثمرت في جويلية وأكتوبر 1954 عن تنسيق الأعمال بين بن بلة، بوضياف، بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، والعربي بن مهيدي. وتم وضع اللمسات الأخيرة لانطلاق الثورة يوم 1 نوفمبر 1954. إعلان الثورة مثل النقلة الكبرى التي وحدت القاعدة الشعبية خلف جبهة التحرير الوطني، وكسرت الجمود السياسي للأحزاب التقليدية، وأسست لبنية اجتماعية جديدة قوامها التعبئة الشعبية الجماعية والانخراط الواسع في الكفاح المسلح، مع بروز المسبلين والفدائيين والمجاهدين كفاعلين اجتماعيين جدد في المشهد الوطني. [3]

4. تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل الثوري:

شكل اجتماع الـ22 محطة تحول سياسي حاسمة، حيث تم تأسيس اللجنة الثورية والانطلاق في بناء تنظيم موحد يجمع بين العمل السياسي والعسكري، ما سمح بتعبئة الجماهير وإدماجها في مشروع الكفاح المسلح حيث

[1] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص ص 376–377

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ص ص378–379

[3] المرجع السابق –ص379–380

ركز هذا التوجه مع تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق بقيادة كل من مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط والعربي بن مهيدي، وهو ما عزز الارتباط المباشر بين التنظيم الثوري والسكان المحليين، ممهداً لإذابة النزعات الجهوية لصالح وعي وطني شامل. أما تكليف محمد بوضياف بالتنسيق بين الداخل والخارج، فقد جسد الانفتاح على الجالية الجزائرية في الخارج وربط العمل الثوري بجهود الدبلوماسية والدعم اللوجستي، مما أضفى طابعًا أمميًا على الثورة وزاد من انتشارها الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف فئات الشعب. [1]

كما ساهم اعتماد القيادة الجماعية رغم بعض مظاهر السلطة الشخصية، في ترسيخ ثقافة العمل المشترك والتضحية الجماعية، ما انعكس على تماسك المجتمع الثوري ووحدته وفي السياق نفسه، كانت لقاءات بن بلة مع عبد الناصر ودور بشير القاضي في ليبيا محطة مهمة لضمان الدعم السياسي والمادي، مما شجع شرائح جديدة من المجتمع الجزائري كالتجار والطلبة والعمال على الانخراط في الثورة وجاء اجتماع قادة المناطق الخمس يوم 10 أكتوبر 1954 لوضع اللمسات النهائية على تأسيس جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، مكرسًا التحول من النضال السياسي إلى العمل المسلح المنظم، وهو ما أحدث قفزة نوعية في البنية الاجتماعية نحو المقاومة الجماعية المنظمة أما تأجيل موعد الثورة من 15 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1954 حرصًا على السرية، فقد عزز قيم الانضباط والتنظيم الصارم داخل المجتمع الثوري. وقد ساهمت مجمل هذه التحولات في تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية القائمة على الولاءات القبلية والجهوية، لصالح بناء مجتمع وطني جديد موحد تحت راية التحرر والاستقلال. [2]

5. أخر محاولة لتوحيد الصف الوطني:

في محاولة لتوحيد الصف الوطني قبيل اندلاع الثورة، قام الوفد الخارجي (بن بلة، خيضر، آيت أحمد) بمحاولات لإقناع المصاليين والمركزيين بقبول وحدة العمل المسلح في إطار جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، مع تقديم ضمانات لتجنيد القوى الموجودة في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. لكن

[1] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص381.

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ص –ص382–383.

الطرفين رفضا تلك المبادرة متذرعين بعدم صلاحياتهم في اتخاذ القرار وبخطورة الوضع، لتكون المحاولة الأخيرة من قبل المصاليين والمركزيين في القاهرة قبل بداية نوفمبر 1954[1].

ورغم الانقسامات الداخلية بين المنظمة الخاصة (الثوريين)، المصاليين، والمركزيين، إلا أن القواعد النضالية كانت في حالة ترقب لمن يطلق العمل المسلح أولًا، حيث شكل هذا المقياس الشرط الوحيد للالتزام الجدي. وفيما فشلت الاتجاهات الإصلاحية في تلبية تطلعات الشعب نحو الاستقلال، تحمّل التيار الثوري المسؤولية وأعاد الأمل في الحركة الوطنية، مما جعل فشله ضربة قاضية لها. في سياق آخر، كانت السياسة الاستعمارية قد عمّقت هيمنتها الثقافية عبر التعليم، حيث كان التعليم بالعربية محدودًا جدًا مقارنة بالتعليم الفرنسي، مع تدريس مواد قليلة بالعربية مقابل عدد كبير من المواد الفرنسية، مما جعل الفئة المتعلمة بالفرنسية تهيمن على المؤسسات التعليمية. هذا التعليم الفقير بالعربية ساهم في إضعاف الهوية الوطنية وزرع ازدواجية ثقافية بين النخب العربية والفرنكوفونية[2].

التحولات السياسية هذه كان لها تأثير عميق على البنية الاجتماعية، حيث هيمنت الطبقة الفرنكوفونية على الحياة السياسية والإدارية في الجزائر بعد الاستقلال، مما زاد من تعميق الصراع حول الهوية الوطنية.[3]

6. طرق التدريس التقليدي:

بدأ المجتمع الجزائري برفض التعليم الفرنسي، الذي كان يمس هويته الثقافية والدينية، وتمسك بالتعليم التقليدي عبر الزوايا والمدارس القرآنية التي ساهمت في الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية، ما شكل جزءًا من المقاومة ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى، شهد التعليم العربي تجديدًا بفضل جمعية العلماء المسلمين، التي عملت على تحديث التعليم وإعادته إلى الإسلام الصحيح، ما خلق نزاعًا بين الإصلاحيين والمحافظين رغم المضايقات من قبل الإدارة الاستعمارية، انتشر التعليم العربي تدريجيًا بفضل الجهود الشعبية.[4]

---

[1] أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، المرجع السابق ص384

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص385

[3] المرجع السابق، ص 385

[4] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، –ص ص 385–386

وبما أن المؤسسات التعليمية العربية لم تستطع توفير التعليم الجامعي، توجهت الأقلية من الجزائريين إلى الجامعات العربية في فاس وتونس والقاهرة، مما حافظ على الحياة الثقافية الجزائرية وفي المقابل كان التعليم الفرنسي يعمق التفاوت الاجتماعي، حيث ظل قطاع واسع من الجزائريين يعاني من الأمية في اللغة الفرنسية، في حين استفادت النخبة فقط من التعليم المتقدم هذه التحولات خلقت فجوة بين الفئات المتعلمة والمجتمع العام، وشكلت نواة لمقاومة فكرية وثقافية ضد الاستعمار.[1]

7. عدم جدوى التعليم وتناقضاته:

إن التعليم الفرنسي كان يهدف إلى محو الهوية الوطنية وتوجيه الشباب نحو الثقافة الفرنسية، مما ساهم في خلق طبقة مثقفة مفصولة عن طموحات الشعب الجزائري في المقابل، التعليم العربي، سواء التقليدي أو الإصلاحي، كان يحافظ على الهوية الثقافية ولكنه لم يكن قادرًا على تلبية متطلبات التحرير الوطني بسبب افتقاره إلى الرؤية السياسية الحركية التيارات الإصلاحية والمحافظة رغم محاولاتها لتعزيز الثقافة الوطنية، كانت تفتقر إلى القدرة على التغيير الاجتماعي العميق الهيمنة الثقافية الاستعمارية فرضت نظامًا تعليميًا يعكر الثقافة الفرنسية على حساب الثقافة الجزائرية، مما شكل عائقًا كبيرًا أمام التحرر الوطني

أما التحول السياسي تمثل في الالتزام الثوري الذي كان الأساس لاستعادة الهوية الوطنية وتحرير الفكر الثقافي والاجتماعي، حيث أن الثورة السياسية كانت هي المطلب الحاسم للتغيير الفعلي.[2]

[1] –ا أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، مرجع سابق، ص386-389

[2] –أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002، ص ص389-392.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تحليل أطروحة الدكتور أحمد محساس كما تجلّت في كتابه الحركة الثورية في الجزائر، يتضح أن تطور المجتمع الجزائري كان مرآةً لتحولات الحركة الوطنية من الطابع الإصلاحي إلى الراديكالية الثورية. فقد شكّل هذا العمل مرجعًا هامًا لفهم السيرورة التاريخية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ بدايات الكفاح السياسي السلمي وصولًا إلى الخيار المسلح كضرورة فرضها الواقع الاستعماري وانسداد أفق التفاوض. يُبرز محساس بدقة ووعي نقدي مميزات كل مرحلة، بدءًا من نضال النخب الوطنية وتناقضاتها، مرورًا بتجذر الوعي الثوري في صفوف الشعب، وانتهاءً بتأسيس الهياكل السرية التي مهدت للثورة المسلحة.

لقد عكست تحليلاته السياق المعقد الذي أنتج الراديكالية السياسية، مؤكدًا على دور الفاعلين الوطنيين، وتحوّلهم من الإصلاح إلى الثورة، كما سلط الضوء على جدلية الفشل السياسي وبروز التنظيم الثوري كبديل بهذا، يكون الدكتور محساس قد ساهم في توثيق وتحليل مفصلي لتحولات المجتمع الجزائري، مبرزًا كيف تشكلت القطيعة مع الأشكال التقليدية للنضال لصالح ثورة منظمة غيّرت مجرى التاريخ الوطني.

الخاتمة

الخاتمة

وختاما لدراستنا ومن خلال تتبعنا للتحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وقراءتنا التحليلية لأطروحات كل من الهواري عدي وأحمد مهساس، تبيّن لنا:

- أن عملية التغير الاجتماعي لم تكن نتاج فعل داخلي تدريجي، بل جاءت في سياق استعماري استثنائي أحدث قطيعة عنيفة مع البنية التقليدية السابقة، وفرض إعادة تشكيل قسري للمجتمع بمقاييس تتماشى مع منطق السيطرة الاستعمارية.
- أن البنية الاجتماعية الجزائرية في نهاية العهد العثماني كانت تتسم بالتعدد والتعقيد، حيث تميزت بتوازن هش بين أنماط تقليدية في التنظيم كالعروش، الزوايا، والقبائل، في ظل غياب مشروع إصلاحي قادر على مجابهة التحولات العالمية هذا التكوين التقليدي سهّل، إلى حد بعيد، عملية التفكيك التي انتهجها الاستعمار الفرنسي منذ 1830، من خلال سياسات منهجية استهدفت هدم الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وهو ما عكسته أطروحة الهواري عدي بعمق، عبر تتبعه لبروز أشكال جديدة من التبعية الاجتماعية والاقتصادية، مثل تكوين الدواوير، ونشوء ملكيات عقارية مرتبطة بمنظومة الاستغلال الكولونيالي.
- أبراز أحمد مهساس البعد الديناميكي في هذه التحولات، مركزاً على كيفية تشكّل وعي وطني واجتماعي جديد، كانت له جذوره في التجربة الاستعمارية نفسها، حيث أفرزت السياسات القمعية والتمييزية طبقات اجتماعية جديدة، خاصة في المدن والمناطق الزراعية، لعبت دوراً محورياً في بلورة الحركة الوطنية، وانتقالها من النضال السياسي إلى الثورة المسلحة سنة 1954.

وبذلك، يمكن القول إن أطروحات كل من عدي ومهساس، رغم اختلاف زوايا المعالجة، تتكامل في تقديم فهم معمق لتغيرات المجتمع الجزائري، فهي تُعبّر عن خصوصية سوسيولوجية تحليلية نابعة من تجربة محلية، تعيد الاعتبار للرؤية الذاتية الجزائرية في فهم تاريخها الاجتماعي. كما أنها تكشف كيف أن التفاعل بين الهيمنة الاستعمارية وبنية المجتمع التقليدي أدى إلى انبثاق أشكال جديدة من التنظيم والوعي، كان لها الدور الحاسم في مقاومة الاستعمار وفي بناء الدولة الوطنية لاحقاً.

- إن إعادة قراءة هذه التحولات في ضوء مساهمات فكرية جزائرية، لا تساهم فقط في تفكيك سرديات الاستعمار وإسقاطاته، بل تفتح أيضاً المجال أمام مراجعة شاملة للبنية الاجتماعية الجزائرية المعاصرة، التي لا تزال في كثير من جوانبها تحمل آثار الصدمة الاستعمارية، وهو ما يجعل من هذه الدراسة خطوة أولى نحو تجديد الفكر السوسيولوجي المحلي في تعامله مع قضايا التغير الاجتماعي والتاريخي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

-الكتب:

- أحمد مهساس :الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة ,الجزائر,2003.
- أمال معوش: يهود الجزائر والإحتلال الفرنسي 1830\1870، الجزائر: وزارة الثقافة.
- أبو القا سم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1930،دار المغرب الاسلامي، لبنان، 2007.
- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930،ج2،ط1،، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1900.
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- ازيزقي شويتام: المجتمع عشية الاحتلال الفرنسي.
- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1800–1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830–1855، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- الطاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1954–1962)، دار الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013.
- العربي بلعزوز: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الفترة العثمانية.
- العربي الزوبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- عبد الله بن دجين السهلي: الطرق الصوفية: نشأتها وعقائدها وآثارها، الطبعة الأولى، كنوز شبيليا للنشر والتوزيع.
- عبد الله مقلاتي: أحمد مهساس ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، أفكار وآفاق، جامعة المسيلة، قسم التاريخ، 2017.
- عبد العزيز شهيبي: الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر.
- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830، دار هومة.
- عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر، تر: نخبة من الأساتذة، ش ون ت، الجزائر، 1979.

- فريح لخميسي ومحمد صابري: دراسة سيوسيو تاريخية للعادات والتقاليد في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.
- محمد حربي: الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، ترجمة نجيب عباد وصالح المثلوثي، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- محفوظ قداش: تاريخ الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830–1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2008.
- حنفي هاليلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الطبعة الأولى 1428هـ/2007م.
- حنفي هاليلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988–2008.
- لزحيلي: تاريخ القضاء في الإسلام، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق.
- يحي بوعزيز: سياسة الاستعمار الفرنسي والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- الهواري عدي: تحولات المجتمع الجزائري (العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة)، ترجمة ميلود طواهري، منشورات La Decouverte، باريس 1999.

2–المراجع:

- **المجلات:**
- مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، صابر محمد.
- مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، المجلد السابع، العدد الرابع، ديسمبر 2022.
- **مقالات:**
- خديجة بختاوي: "قانون واربي والملكية الفردية من خلال المخطوطات الأرشيفية"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع11، 2014.
- خيرة بن بلة: "منابر المساجد الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة العام للآثاريين العرب.
- رشيدة شدري معمر: مجلة المعيار، مجلد 24، عدد 49، 2020.
- صباح بعارسية: مجلة الأنثروبولوجيا الدينية.
- صالح حيمر: "قانون سيناتوكُنسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مجلد 11، عدد 2.
- عبد القادر دحدوح: "زوايا بالجزائر خلال العهد العثماني"، دراسات في آثار الوطن العربي.

- كمال زايت: "وفاة المجاهد أحمد مهساس"، القدس العربي، T.N: 24/02/2013، T.I: 03/05/2025.
- كوثر العايب، محمد السعيد عقيب: "استراتيجية الاستعمار في تفكيك القبائل الجزائرية خلال القرن 19 وأثرها"، مجلة قبس، مجلد 55، عدد 1، 2021.
- ليلى تيته: "تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
- محمد الصافي: "المدن الصحراوية بجنوب المغرب من نسق البداوة إلى ضرورة التحضر"، مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الأغواط، مجلد 7، عدد 29، 2018.
- محمد صالح: "دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني"، مجلد 3، عدد 2، سبتمبر 2020.
- هشام بوبكر: "دراسة سيوسيو تاريخية للجماعات السكانية الحضرية المكونة للمجتمع الجزائري"، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، عدد 7، مارس 2017.
- **مذكرات:**
- عبد الكريم حرمة: مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900)، مذكرة دكتوراه، جامعة أدرار، 2022–2023.
- محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914(القطاع الوهراني نموذجا).
- **مواقع إلكترونية:**
- https: //www.marefa.org
- جهيدة ثابت: المجاهد أحمد مهساس عانى من التهميش ومات في صمت: https //nhar.tv/4tmds
- كمال زايت: وفاة المجاهد أحمد مهساس https: //www.alquds.co.uk.
- نسيم عبد الوهاب: المجاهد أحمد مهساس في ذمة الله https: //com.djazaierss
- الموسوعات:
- موسوعة بريتانيكا البريطانية، www.britannica.com.

الملاحق

الملحق رقم (01): صورة للواجهة الأمامية لكتاب الهواري عدي الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960

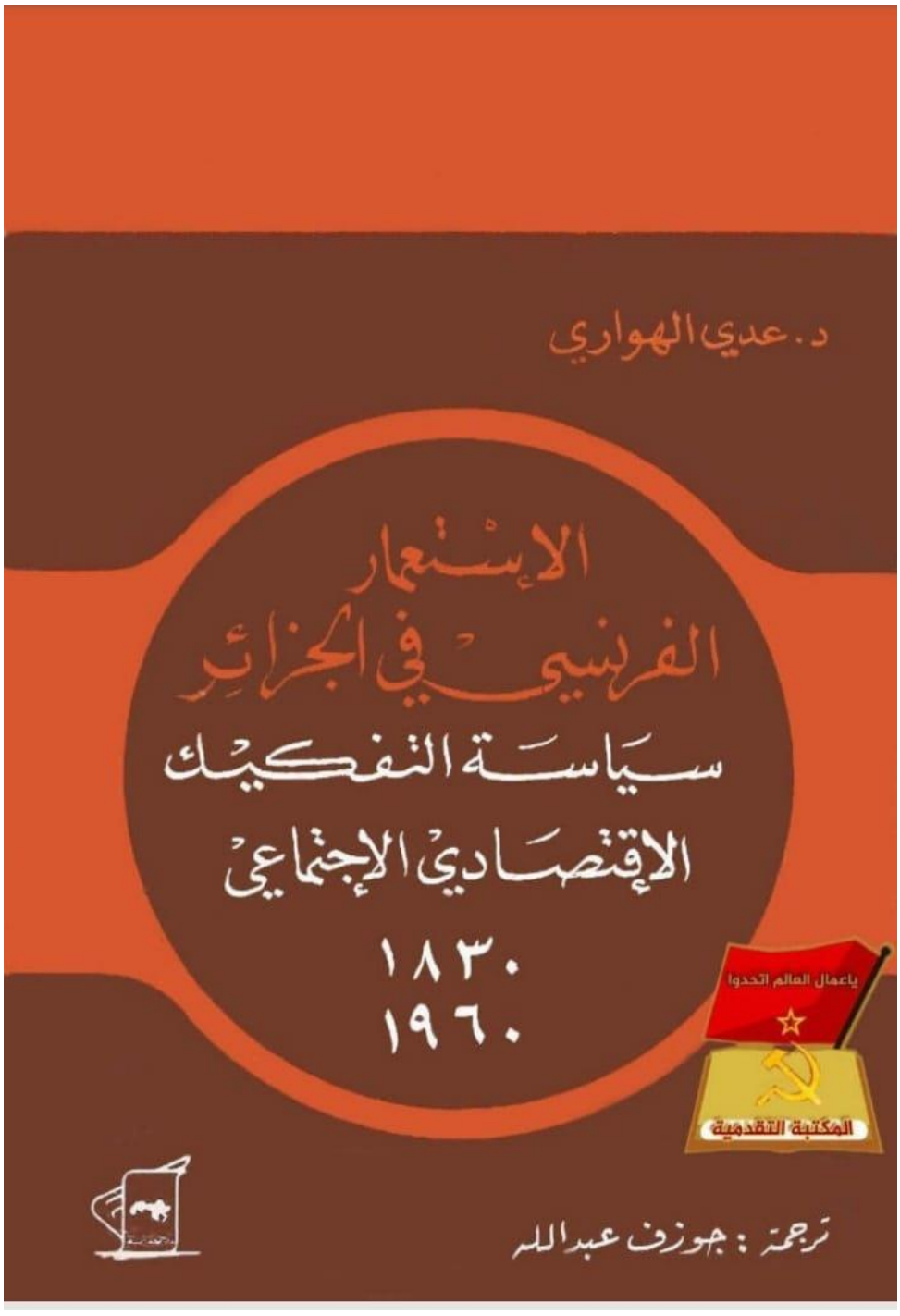

الملحق رقم (02): صورة للواجهة الخلفية لكتاب الهواري عدي الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960

هذا الكتاب

اشار العديد من المفكرين إلى ركود المغرب القروسطي وما قبل الكولونيالي ، دون ربط هذا الركود بصلابة التقسيم الاجتماعي للعمل . والحال فإن الركود يرتبط بالتحديد بهذه المسألة الاساسية . لماذا لم يتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل خارج حدود الجماعات العائلية أو القبلية التي بقي محصوراً جداً فيها ؟ ان التقسيم الاجتماعي للعمل يرتبط ، برأينا بحجم الفائض الزراعي . لا يمكن لاي تقسيم اجتماعي للعمل ان ينطلق بدون فائض زراعي يسمح بتأمين معيشة كل من يخرجون من النشاط الزراعي لينكبوا على صنع منتوجات يحصلون مقابلها على المنتوجات الزراعية . بمعنى آخر ، يطرح كل تقسيم اجتماعي للعمل ، كشرط أولي ، وجود فائض زراعي متوفر ويكفي لسد الحاجات الغذائية لغير العاملين في الزراعة . ولكن هذا الفائض الزراعي كان على الدوام ضعيفاً في المغرب بالتحديد ، ولقد طبع هذا الضعف تاريخ المغرب القروسطي .

(أ) تعيش المدن المغربية من فائض الأراضي المجاورة ـ الزراعي ـ ولا سيما اراضي قبائل ـ المخزن . وتتطابق مراحل ازدهارها مع مراحل سيطرتها على طريق الذهب ، وبالتالي مراحل حصولها على موارد خارجية .

(ب) عمدت القبائل الى الانفصال لرفضها دفع ضريبة لم يكن بوسع فائض الانتاج الزراعي الضعيف تأمينها . ومن هنا التمييز بين قبائل الرعية والمخزن .

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان ـ بيروت ص.ب ١٤/٥٦٣٦

الثمن ٢٥ ل.ل

الملحق رقم (3): الانقسامات الإدارية المتتالية لقبيلة عطاف ف.ك قضاء كاملا

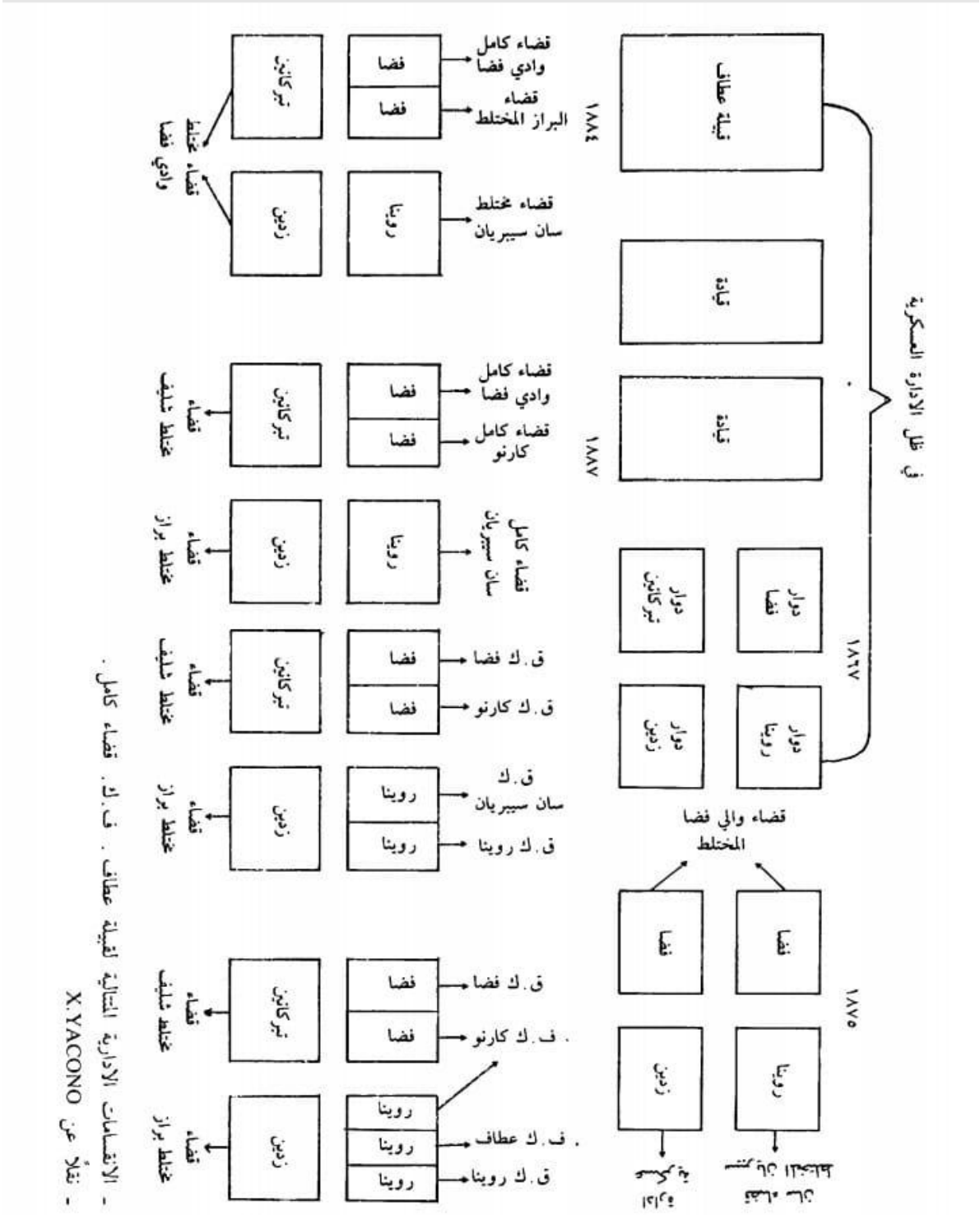

٨٧

أنظر: إلى كتاب الهواري عدي اللأستعمار الفرنسي في الجزائر ص78.

الملحق رقم (4): رسم تخطيطي يوضح مستويات التنظيم الأجتماعي للمجتمع الجزائري

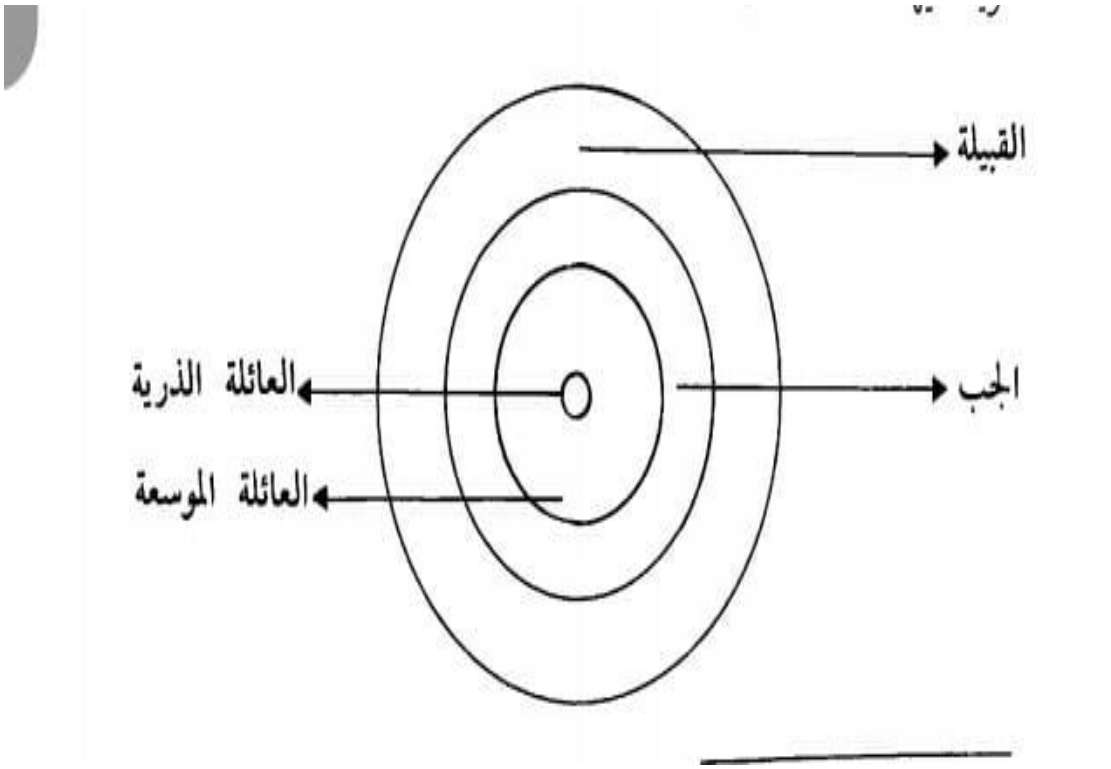

أنظر: كتاب الهواري عدي الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ص120.

الملحق رقم (5): صورة للواجهة الأمامية لكتاب أحمد مهساس الحركة الثورية في الجزائر.

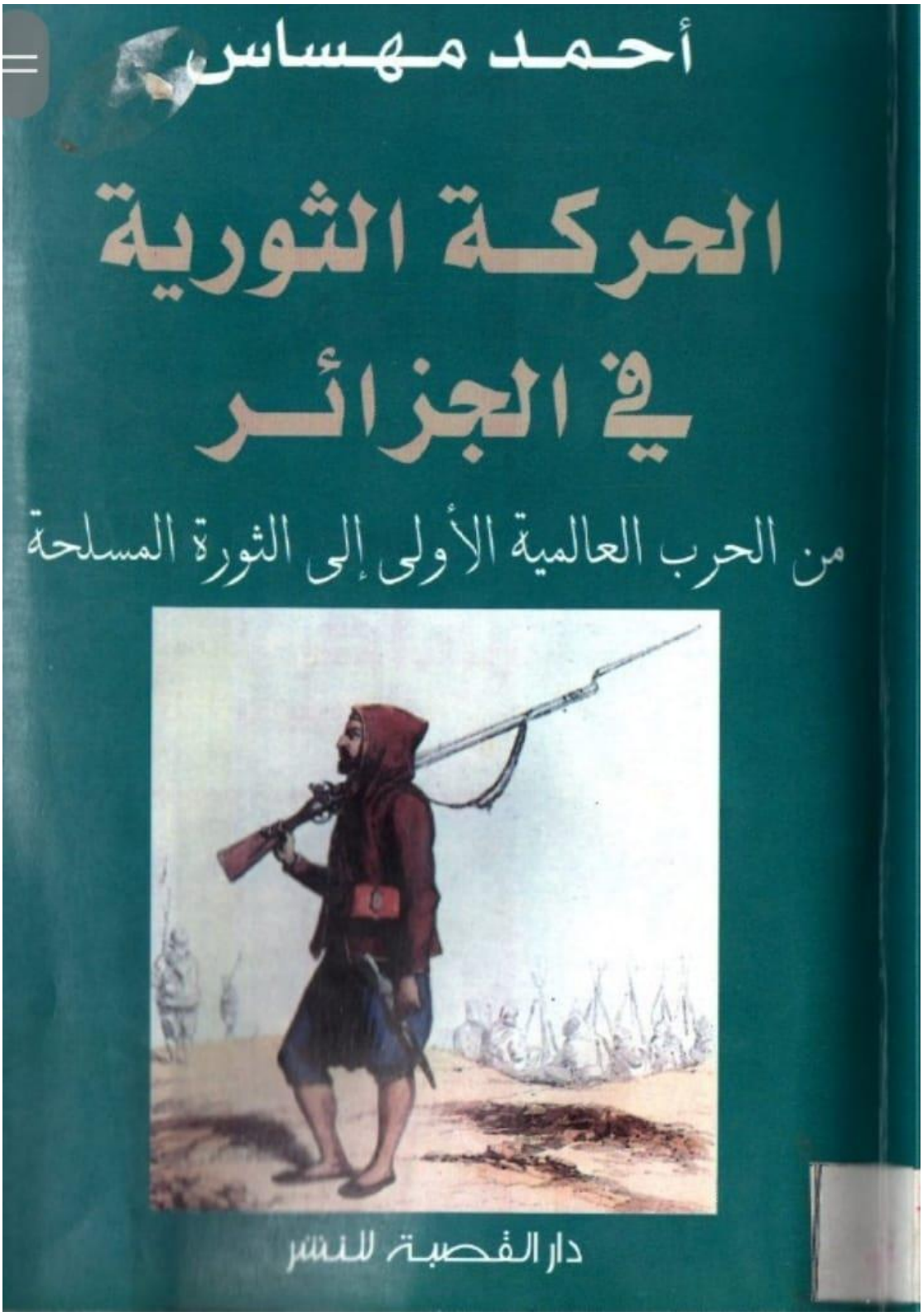

الملحق رقم (6): صورة للواجهة الخلفية لكتاب أحمد مهساس الحركة الثورية في الجزائر

"لقد حاولنا ما أمكن تفادي التشخيص المفرط للوقائع والأحداث، لأن مساهمة الشخصيات مهما بلغت من الأهمية لا يمكن أن تشكّل بديلا للعمل الجماعي الحاسم دون غيره. فبفضل هذا العمل استطاع التيار الثوري بصفة خاصة تنظيم صفوفه وتجاوز العقبات والتناقضات ليفرض نفسه كظاهرة سياسية واجتماعية لا رجعة فيها."

ولد أحمد مهساس سنة 1923 بمنطقة بودواو ولاية بومرداس. بدأ نشاطه السياسي بعد سنة 1940 داخل التنظيم السري لحزب الشعب الجزائري بحي بلكور بالعاصمة. اعتقل عدة مرات من طرف سلطات الإستعمار الفرنسي بتهمة النشاط السياسي وكان من المسؤولين الأوائل لحزب الشعب وشارك في العمل التنظيمي وفي تأسيس المنظمة الخاصة. اعتقل سنة 1950 وفر من سجن البليدة رفقة احمد بن بلة، عاش في الحياة السرية (من 1946 إلى 1962) أين كان ضمن الجناح النضالي الراديكالي. خلال الصراع الداخلي لحزب الشعب الجزائري، ناضل أحمد مهساس لمساندة وتدعيم الخط الثوري.

مهساس كان من مؤسسي قواعد جبهة التحرير الوطني داخل فرنسا وبعدها عين كمندوب سياسي-عسكري لمناطق الشرق الجزائري وهو من بين اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي من سنة 1963 إلى 1966 وعضو المكتب السياسي. بعد 1965 اصبح عضوا في مجلس الثورة. اختار المنفى بإرادته وعاش في فرنسا من سنة 1966 إلى 1981. عاد إلى الجزائر بعد رحيل هواري بومدين، وبعد التعددية الحزبية، اسس حزب اتحاد القوى الديمقراطية سنة 1989، وتوقف حاليا عن العمل الحزبي لأسباب سياسية وصحية.

هذه الدراسة هي موضوع رسالة دكتوراه دولة في علم الإجتماع، ناقشها المؤلف بالجامعة الفرنسية.

دار القصبة للنشر

ردمك : 8 - 368 - 64 - 9961

الملحق رقم (7): صورة للكاتب الهواري عدي

انظر: وقع الحراك لن يتوقف: الى حين تنحي نظام الجنرالات وإحقاق دولة القانون والتداول على السلطة, موقع برلمان الالكتروني www.barlamane.com

الملحق رقم (8): صورة الكاتب احمد مهساس، أحد صناع الثورة الجزائرية

انظر: الاستعمار الامريكي سليل فرنسي، موقع الجزيرة الالكتروني ،www.eljazeera.net